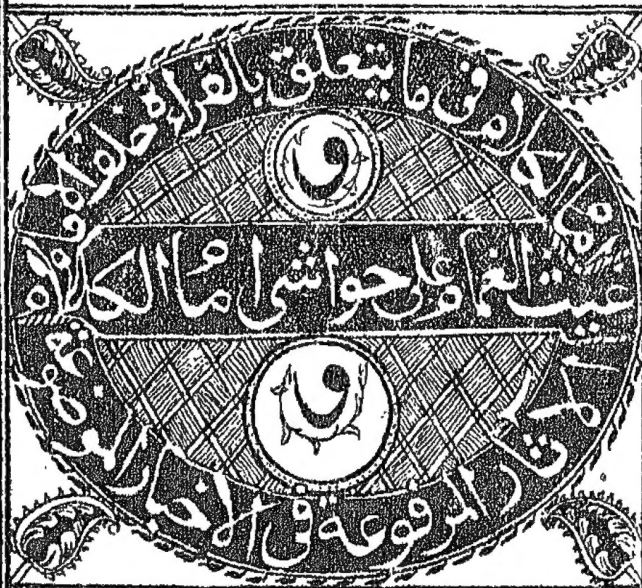


الَّذِينَ أَطَاعُوا اللَّهَ الرَّسُولَ مِنْكُمْ  
يَا أَيُّهَا آمَنُوا وَأَطِيعُوا أَوْلِيَّ الْأَمْرِ

على الرضا النفسانية لا نأكل الحرام الكسب من الحرام  
حرام طبع الشبهة من تصاموا الحرام الكسب من الحرام



وَاللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامِ الْعَظِيمِ يَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ  
يَا أَيُّهَا الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ لَا يَأْتِيَا بِهَاتَمٍ مَحْشُورٍ وَشَاوٍ

الْعَالَمِينَ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ  
وَالطَّبَعُ عَلَى الْخَيْرِ وَاللَّكُونِ

اختلاف صحابہ و غیر ہم

تکثر صحابہ و عبادت علماء از ۲۸ تا ۳۸

در مذایب متفق ۲۸ تا ۳۱

و لای حقیقی

شافعی

مالکی

مذایب و ترجیح بعضی علی البعض

صلوات ابن باز و حکم الزکاة و الفاحشة فیها

احمدی  
۱۲۴۸

الَّذِينَ أَطَاعُوا اللَّهَ الرَّسُولَ مِنْكُمْ  
يَا أَيُّهَا الْمَثُورُ أَطِيعُوا وَأُولَ الْأَمْرِ

عَلَى الرِّسَالَةِ النَّفِيسَةِ نَيْفًا لَا نَأَى الْحَسَنَاتِ مُحَمَّدٌ الْكَافِيُّ عَمَّ الْجَلِيلُ  
حَمْدًا طَبِيعَ الشُّلُوبَةِ مَرْتَضًا مَوَالِدِ الْحَسَنَاتِ مُحَمَّدٌ الْكَافِيُّ عَمَّ الْجَلِيلُ



مَوْلَايَ مُحَمَّدٌ الْعَظِيمُ يَا اللَّهُ قَوْلِي فِي السَّبِيحَةِ مُحَمَّدٌ عَلَى اللَّهِ الْوَلِيُّ  
يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ

الْعَالَمِينَ عَلَى خَيْرِ خَلْقٍ لَكَ  
وَالطَّبِيعَ عَلَى خَيْرِ خَلْقٍ لَكَ

امام الکلام

44-5711  
J 770  
4472

12/12/19

بسم الله الرحمن الرحيم

فأتى كل كلام حمد الله الملك المنعم على ان بعث علينا خاتم  
الانبياء سيد الاصفياء بالشريعة النقية السهلة البيضاء ووضح لنا  
سبل الهداية ونجنا عن طروق الضلالة بانزال كتابه الكريم وتشريع  
نبيه ذى الخلق العظيم وايداه بالحنج الساطعة والبراهين القاطعة  
وجعل له من عباده وزراء ونقباء واتبعهم في كل قرن بفضلاء و  
كلماء ليحسدوا الدين المتين وفيضوا الحق بالبراهين ووعد لهم على ما  
صرفوا اليه همتهم بالاجر الجزيل وبشهرهم بنيل الثواب الجميل وحكم  
بلسان نبيه ما انشئت به صدور العلماء حيث قال العلماء ورثة  
الانبياء ووعد نبيه بانه لا تزال من امته الى يوم القيامة طائفة من  
اهل الحق ظاهرين بالحق على العامة فسيجانه وتعالى بآئساك انما  
وياي جنان اشكره منه التوفيق والهداية ومنه البداية واليه النهاية  
اشهد ان لا اله الا هو وحد لا شريك له شهادة تجتنب في الاخرة

[illegible]





[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

اما من هو قرا اهل الاصول في مداركهم فاخذوا اذا عرض عليهم الدليل  
 الصحيح الصريح مخالفا لما اخبروه قالوا لا عبرة به لان ايماننا وسلفنا  
 ليسوا افقوا وان طالعت كتب اكثر المجتدين وجدت منهم لهذا الابتداء  
 مجتدين وهم داخلون في ادنى طبقات الفقهاء باعدون بمراحل عن  
 مذهب المجتدين وهذه الطرق المتفرقة المترتبة ليست بخاصة  
 بجماعة دون جماعة بل تعم الخفية والشافعية والمالكية والحنبلية  
 ثم خلفت من بعدهم خلف تفضل الله عليهم شيء من آلات الاجتهاد  
 الجري ويسر عليهم الترجيح الشخصي فتوجهوا الى اختيار الطريقة  
 المتوسطة ولقد اصابوا في ما فعلوا لكن اخطأوا في انهم استغنوا  
 من الدخول تحت النسب الاربعية وظنوا الانساب بها من البدع  
 المستقيمة بل ترقى بعضهم فحكموا بكونه شركا وكفرا او ضلالة وكونه  
 مخالفا للكتاب والسنة وفي انهم قصدوا الامر التي تجر عادة الفعالي  
 الحكمية باجرائه ولم تحكم الشريعة بانفاذه من موافقة الناس كلهم  
 خاصهم وعامهم على هذه الروية وزجروا عن الانساب بهذه  
 النسب الشهيرة وان لم يكن لهم علم بما خلا الاحكام ولا تمييز بين  
 المحلل والحرام وادوا بابطال هذه السنة القديمة التي اجراها الله تعالى  
 مصالحة عباده ولم يتاملوا في ما ورد من تنزيل كل رجل على مناله فوق  
 ذلك موجبا للفساد والجدال وانعكست الهداية بالاضلال ثم خلفت  
 من بعدهم خلف ضاعوا الصلوات واتبعوا الشهوات فسوف يلقون  
 غياثا من تاب وامن وعمل عملا صالحا وهم اكثر من عصرنا وشئ من عصر  
 سبقنا فاقاموا النكير الاعظم على امة العالم لا سيما اما من الاستدلال

[illegible]



الكرام أبو حنيفة الأعظم جل مرادهم الجرح والقدر وكل مقصودهم  
 الطعن والطرح ليس لهم حظ من التدين والتقوى ولا نصيب لهم  
 من قابلية الفتوى تراهم إذا ساعدتهم التوفيق لمطالعة كتب الحديث  
 المعتمدة ووجدوا فيها أحاديث مخالفة للأهم الأعظم وغيره من  
 مجتهدي العالم بسببوا السننهم بالطعن ورموهم بالسب واللعن  
 من دون أن ينظروا إلى كلام الشراح والمحشين ويطلعوا على مباحث  
 الفقهاء والمحدثين ويتأملوا في قواعد متفرقة من المفسرين في  
 الأصوليين والمتكلمين والمحدثين تراهم يحكمون بخطأ الأمام  
 الأعظم في مسائل عديدة على سبيل التجزم ويزعمون أن تركه حتم وتوا  
 محرم وطائفة عظيمة منهم قد طارت رتبته على رتبة رؤسائهم  
 فتأزعو الخفية في المسائل العديدة كترك القراءة خلف الأمام ولا سيما  
 بآمين وبالبسلة في الصلوة وترك رفع اليدين عند الركوع والسجود  
 وغير ذلك من الجزئيات الشهيرة وبلغوا في تراهم إلى الدرجة لقصوى  
 وطولوا السنة الرد والكذب إلى ما لا يتناهى مع كونهم لا نصيب لهم  
 من العلم ولا حصة لهم من الفهم فحرموا المحلال وحلوا المحرم وأبوا  
 الغيبة وطعن الأئمة وتحقيرا هل الإسلام وضربا هل الأكرام وسبوا  
 وقد ليلهم وتنقيصهم وايدأهم وحكموا ابتداءهم وضلالتهم وغير ذلك  
 من المحرمات المنصوصة والمكروهات المشهورة ولم يجوزوا لأحد  
 تقليدا الخفية في هذه المسائل عفا فاسد انهم أنه ليس لها راحة  
 من الدلائل واستعملوا بكل من اقتدى فيها بالخفية بالمحرمات المذكورة  
 وقد فابلتهم طائفة عظيمة أخرى حضروا بأبالاتهم إلى ما تحت الذي



والمفسدة وقرقة غاصوا في بحار العلوم الشرعية ولم يعينوا انظرهم ولم يفتحوا  
بصرهم فجهلوا على ظاهرها من تحت الظاهرهم وقطعوا بحقيقة ما خطر في  
افكارهم وقرقة غاصوا في بحارها ولم ياتوا بالدرد بل باصدافها وهم وان  
وسعوا النظر بهم في هذه القنون لكنها اخطأت فزلت اقدامهم ولم يتيسر لهم  
الاصرامصون وهاتان الفرقتان هما الفئتان العظيمتان المتنازعتان وكثيرا  
كل منهم مستحق للزجر والتعزير والتاديب والنكير وقرقة هم متوسطون  
لا يقدمون المعقول على المنقول ولا يقومون على شفا حقة النزاع ويسلكون  
سبيل المسلف الصالح بلادنا فاعولقد طال ما وردت الى الخطوط والرسائل  
وكثير من المستفتى والسائل لتحقيق هذه المباحث التي تنازعوا فيها واصروا  
على اظهار الحق في تنقيدها وكنت اضرب عنهم كشحا واعرض عنهم وجها علما  
منى بان الكرافل الزمان قد عموا وصموا واتى وان كنت اسلك في كل محج  
سبيل التوسط لكنه لا يقرع سماعهم ولا يعين فيه الظاهر الى ان الحق على جأ  
من خالص الاحباب وطائفة من مجرمي الاصحاب بالاقدام على ذلك  
ولما جلد عندا دفعه به فيما هنالك فصرفت عنان القصد الى ما دامه  
وانجاح ما قصدوه فالتفت هذه الرسالة المسماة بامام الكلا  
في ما يتعلق بالقراءة خلف الامام مرتبة على ثلثة  
ابواب وخاتمة الباب الاول في ذكر اختلاف الصحابة ومن بعدهم  
في هذه المسألة وفيه فصلان الاول في ذكر آثار الصحابة ومن بعدهم  
وعبارات العلماء الدالة على تفريقهم والثاني في بسط اصول المذا  
وفروغوا مع ابطال بعضها والباب الثاني في ذكر دلائل المذاهب  
المتفرقة وفيه فصول الاول في ذكر دلائل الخنفة الكتاب والسنة



الاتصاري ثم قال بوالدرداء من رأيه ما قال وكان ذلك عند علي  
 من يصل وحده لا على المأمومين انتهى **واخرج** ايضاً عن صالح بن  
 عبد الرحمن ناسع بن منصور نا هُشَيْم نا ابو اسحق الشيباني عن جواب  
 ابن عبيد الله التيمي نا يزيد بن شريك نا قال سألت عمر بن الخطاب عن  
 القراءة خلف الامام فقال لي اقرأ فقلت وان كنت خلفك قال وان  
 كنت خلفي قلت وان قرأت قال وان قرأت **واخرج** عن صالح نا  
 سعيد نا هُشَيْم نا ابو بشر عن مجاهد قال سمعت عبد الله بن عمر يقرأ  
 خلف الامام في صلوة الظهر من سورة مريم **واخرج** ايضاً عن  
 ابي بكر نا ابو داود نا شعبة عن حصين قال سمعت مجاهداً يقول  
 صليت مع عبد الله بن عمر الظهر والعصر فكان يقرأ خلف الامام  
**واخرج** ايضاً عن قُتَيْب نا ابو نعيم سمعت محمد بن عبد الرحمن بن  
 ابي ليلى قال ومر على دار ابن الاصمعياني ثني صاحب هذا الدار وكان  
 قد قرأ على ابي عبد الرحمن عن المختار بن عبد الله بن ابي ليلى قال قال  
 علي من قرأ خلف الامام فليس على الفطرة **واخرج** ايضاً عن  
 ابن رزوق نا الحُصَيْن نا وهيب عن منصور بن المعتمر عن ابي واثل  
 عن ابن مسعود قال انصت للقراءة فان في الصلوة شغلاً وسيكفيك  
 ذلك الامام **واخرج** عن مبشرين الحسن نا ابو عامر نا ابو جابر  
 عن شعبة عن منصور عن ابي واثل عنه مثله وعن روم بن الفرج  
 نا يوسف بن عدي نا ابو الاحوص عن منصور عن ابي واثل عنه نحوه  
**واخرج** عن ابي بكر نا ابو داود نا خلف نا معاوية عن ابي اسحق  
 عن علقمة عن ابن مسعود قال لست الذي يقرأ خلف الامام ملئ



فوله نارا واخرجه عن حصين بن نصر تا ابو بصير ناسبيان عن الزبير عن  
 ابراهيم عن حلقه فحق واخرجه عن يونس نا ابن وهب اخبرني حيوثة  
 ابن شريح عن زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله لا يقرأ خلف الامام في  
 شيء من الصلوات وعن يونس عن ابن وهب عن حمزة عن ابن عباس عن  
 ابن مسعود قال سمعت جابر بن عبد الله فذكر مثل ذلك واخرجه عن  
 يونس بن عبد الاعلى نا عبد الله بن وهب نا في حمزة بن يونس نا ابنه عن  
 عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت سمعهم يقول لا يقرأ خلف الامام في  
 شيء من الصلوات وعن فهد نا علي بن معبد نا اسمعيل بن كثير  
 عن زيد بن قسيط عن عطاء بن يسار عنه مثله واخرجه عن  
 ابن ابي داود عن ابي صالح نا حماد عن سلمة عن ابي حمزة قال قلت  
 لابن عباس اقرأوا الامام بين يدي فقال لا واخرجه عن يونس  
 نا ابن وهب نا مالك نا حذافة عن نافع نا عبد الله بن عمر نا اذا  
 سئل هل يقرأ اخذ خلف الامام يقول خالصا احدكم خلف الامام  
 فحسبه قراءة الامام وكان عبد الله لا يقرأ خلف الامام واخرجه  
 عن ابن مزيق نا وهب نا شعبة عن عبد الله بن دينار عنه نا قال  
 يكفيناك قراءة الامام واخرجه الامام محمد في موطاه عن عبد الله  
 ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر نا  
 من صلى خلف الامام كفته قراته واخرجه ايضا في الموطا عن عبد الله  
 ابن عبد الله المسعودي اخبرني انس بن سيرين عن ابن عمر نا سئل  
 القراءة خلف الامام قال تكفيك قراءة الامام واخرجه ايضا في  
 الموطا عن اسلم بن زيد نا سلم نا عبد الله بن عمر نا ابن عمر

٢  
 في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

امام الکلام

فوقه باسم اي من الصالحين  
وان لم يكن له اقل الفاضل  
من فوقه كما في المثال  
القدسي او كمن في الجوار  
من فوقه كما في المثال  
قال الامام في التفسير  
سكون وفتح في التفسير  
استعمال السكون في ذكر  
الحال في كل المثال  
من فوقه كما في المثال  
باعتبار في التفسير  
ان لم يكن له اقل الفاضل  
من فوقه كما في المثال  
القدسي او كمن في الجوار  
من فوقه كما في المثال  
قال الامام في التفسير  
سكون وفتح في التفسير  
استعمال السكون في ذكر  
الحال في كل المثال  
من فوقه كما في المثال  
باعتبار في التفسير  
ان لم يكن له اقل الفاضل  
من فوقه كما في المثال  
القدسي او كمن في الجوار  
من فوقه كما في المثال  
قال الامام في التفسير  
سكون وفتح في التفسير  
استعمال السكون في ذكر  
الحال في كل المثال

*[Handwritten signature]*

[illegible]



[illegible]





[illegible]

فقدومهم من بلادهم في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٤ هـ

[illegible]









فأتممت الكتاب وبالله نيات انتهى وقال ابن عبد البر في الاستذكار  
اختلف فيه العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين على  
ثلاثة أقوال أحدها يقرأ مع الإمام في ما أسرو ولا يقرأ في ما جهر  
الثاني لا يقرأ مع في ما أسرو ولا في ما جهر **الثالث** يقرأ بآم القرآن  
خاصة في ما جهر وبآم القرآن وسورة في ما أسرو **قال** القائل الأول **قال**  
مالك الأمر عندنا أن يقرأ الرجل مع الإمام في ما أسرو فيه الإمام  
بالقراءة ويترك القراءة في ما يجهر فيه وهو قول سعيد بن المسيب  
وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسالم بن عبد الله بن عمر  
وابن شهاب وقتادة وبيه قال عبد الله بن المبارك وأحمد وإسحق  
وداود الظاهري إلا أن أحمد بن حنبل قال إن سماع لم يقرأ وأن  
لم يسمع قرأ ومن أصحاب داود من قال لا يقرأ في ما قرأ أما ما جهر  
من قال يقرأ وأوجبوا حكمهم القراءة إذا أسرو واختلفت في هذه  
المسألة عن عمرو بن علي وابن مسعود فروى عنهم أن المأموم لا يقرأ  
لا في ما أسرو ولا في ما جهر **كقول** الكوفيين **ورد** عن ابنه يقرأ في ما  
أسرو ولا يقرأ معه في ما جهر **كقول** مالك وهو أحد قول المشافعي  
كان يقول به بالعراق **ورد** ذلك عن أبي بن كعب وعبد الله بن  
عمر وعبد الله بن عمرو **وقال** الآخرون لا يترك أحد من المأمومين  
قراءة فاتحة الكتاب خلف ما معه في ما أسرو وفي ما جهر **وقمن**  
**قال** بهذا الشافعي بمصر وعليه أكثر أصحابه وهو قول لا وزاعي  
والليث بن سعد وبيه قال أبو ثور وهو قول عبادة بن الصامت  
وعبد الله بن عباس واختلف فيه عن أبي هريرة وبيه قال مرة

[illegible]

لا يجهل. خلافاً لما ذهب إليه ابن أبي ر. عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وقالوا: لا يجوز.

ابن الزبير وسعيد بن جبير والحسن البصري ومكي بن عبد الله وقد ذكرنا  
 الاسانيد عنهم في التمهيد وتاويل اصحاب الشافعي في قول الله واذا  
 قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يحذرون في حديث ابى هريرة  
 وعبادة كانه قال استمعوا له وانصتوا بعد قراءة فاتحة الكتاب  
 وتاويل اصحاب مالك ان الآية موقوفة على الجهر في صلوة الامام  
 دون السر وهو قول ائمة الا ان داود بن داود في القراءة بفاتحة الكتاب في ما سر  
 فيه الامام فرضا واصحاب مالك على الاستجاب في ذلك دون  
 الايجاب واختلف البويطي المزني عن الشافعي فقال البويطي عن  
 الشافعي يقرأ المأموم في ما سر فيه الامام بام القرآن وسورة  
 في الاوليين وبام القرآن في الاخيرين قال البويطي وكذلك يقول  
 الليث والاوزاعي وروى المزني عنه انه يقرأ في ما سر فيه وفي  
 ما يجهر فيه وهو قول ابى ثور وذكر الطبري عن العباس بن الوليد  
 عن ابيه عن الاوزاعي قال يقرأ خلف الامام في ما سر في ما جهر  
 وقال داود جهر فانصت واذا سكنت فاقرأ أو روى سمرة وابو هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كانت له سكتات في صلاته حين  
 يثني وحين يقرأ بفاتحة الكتاب واذا فرغ من القراءة قبل الركوع  
 فذهب الحسن وابوقتادة وجماعة الى ان الامام يسكت سكتا  
 على ما في هذه الآثار المذكورة في التمهيد وقال الاوزاعي والشافعي  
 وابو ثور حق على الامام ان يسكت سكتة بعد التكبيرة الاولى  
 ويسكت بعد فراغه من القراءة بفاتحة الكتاب وبعد الفراغ  
 من القراءة ليقرا من خلفه بالفاتحة قالوا فان لم يفعل الامام

فليقرأ معه بفاتحة الكتاب على كل حال وأما ما ذكره فان كان  
 المسكتين ولم يعرفها وقال لا يقرأ احد مع الامام اذ اجهر لا قبل  
 القراءة ولا بعد ما وقال ابو حنيفة واصحابه ليس على الامام ان  
 يسكت اذ اكبر ولا اذ اذيع من القراءة ولا يقرأ احد قبل الامام ولا في  
 ما اسر ولا في ما جهر وهو قول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وغيرهم  
 ذلك عن علي وابن مسعود وقيل مسفيان الثوري وابن عيينة  
 وابن ابي ليلى والحسن بن يحيى وهو قول جماعة من التابعين بالعراق  
 وما علم في هذا الباب من العناية من صحيح عنه ما ذهب اليه  
 الكوفيون من غير اختلاف عنه الا جابر بن عبد الله وحده انتهى  
 ملخصاً وقيل عليه ان كون جابر من صحيح عنه ما ذهب اليه  
 الكوفيون من غير اختلاف عنه ما ينكره رواية ابن فضال عنه  
 الدالة على القراءة في السرية كما مر ذكرها وفيه ايضاً ما ذهب اليه  
 الى كراهة القراءة خلف الامام فيما اسر فيه وفيما جهر وهو قول  
 اصحاب ابن مسعود وابراهيم النخعي وسفيان الثوري وابو حنيفة  
 وسائر اهل الكوفة وقال جماعة من فقهاء الحجاز والشام واكثر  
 المصريين يقرأ مع الامام في ما اسر فيه وهو قول مالك والاوزاعي  
 والشافعي واحمد واسحق وابي ثور وداود ثم اختلف هؤلاء في وجوب  
 القراءة ههنا اذ اسر الامام فتخصيل مذهب مالك عند اصحابه  
 اله سنة ومن تركها فقد اساء لا يفسد ذلك عليه صلاة وكان  
 قال ابو جعفر الطبري ان القراءة في ما اسر فيه سنة مؤكدة  
 ولا يفسد صلوة من تركها وقيل اساء وقال الاوزاعي والشافعي



وفيها ايضا وقد سرون من القراء عن ثمانين نفرا من كبار  
الصحابية منهم المرتضى والعبادة الثلاثة واسامهم عند اهل  
الحديث وذكر الشيخ الامام عبد الله بن يعقوب الحارثي السبكي  
في كتاب كشف الاسرار عن عبد الله بن يزيد بن اسلم عن ابيه قال  
عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يهون عن القراءة  
خلف الامام اشد النخعي ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن  
عفان وعلي بن ابي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابوقحافة  
وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن  
عباس انتهى وفي جامع الترمذي اخذت اهل العلم في القراءة  
خلف الامام فرأى اكثر اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم القراءة خلف الامام ويقولون  
مالك والشافعي واحمد واسحق وابن المبارك وروى عن عبد الله بن  
المبارك انه قال انا اقر خلف الامام والناس يقرؤون الا قومه من  
الكوفيين وشهدت قومه من اهل العلم في ترك الفاتحة وان كان  
خلف الامام وقالوا لا تجزئ صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب حدة  
كان او خلف الامام وذهبوا الى ما جرى عبادة بن الصامت قرا  
عبادة بعد النحر صلى الله عليه وسلم خلف الامام وسأول قول  
النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب وبه يقول  
الشافعي واسحق وغيرهما واما احمد بن حنبل فقال معني قوله صلى  
عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب اذا كان وحدا واجبة  
بحد يث جا بن عبد الله حيث قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها

الحمد لله  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
والآل الطيبين  
الطاهرين  
الغمام  
على قولهم  
الامام

قوله الضعيف

الاقوال

بما هو في رتب

القول في

تبيين

في

القول

في

القول

في

الفصل الثاني في تنقيح المذاهب

بأمر القرآن فلم يصل الا ان يكون وراء الامام قال احمد هذا رجل  
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تاول قوله لاصلوة لمن لم يقرأ  
فاتحة الكتاب ان هذا اذا كان وحدا واختار احمد مع هذا القراءة  
الامام وان لا يترك الرجل فاتحة الكتاب وان كان خلف الامام انتهى  
**الفصل الثاني في تنقيح المذاهب بسطها مع ابطال بعضها**  
قد علم من هذه العبارات وامثالها الواقعة من الثقات انهم  
افترقوا في باب الفاتحة خلف الامام على ثلاثة مسالك  
**الاول** مسلك الحنفية ومن وافقهم انه لا يقرأ الفاتحة  
خلف الامام ولا في السرية ولا في الجهرية **الثاني** مسلك الشافعية  
ومن وافقهم انه يقرأ الفاتحة في السرية والجهرية كليهما **الثالث**  
مسلك المالكية ومن وافقهم انه يقرأ الفاتحة في السرية ولا في الجهرية  
ثم تحت كل مسلك مذاهب متشعبة ومسالك متفرقة  
**اما المسلك الاول** فمن سلك عليه من اكتفى بعدم  
القراءة وفيها ومنهم من صرح بالنعى عنها ومنهم من نص على  
كراهتها ومنهم من قال بحرماتها ومنهم من تفوه بفساد الصلوات بها  
وهذا القول لا خير اضعف الاقوال في هذا المبحث وادعها بل هو  
باطل قطعاً وحق بان لا يلتفت اليه جزمًا وينظم في مسلك  
الاقوال المردودة التي لم يقيم صاحبها عليها حجة وودليل وهو مشتمل  
على تفریط كبير متضاد غاية التضاد لقول من قال ان الصلوة تفسد  
بترك قراءتها حتى ان المقتدى اذا ادرك الامام في الركوع فاقضى به  
ولم يتيسر له قراءة الفاتحة تفسد صلاته فانه مشتمل على قواطع



في التحكيم بفساد ما ترك قراءتها وما مثل هذين القولين الاكمل  
 الاستدلال على ترك رفع اليدين عند الركوع والسجود في الصلاة  
 بقوله تعالى الذين قيل لهم كفوا ايديكم واقيموا الصلاة  
 والاستدلال على اثباته بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد  
 كما قال صاحب الكنز المتدفون والفلان المشهور وقفت على كتاب  
 لبعض مشائخ الحنفية ذكر فيها مسائل الخلاف ومن عجائب فيه  
 الاستدلال على ترك رفع اليدين في الاقامة بقوله تعالى  
 الذين قيل لهم كفوا ايديكم واقيموا الصلاة وما لذت احك  
 ذلك لاحصائنا على سبيل التجمل ان ظهرت في تفسير الثعلبي  
 بما يجوز عند لا هذا العظيم وذلك انه حكى في سورة الاعراف  
 القاضي للتوخي انه قال في قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد  
 ان المراد بالزينة رفع اليدين في الصلاة فهذا في طرف وذاك في  
 الطرف الآخر انتهى فليعلم العاقل ان امثال هذا لا فويل ضحكة  
 للتأخرين ومن خرفة واهية عند الماهرين وهذا لا عبارات  
 اصحابنا الحنفية الذين هم المتفردون بالسلوك على هذا المسلك  
 من بين اصحاب الائمة المشهورة الاربعة الدالة على آرائهم  
 المختلفة واقوالهم المتفرقة قال صلى الله عليه وسلم في شرح الحاقية  
 ولا يقبل الموت خلف الامام بل يسهم وينصت قال الله تعالى واذا  
 قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال عليه السلام اذكروا الامام  
 فلو اذوا فاستمعوا وقال عليه السلام من كان له امام فقرأه

الامام قراءة له وقال عليه السلام ما لي انا ذر القرآن انتهى وشرح  
 هذه العبارة مع ما يتعلق بها فمضى الى شرحه له المسمى بالسعاية  
 في كشف ما في شرح الوقاية وفقنا الله لنجته وعسم للطلبة نفعه  
**وقال** فضيل الدين في شرح الوقاية لا يقرأ المولى خلف امامه  
 شيئا لقوله عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام له قراءة  
 وهذا ما تورع ثمانين نفرا من كبار الصحابة منهم المرتضى العباد  
 الثلاثة وفي المداية وعليه اجماع الصحابة لكن اثبت البخاري عن  
 عمرو بن كعب وحنيفة والي هريزة وعائشة وعبادة والي سعيد  
 الهم كانوا يقرؤن خلف الامام وقد جمع الشافعية بين المتعارضين  
 بقراءة الفاتحة وقال بعض المشائخ اذا قرأ المقتدى في صلوة الفاتحة  
 لا يكره على قول محمد واليه مال الامام ابو حفص بكبير الاية اعني  
 اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فانظر اليه وفي المنه والتميز  
 لو قرأ خلف الامام للاحتياط فان كان في صلوة الجهر يكره اجماعا  
 وفي الخفية قيل لا يكره والاصح انه يكره وكذا في الذخيرة لكن نقل عن  
 جدي شيخ الاسلام امام ائمة الاعلام في العالم محمدا بن  
 الدين بين الامم المتاحس سطوته سباط البدع واثار الظلم السعيد  
 الشهيد نظام المسلة والدين عبد الوكيل المشهور بين الاكابر بشيخ  
 التسليم وهو مجتهد في مذهب ابي حنيفة باتفاق علماء ما وراء  
 وخراسان انه كان يقول يستحب للاحتياط في ما يروى عن محمد  
 يعمل بذلك ويقول لو كان في من جملة يوم القيامة احب الي من  
 ان يقال الا صلوة لك انتهى لخصا وفي جامع الرموز شرح النقاية

قوله فضيل الدين  
 في شرح الوقاية  
 لا يقرأ المولى خلف امامه  
 شيئا لقوله عليه السلام  
 من كان له امام فقرأه  
 الامام له قراءة وهذا  
 ما تورع ثمانين نفرا  
 من كبار الصحابة  
 منهم المرتضى العباد  
 الثلاثة وفي المداية  
 وعليه اجماع الصحابة  
 لكن اثبت البخاري عن  
 عمرو بن كعب وحنيفة  
 والي هريزة وعائشة  
 وسعيد الهم كانوا  
 يقرؤن خلف الامام  
 وقد جمع الشافعية  
 بين المتعارضين  
 بقراءة الفاتحة  
 وقال بعض المشائخ  
 اذا قرأ المقتدى  
 في صلوة الفاتحة  
 لا يكره على قول  
 محمد واليه مال  
 الامام ابو حفص  
 بكبير الاية اعني  
 اذا قرئ القرآن  
 فاستمعوا له  
 وانصتوا فانظر  
 اليه وفي المنه  
 والتميز لو قرأ  
 خلف الامام  
 للاحتياط فان  
 كان في صلوة  
 الجهر يكره  
 اجماعا وفي  
 الخفية قيل  
 لا يكره والا  
 صح انه يكره  
 وكذا في  
 الذخيرة لكن  
 نقل عن جدي  
 شيخ الاسلام  
 امام ائمة  
 الاعلام في  
 العالم محمدا  
 بن الدين بين  
 الامم المتاحس  
 سطوته سباط  
 البدع واثار  
 الظلم السعيد  
 الشهيد نظام  
 المسلة والدين  
 عبد الوكيل  
 المشهور بين  
 الاكابر بشيخ  
 التسليم وهو  
 مجتهد في  
 مذهب ابي  
 حنيفة باتفاق  
 علماء ما وراء  
 وخراسان انه  
 كان يقول  
 يستحب للاحتياط  
 في ما يروى  
 عن محمد  
 يعمل بذلك  
 ويقول لو كان  
 في من جملة  
 يوم القيامة  
 احب الي من  
 ان يقال الا  
 صلوة لك انتهى  
 لخصا وفي  
 جامع الرموز  
 شرح النقاية

وَيُنصِتُ الْمَوْتُ سِوَاكَ كَانَ مَدْرَكَكَ أَوْ لَا حَقًّا أَوْ مَسْبُوقًا وَكَيْفَ إِشَارَةٌ  
 إِلَى أَنَّهُ يَكْرَهُ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْأَمَامِ وَعَنِ الطَّرْفَيْنِ لَا بَأْسَ بِهِ فِي السَّرِيَّةِ  
 وَالْأَوَّلُ أَحْمَرُ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ الصَّلَاةُ عِنْدَ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كَمَا فِي الزَّاهِدِ  
 وَالظَّاهِرِيَّةِ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَلَأَ قَوْلَهُ تَوَاتُا وَعَنِ الشَّعْبِيِّ أَدْرَكَتْ عَيْنَانِ  
 بِدَرِيَا كَلِمَةٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ خَلْفَ الْأَمَامِ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ فِي شَرْحِ  
 النِّقَايَةِ لِلْبَرْجَنْدِيِّ عَنْ الْأَمَامِ فِي حِفْظِ الشَّيْءِ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ قِرَاءَةَ الْمَوْتِ  
 فِي صَلَاةٍ لَا يَجُوزُ فِيهَا وَقِيلَ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ لَا يَكْرَهُ وَعَلَى قَوْلِهِمَا يَكْرَهُ وَهُوَ  
 الْأَحْمَرُ وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحِيُّ يَفْسُدُ صَلَاتُهُ فِي قَوْلِ عِدَّةٍ مِنَ  
 الصَّحَابَةِ أَنْتَهَى وَفِي حَوَاشِي شَرْحِ الْوَقَايَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَبِي  
 ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ الدِّينِ التَّنَافُزِي أَيْ أَعْلَمُوا أَنَّهُ إِذَا قَرَأَ الْمُقْتَدِي خَلْفَ  
 أَمَامِهِ فِي صَلَاةٍ لَا يَجُوزُ فِيهَا اخْتَلَفَ الْمَشَاحِرُ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَكْرَهُ وَ  
 إِلَيْهِ مَا لِلشَّيْخِ أَبُو حَفْصٍ وَبَعْضُ مَشَاحِرُنَا ذَكَرُوا أَنَّ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ  
 لَا يَكْرَهُ وَعَلَى قَوْلِهِمَا يَكْرَهُ كَذَا ذَكَرَ فِي الذَّخِيرَةِ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ  
 الصَّلَاةِ ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ الْأَصْحَابَ الْيَكْرَهُ وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ  
 يَفْسُدُ صَلَاتُهُ فِي قَوْلِ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنْتَهَى وَفِي مَنَاحِلِ السَّلَاةِ  
 شَرْحُ تَحْفَةِ الْمَمْلُوكِ لِلْبَدْرِ الْعَيْنِيِّ لَا يَقْرَأُ الْمَوْتُ خَلْفَ الْأَمَامِ وَقَالَ  
 مَا لِي شَيْئًا فِي السَّرِيَّةِ لَا فِي الْجَهْرِيَّةِ وَقَالَ لِنَافِعٍ لَقِيَ الْأَفَاقَةَ فِي الْكَلْبِ  
 وَالْأَصْحَابُ مَا قُلْنَا نَقُولُهُ تَعَالَى إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِزَّ بِهِ وَلَا تَمْنُوا  
 أَهْلَ التَّفْسِيرِ عَلَى أَنَّ هَذَا خُطَابٌ لِلْمُقْتَدِينَ وَقَالَ أَحْمَدُ جَمَعَهُ النَّاسُ  
 عَلَى أَنَّ هَذِهِ آيَةٌ نَزَلَتْ فِي الصَّلَاةِ وَفِي حَدِيثٍ إِلَى هَرِيرَةَ وَحَدِيثٍ  
 إِلَى مُوسَى إِذَا قَرَأَ نَصَبُوا قَالُوا مُسَلِّمٌ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ وَفِي ذِكْرِ

قوله لا يقرأ الموت سواك كان مدركا او لا حقا او مسبوقا وكيف اشارة الى انه يكره القراءة خلف الامام وعن الطرفين لا بأس به في السرية والاول احمر فانه يفسد الصلوة عند عدة من الصحابة كما في الزاهد والظاهرية وعن ابن مسعود ملأ قوله تواتا وعن الشعبي ادركت عينان بدرياء كلمة على انه لا يقرأ خلف الامام كما في الكرماني في شرح النقاية للبرجندي عن الامام في حفظ الشيء انه لا يكره قراءة الموت في صلوة لا يجوز فيها وقيل على قول محمد لا يكره وعلى قولهما يكره وهو الاحمر وقال شمس الائمة السرحي يفسد صلواته في قول عدة من الصحابة انتهى وفي حواشي شرح الوقاية لشيخ الاسلام احمد بن حنبل ابن محمد بن سعد الدين التنافزي اي أعلموا انه اذا قرأ المقتدي خلف امامه في صلوة لا يجوز فيها اختلف المشايخ قال بعضهم لا يكره واليه ما للشيخ ابو حفص وبعض مشايخنا ذكروا ان على قول محمد لا يكره وعلى قولهما يكره كذا ذكر في الذخيرة في الفصل الثاني من كتاب الصلوة ثم ذكر في الفصل الرابع الاصحاب اليكره وقال شمس الائمة يفسد صلواته في قول عدة من الصحابة انتهى وفي مناحل السلاة شرح تحفة المملوك للبدر العيني لا يقرأ الموت خلف الامام وقال ما لي شيء في السرية لا في الجهرية وقال لنافع لقي الافاقه في الكلب والاصحاب ما قلنا نقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا واكثر اهل التفسير على ان هذا خطاب للمقتدين وقال احمد جمعه الناس على ان هذه الآية نزلت في الصلوة وفي حديث الى هريرة وحديث الى موسى اذا قرأ نصبوا قال مسلم هذا الحديث صحيح وفي ذكر

[illegible]

في الكافي منع القراءة ما نورد عن ثمانين نفرًا من الصحابة فمنهم المرتضى  
وعبادته وقد دون أهل الحديث إسمائهم ثم المقتضى إذا اقتصر  
خلف الإمام في صلوة الخفاة قيل لا يكره واليه مال الشيخ أبو حفص  
وقيل عند من لا يكره وعند ما يكره انتهى ومثله في شرح المكنز للعيني  
المسمى برمز الحقائق وفي المحبتي شرح مختصر القندوسى في شرح الكافي  
للزبدوى أن القراءة خلف الإمام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد  
ومكره عند ما وعن أبي حنيفة أنه لا بأس بأن يقرأ الفاتحة في الظهر  
والعصر وما شاء من القرآن انتهى وفي غنية المستمل شرح منية المصل  
بمذاكر الآثار الواردة في المنع وهذه النصوص كلها أبو حنيفة أبو يوسف  
قراءة المأموم في السرية أيضًا وهو كراهة تحريم كما يفيد قول صاحب  
المداية وعند ما يكره لما فيه من الوعيد فإن إطلاق الكراهة يفيد  
كراهة التحريم سيما إذا استدل عليها بما فيه وعيد والمراد ما تقدم من  
قول عمر وسعد وعلى وأن كانت مستحسنة عند محمد فإن الأصح قولهما  
لما من الأدلة انتهى وفي تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للشيخ أبي  
لا يقرأ الموت خلف الإمام بل يسمه وقال الشافعي يجب على الموت قراءة الفاتحة  
لقول عليه السلام لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب وحديث عبادة ابن  
النبس عليه السلام قال للمأمومين الذين قرؤا خلف لا تفعلوا إلا  
بفاتحة الكتاب فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها انتهى وفي التلخيص لا يقرأ  
الموت خلف الإمام خلاف الشافعي في الفاتحة لأنه إن القراءة ركن مشترك  
فيشتركان فيه ولنا قوله عليه السلام من كان له إمام فقرأه الإمام  
قراءته له وعليه الجماعة الصيابة ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يرى



في كتاب الضعفاء هذا يرويه عبد الله بن ابي ليلى الانصاري وهو  
باطل ويكفي في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه واهل الكوفة انما  
اختاروا وتركوا القراءة خلف الامام فقط لا الهولم يحذوه وان ابي ليلى  
هذا رجل مجهول انتهى كلام ابن حبان وليس ما نسبته الى اهل الكوفة  
بصحيح بل هم ينعونه وهي عندهم نكرة والمراد كراهة تحريمهم كما يفيد قول  
المصنف ويكره عندهم لما فيه من الوعيد وحذر بعض المشايخ بانها  
لا تخل خلف الامام وقد عرف من طريق اصحابنا انهم لا يطالعون  
الحرام الا على ما حرمته قطعية انتهى وفيه ايضا قس له في ما يروى  
عن محمد يقتضي هذا العبارة انها ليست بظاهر الرواية عنه كما قال في  
الزئوة خلافا لابن يوسف في ما يروى عنه في دين الزكوة وهو الذي  
يظهر من قول صاحبنا في خيرة وبعض مشايخنا ذكره ان على قول محمد  
لا يكره وعلى قولهما يكره ثم قال في الفصل الرابع الاصح انه يكنى والحق  
ان قول محمد كقولهما فان عباراته في كتبه مصرحة بالتجافي عن خلافه  
فان في كتابه الثاني باب القراءة خلف الامام بعد الاستدال على علقمة بن قيس انما قرأ  
قط في ما يجهر فيه لا فيما لا يجهر فيه قال وبه نأخذ لان في القراءة خلف  
الامام في شيء من الصلوات يجهر فيه او لا يجهر فيه استمر في استناد آثار  
اخر ثم قال محمد لا ينبغي ان يشأ خلف الامام في شيء من الصلوات وفي  
موطأ بعد ان يروى في منه القراءة في الصلوة ما روى قال محمد لا قراءة  
خلف الامام في ما يجهر فيه لا في ما لا يجهر فيه بذلك جاءت عامة الآثار  
وهو قول ابن حنيفة وقال الشرحي تفسد صلاته في قول عدة من  
الصحابه ثم لا يخفى ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان



الاحتياط هو العمل بأقوى الدلائل وليس مقتضى اقواها القراءة  
 بل المنع انتهى **وفي البحر الرائق** شرح كثر الدقائق بعد نقل عبارة الهداية  
 ويستحسن على سبيل الاحتياط في ما يروى عن محمد أن تعقبه في غاية اليقين  
 إن محمد أصح في كتبه بعدم القراءة خلف الإمام في ما يجهل فيه وما لا يجهل  
 فيه قال وبه يأخذ وهو قول أبي حنيفة ويحجب عنه بأن صاحب الهداية  
 لم يجزم بأنه قول محمد بل ظاهره انهواراية ضعيفة انتهى **وفي مختارات المنو**  
 لصاحب الهداية يروى عن محمد أنه استحسن قراءة الفاتحة خلف الإمام  
 على سبيل الاحتياط وعند ما لو قرأ المأموم بكرة لم يثبت سعد من قراء  
 خلف الإمام فسدت صلاته انتهى **وفي خلاصة الكفاية** اني عند ذكر  
 واجبات الصلوة وانصت المقتدى وقت قراءة الإمام **وقال**  
 القهستاني في شرحها فيه اشعار بان قراءة المقتدى بكرة كراهة ثم  
 ولا خلاف في الجهرية كما في السرية فلا يكره الفاتحة عند محمد ولا صاحب الكفاية  
 المروية عن ثمانين من كبار الصحابة انتهى **وفي النسخ المختار** شرح تنوير الابصار  
 والمؤمن لا يقرأ مطلقا ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لغيره ضعيف  
 كما بسطه الكمال فان قرأ بكرة تحريما وتصح في الأصح وفي ذلك البحر وعن  
 مبسوط خواهر زيادة أنها تفسد ويكون فاسقا وهو مروي عن عثمان من  
 الصحابة فالمنع احوط انتهى **وفي مختار الفقار** شرح تنوير الابصار والمؤمن  
 لا يقرأ مطلقا يعني لا الفاتحة ولا غيرها سواء في السرية او الجهرية قال  
 الشيخ قاسم في تصحيح لا يختلفون في ان هذا ظاهر الرواية وقال في الهداية  
 ويستحسن على سبيل الاحتياط في ما يروى عن محمد وقال في ذلك خير **وعنه**  
 مشائخنا ذكره وان على قول محمد لا يكره وعلى قولهما يكره **ثم قال** لا يصح ان يكره

قلت لا يصح عن محمد بن شمس من هذا فقد قال في كتاب الاثار لا يقرأ في الصلاة  
 خلف الامام في شئ من الصلوات وقال في كتاب الحج لا يقرأ خلف  
 الامام في ما يجزئ ولا في ما لا يجزئ ذلك جاءت عامة الاثار وروى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف الامام فان قراءته الامام  
 قراءة له انتهى **وقال الخطاط** اوى في حواشيه لما اختار قوله ويكون  
 فاسقا الظاهر ان ذلك عند الاعتناء دلالة صغيرة ولا يفسق بمثل انتهى  
**وفي مراقي الفلاح** شرح نفا الايضاح كل اهل الشريعة نبلا الى ولا يقرأ الموت  
 بل يتيم حال جهرا لامام وينصت حال اسراره وان قرأ المأموم القضا  
 او غيرها كره ذلك تحريما للنهي انتهى **وقال الخطاط** اوى في حواشيه عليه  
 ما في شرح الكافي للبزدوى ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط  
 تسن عند محمد وذكره عندنا وما قاله الشيخ ابو حفص السفيان كان في  
 صلوة الستة قراءة المأموم عندها وقال محمد لا تكرر بل تستحب فيه  
 فاخذنا لانه احوط وهو مذاهب الصديق والفاروق والمرضى فقد تفرج  
 اكمل برده انتهى **فليتنظر** ما في هذه العبارات وغيرها الواقعة في كتب  
 الاثبات من الاختلافات **وليجف** ان المنسوب اليه ايتنا الثلاثة  
 ثلثة اقوال **الاول** انهم اخترتوا ترك القراءة لانهم لم يجدوه بيان  
 كرهه او حرموه كما ذكره ابن حبان وهو الظاهر من ذكره الشرائع  
 الاختلاف الواقعة في هذا البحث في كتابه الميزان بقوله ومن ذلك قول  
 ابي حنيفة بعد وجوب القراءة على المأموم سواء جهرا لامام او اوا  
 بل لا تسن له القراءة خلف الامام بحال وكذلك قال احمد وما لك انه  
 لا يجزئ بقراءة على المأموم بحال بل كرهه مالك للمأموم ان يقرأ فيها  
 ف

القول في بيان  
 قولهم لا يقرأ  
 في الصلاة  
 خلف الامام  
 في شئ من  
 الصلوات  
 وقال في  
 كتاب الحج  
 لا يقرأ  
 خلف  
 الامام  
 في ما  
 يجزئ  
 ولا في  
 ما لا  
 يجزئ  
 ذلك  
 جاءت  
 عامة  
 الاثار  
 وروى  
 عن  
 النبي  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 انه  
 قال  
 من  
 صلى  
 خلف  
 الامام  
 فان  
 قراءته  
 الامام  
 قراءة  
 له  
 انتهى  
**وقال  
 الخطاط**  
 اوى  
 في  
 حواشيه  
 لما  
 اختار  
 قوله  
 ويكون  
 فاسقا  
 الظاهر  
 ان  
 ذلك  
 عند  
 الاعتناء  
 دلالة  
 صغيرة  
 ولا  
 يفسق  
 بمثل  
 انتهى  
**وفي  
 مراقي  
 الفلاح**  
 شرح  
 نفا  
 الايضاح  
 كل  
 اهل  
 الشريعة  
 نبلا  
 الى  
 ولا  
 يقرأ  
 الموت  
 بل  
 يتيم  
 حال  
 جهرا  
 لامام  
 وينصت  
 حال  
 اسراره  
 وان  
 قرأ  
 المأموم  
 القضا  
 او  
 غيرها  
 كره  
 ذلك  
 تحريما  
 للنهي  
 انتهى  
**وقال  
 الخطاط**  
 اوى  
 في  
 حواشيه  
 عليه  
 ما  
 في  
 شرح  
 الكافي  
 للبزدوى  
 ان  
 القراءة  
 خلف  
 الامام  
 على  
 سبيل  
 الاحتياط  
 تسن  
 عند  
 محمد  
 وذكره  
 عندنا  
 وما  
 قاله  
 الشيخ  
 ابو  
 حفص  
 السفيان  
 كان  
 في  
 صلوة  
 الستة  
 قراءة  
 المأموم  
 عندها  
 وقال  
 محمد  
 لا  
 تكرر  
 بل  
 تستحب  
 فيه  
 فاخذنا  
 لانه  
 احوط  
 وهو  
 مذاهب  
 الصديق  
 والفاروق  
 والمرضى  
 فقد  
 تفرج  
 اكمل  
 برده  
 انتهى  
**فليتنظر**  
 ما  
 في  
 هذه  
 العبارات  
 وغيرها  
 الواقعة  
 في  
 كتب  
 الاثبات  
 من  
 الاختلافات  
**وليجف**  
 ان  
 المنسوب  
 اليه  
 ايتنا  
 الثلاثة  
 ثلثة  
 اقوال  
**الاول**  
 انهم  
 اخترتوا  
 ترك  
 القراءة  
 لانهم  
 لم  
 يجدوه  
 بيان  
 كرهه  
 او  
 حرموه  
 كما  
 ذكره  
 ابن  
 حبان  
 وهو  
 الظاهر  
 من  
 ذكره  
 الشرائع  
 الاختلاف  
 الواقعة  
 في  
 هذا  
 البحث  
 في  
 كتابه  
 الميزان  
 بقوله  
 ومن  
 ذلك  
 قول  
 ابي  
 حنيفة  
 بعد  
 وجوب  
 القراءة  
 على  
 المأموم  
 سواء  
 جهرا  
 لامام  
 او  
 اوا  
 بل  
 لا  
 تسن  
 له  
 القراءة  
 خلف  
 الامام  
 بحال  
 وكذلك  
 قال  
 احمد  
 وما  
 لك  
 انه  
 لا  
 يجزئ  
 بقراءة  
 على  
 المأموم  
 بحال  
 بل  
 كرهه  
 مالك  
 للمأموم  
 ان  
 يقرأ  
 فيها  
 ف

امام محمد

مع غيث القمام

يجهز فيه الإمام سواء سمع قراءة الإمام أو لم يسمع واستحب  
أحمد القراءة في ما خافت فيه الإمام مع قول الشافعي تجب على  
الإمام والقراءة في ما يسهل فيه الإمام جزاء وفي الجهرية في إجماع القولين  
وقال أحمد والحسن بن صالح القراءة سنة فالأول مخفف والثاني  
والرابع في كل منهما تخفيف وأما الثالث فتشدد انتهى وكذا من قول  
صالح بن حمزة الأمانة في اختلاف الإمامة اختلفوا في وجوب القراءة على  
الإمام ومما قال أبو حنيفة لا تجب سواء جهل الإمام أو خافت بل لا تسب  
القراءة خلف الإمام بحال وقال مالك أحمد لا يجب القراءة على الإمام  
بحال بل كره مالك للإمام أن يقرأ فيما يجهر فيه سمع قراءة الإمام  
أولم يسمع واستحبه أحمد في ما خافت فيه الإمام وفرق بين أن يسمع  
قراءة الإمام وبين أن لا يسمع وقال الشافعي تجب القراءة على ما هو م  
فيما لم يسمع الإمام والراجح من قوليه وجوب القراءة على الإمام في  
الجهرية وحكى عن أحمد والحسن بن صالح أن القراءة سنة انتهى وهذا  
هو الذي أنزج أن يكون مذموماً لهم والتنصيص بالكراهة أو المحرمية  
من تحريمات متبعين والثاني أن القراءة خلف الإمام حتى قراءة  
الفاتحة مكرهة عند كل كراهة تحريم وهو الذي ذكره ابن الإمام قول  
ابن حبان واختاره وتبعه كثير من جاء بعده ورواه صحيحه من قبله  
والثالث أن قراءة الفاتحة مستحبة ومستحبة في السرية  
ومكرهة في الجهرية في رواية عن محمد بن أحمد كره صاحبها هذا في الذخيرة  
وغیرها وأوردته عن أبي حنيفة كما ذكره الزاهد في المجتبى وهو  
الذي اختاره أبو حنيفة وشيخ التسليم كما ذكره بل جماعة من الحنفية

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



بفسق القارى كما رعن الدر المختار ومقتضاها الفسق بالقراءة ولو مرة  
 كما هو شأن سائر المحرمات لكن مر عن الخطاوى انه انما يفسق بالاعتیاد  
 لانه صغيرة فهو ما مبنى على ان القراءة مكروهة تحريمها او على انها مكروهة تحريمها  
 بناء على ما ذكره بعضهم ان ارتكابها مكروهة تحريمها من الصفات كما ذكره صاحب  
 البحر الرائق في رسالته المولفة في بيان المعاصر المكشورة الصفات وان ارتكاب كل  
 مكروهة تحريمها من الصفات وذكر ايضا انه شرطوا لاسقاط العدة بالصفيرة  
 الادمان عليها لكن لا يخفى ان هذا خلاف جميع من الاصوليين ان المكروهة  
 تحریم اقرب من الحرام وان مرتكبه يستحق عقوبة دون العقوبة بالنار كما  
 الشفاعة فالذى يظهر ان ارتكابها مكروهة التحريم ايضا من الكليات الا انه  
 دون كبيره ارتكاب الحرام كما حققته في رسالتي تحفة الاخيار في احكام سنة  
 سيد الابرار وغيرهما من تصانيفي وخاتمتها ان الصلوة تفسد بالفتراء  
 خلف الامام كما ذكره في درالبحار وقوله خلاف الاصح في ذلك لا خستة قول  
 لا صحابنا اضعفها واوهنها بل ومن جميع الاقوال الواقعة في هذه المسئلة  
 القول الخامس وهو نظير رواية مكحول للسفي الشاذة المردودة عن حنفية  
 ان رفع اليدين عند الركوع وغيره مفسد للصلوة ويقتضى بعض مشائخنا  
 عليها عدم جواز الاقتداء بالشافعية وكلاهما من الاقوال المردودة التي  
 لا يحل فكرها الا للقدم عليها وان ذكر ان كثير من الكتب الفقهية لا صحابنا  
 الحنفية وقد اوضحت ذلك في رسالتي القواعد البصية في راجع الحنفية  
 فلتبطل وكيت شمرى هل يقول عاقل بفساد الصلوة بما ثبت فعله  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من اكابر اصحابه ولو فرضنا ان لم يثبت  
 الا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من اصحابه او ثبت وصار منسوخا

قال المصنف في رسالته المولفة في بيان المعاصر المكشورة الصفات وان ارتكاب كل  
 مكروهة تحريمها من الصفات وذكر ايضا انه شرطوا لاسقاط العدة بالصفيرة  
 الادمان عليها لكن لا يخفى ان هذا خلاف جميع من الاصوليين ان المكروهة  
 تحریم اقرب من الحرام وان مرتكبه يستحق عقوبة دون العقوبة بالنار كما  
 الشفاعة فالذى يظهر ان ارتكابها مكروهة التحريم ايضا من الكليات الا انه  
 دون كبيره ارتكاب الحرام كما حققته في رسالتي تحفة الاخيار في احكام سنة  
 سيد الابرار وغيرهما من تصانيفي وخاتمتها ان الصلوة تفسد بالفتراء  
 خلف الامام كما ذكره في درالبحار وقوله خلاف الاصح في ذلك لا خستة قول  
 لا صحابنا اضعفها واوهنها بل ومن جميع الاقوال الواقعة في هذه المسئلة  
 القول الخامس وهو نظير رواية مكحول للسفي الشاذة المردودة عن حنفية  
 ان رفع اليدين عند الركوع وغيره مفسد للصلوة ويقتضى بعض مشائخنا  
 عليها عدم جواز الاقتداء بالشافعية وكلاهما من الاقوال المردودة التي  
 لا يحل فكرها الا للقدم عليها وان ذكر ان كثير من الكتب الفقهية لا صحابنا  
 الحنفية وقد اوضحت ذلك في رسالتي القواعد البصية في راجع الحنفية  
 فلتبطل وكيت شمرى هل يقول عاقل بفساد الصلوة بما ثبت فعله  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من اكابر اصحابه ولو فرضنا ان لم يثبت  
 الا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من اصحابه او ثبت وصار منسوخا

قال المصنف في رسالته المولفة في بيان المعاصر المكشورة الصفات وان ارتكاب كل  
 مكروهة تحريمها من الصفات وذكر ايضا انه شرطوا لاسقاط العدة بالصفيرة  
 الادمان عليها لكن لا يخفى ان هذا خلاف جميع من الاصوليين ان المكروهة  
 تحریم اقرب من الحرام وان مرتكبه يستحق عقوبة دون العقوبة بالنار كما  
 الشفاعة فالذى يظهر ان ارتكابها مكروهة التحريم ايضا من الكليات الا انه  
 دون كبيره ارتكاب الحرام كما حققته في رسالتي تحفة الاخيار في احكام سنة  
 سيد الابرار وغيرهما من تصانيفي وخاتمتها ان الصلوة تفسد بالفتراء  
 خلف الامام كما ذكره في درالبحار وقوله خلاف الاصح في ذلك لا خستة قول  
 لا صحابنا اضعفها واوهنها بل ومن جميع الاقوال الواقعة في هذه المسئلة  
 القول الخامس وهو نظير رواية مكحول للسفي الشاذة المردودة عن حنفية  
 ان رفع اليدين عند الركوع وغيره مفسد للصلوة ويقتضى بعض مشائخنا  
 عليها عدم جواز الاقتداء بالشافعية وكلاهما من الاقوال المردودة التي  
 لا يحل فكرها الا للقدم عليها وان ذكر ان كثير من الكتب الفقهية لا صحابنا  
 الحنفية وقد اوضحت ذلك في رسالتي القواعد البصية في راجع الحنفية  
 فلتبطل وكيت شمرى هل يقول عاقل بفساد الصلوة بما ثبت فعله  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من اكابر اصحابه ولو فرضنا ان لم يثبت  
 الا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من اصحابه او ثبت وصار منسوخا

فما يتنه ان يكون خالفاً لسنة او مكرهاً نزيهاً او محرماً وهو لا يستلزم  
فساد الصلوة به بل لو فرضنا انه حرام حرمة قطعية لا يلزم منه فساد  
الصلوة ايضاً فليس ادتكاب كل حرام في الصلوة مفسداً لها ما لم يكن  
منافياً للصلوة ومن المعلوم ان قراءة القرآن في نفسها ليست بمنافية  
للصلوة بل الصلوة ليست الا الذكروا التسيير والقراءة الا ترى الى ما  
اخرجه ابن جريج من طريق كلثوم بن المصطلق عن ابن مسعود قال ان  
النبي صلى الله عليه وسلم كان عودني ان يرد علي السلام في الصلوة فانيته  
ذات يوم فسلمت عليه فلم يرد علي وقال ان الله يحدث في امره ما تشاء  
واذ قد احدث لكم في الصلوة ان لا يتكلم احد الا بالذي كمل الله وما ينبغي من  
تسيير وتجهيز وقوموا لله قائمين ذكره السيوطي في الدلائل المستور واخرجه  
مسلم وابوداود والنسائي واحمد وابن ابى شيبة عن معاوية بن الحكم  
السلمي قال بينا انا اصلح من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس  
رجل من القوم فقلت ورحمك الله فما في القوم باي صارهم فقلت وانك  
امية ما شأكم تنظرون الي فجعلوا يضربون بايديهم فلما رأيتهم يصيحوني  
سكت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فباي هو وامى ما رأيت  
معه قبله ولا بعده احسن منه فوالله ما تهرني ولا ضربتني ولا شقني  
فقال ان هذه الصلوة لا يصلم فيها شئ من كلام الناس مما هو التسيير  
والتكبير وقراءة القرآن فهذا وامثاله من الاخبار والآثار الصرح  
على ان قراءة القرآن واداء الادكار ليست بمنافية للصلوة فكيف يصح  
الحكم بفساد الصلوة بها وكون ذلك مكرهاً او حراماً بما لا يضر من الدلائل  
لا يستلزم ذلك واني والله لفي تعجب شديد من صنم الذين نقلوا



2/2/21

## مفتی الغام

هذا القول في كتبهم ساكتين عليه ولم يحكموا بكونه غلطاً من دواعي  
و غاية ما قالوا ان عدم الفساد اصح ولم يحكموا بكونه صحيحاً وكون  
ما بين الفه غلطاً صريحاً و غاية ما استدلال صحاب هذا القول لو امكن لبعض  
اكتفاء القريب كبره من هذا خلفت الامام فلا صلوة له و ستعرف انه مما  
لا يحتج به ولا يستقيم الاستدلال به وما ذكره السرخسي ومن تبعه ان  
فساد الصلوة من ذهب عدة من الصحابة يقال له اي صحابي قال بهذا  
واي تخريج خرج هذا واى راوى روى هذا وتجد نسبت اليهم حاشاهم  
عنه من دون سند مسلسل محتجج برواته مما لا يعتد به و قريب من  
هذا القول قول الحوت و وجوب ترك القراءة فان جرد دعوى لا بد من دليل  
تعاين ولا يختار بل ولا يدكر الا مثل الكيل في الذي حلا لا شارة في  
التشهد من المحرمات وقد مر عليه حل القاء المكي في رسالته في الدين  
يتحسين الاشارة و رسالته للزبير بالتدخين رد ابلغا و حقق ثبوت  
الاشارة بل نسبتها بالدلائل الواضحات و اقول بالكرهية التقرية  
فهو الذي ذهب اليه جماعة صغيرة من الخنفية واستدلوا عليها بدلائل  
سيأتي ذكرها مما ملأوا عليها بحيث يتنبه الجاهل وينشط الفاضل  
الكامل و احسن هذه الاقوال هو القول الثالث وهو ان كان  
ضعيفاً رواية لكنه قوى دراية كما استفت عليه هذا كله كان  
كلاماً على المذهب المتفرق تحت المسلك الاول يعني عن القراءة في الشراء و  
واما المسلك الثاني فتحه ايضا اقوال مختلفة الاول ان  
قراءة الفاتحة فرض للمؤمن في الجهرية والسرية كليهما اما في السرية  
فلا اشكال و اما في الجهرية فحق على الامام ان يسكت سكناً يسد الفرج

قوام من الحروف  
 وبقوله من الألف  
 الحروف المودعة  
 لما ثبت من الحروف  
 من منتهى الإشارة  
 من حروف مودعة  
 في الألف والهمزة  
 الحروف كمنتهى الإشارة  
 مع شوق من صاحب  
 الشرب والذم والذم  
 غيث الخوام  
 على ما  
 المام الكلام





وقد كسب فيه حاكيا عن روى عن ابن خزيمة انه احتج به لئلا يردوا  
عن ابى هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال من ادركني في الركوع فليركع  
معه وليعد الركعة وقد رواه الشيخ اري في جزير القراءة خلفت الامام  
من حديث ابى هريرة انه قال ان ادركت القوم ركوعهم لم تعد بتلك الركعة  
قال الحافظ ابن حجر هذا هو المعروف عن ابى هريرة هو قولنا انما الركعة  
فلا اصل له وقال الراعي تبطل الامام ان اياها صم العبادى حكم عن  
ابن خزيمة انه احتج به وقد حكم هذا المذهب الشيخ اري في الشريعة  
خلف الامام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة خلف الامام  
وحكاية في الفتح عن جماعة من الشافعية ورجح المقلبي وقال  
قد بحثت هذه المسئلة ولا حظتها في جميع بحثي فقها وحديثا  
فلما حصل منها على غير ما ذكرته يعني من عدم الاعتداد بتلك الركعة  
فقط وقال العراقي في شرح الترمذي بعد ان حكى عن شيخه انه  
كان يختار ان لا يعتد بركعة من لا يدرك الفاتحة ما لفظه وهو الذي  
اختاره انقى فالجيب من يدعى الاجماع والاختلاف مثل هؤلاء واهل  
احتجاج الجمهور بخديث ابى بكره حيث صلى خلف الصنف مخافة  
ان تفوت الركعة فقال صلى الله عليه وسلم له زادك الله حرصا و  
لا تعد ولم يأمره باعادة الركعة فليس فيه ما يدل على ما ذهبوا اليه  
لانك لم تأمره بالاعادة لم ينقل اليه انه اعتد بها والدعا له بالحرص  
لا يستلزم الاعتداد بها لان الكون مع الامام ما وريه سواء كان شيا  
الذي يدركه الموت معتدا به ام لا كما في حديث اذا جئتم الى الصلاة فممن  
سبحي فاسجدوا ولا تعدوها شيئا اخرجها ابو داود وغيره عن ابن النسي

حصل الله عليه وسلم قد غلبت بأكبره عن العود إلى مثل ذلك والاحتياط  
بشيء قد غلب عنه لا يصح وقد جاء ابن خزم في المحلى عن حديث ابن بكرة  
فقال لا يجزئ لم فيه لأنه ليس فيه أنه اجتمع بتلك الركعة ثم استدلى على  
ما ذهب إليه من أنه لا بد في الاعتناء بالركعة من أدراك القيام والقراءة  
بحدوث ما أدركتم فصلوا أو ما فاتكم فاتوا ثم جزم بأنه لا فرق بين فوت  
الركعة والركن والذكر المفروض لأن الكل فرض لا تتم الصلوة إلا به قال  
فهر ما صور بقضاء ما سبقه الإمام وإنما هو فلا يجزئ أن يخص شيئ  
من ذلك بغيره ولا سبيل إلى وجع ذلك وقال أقدم بعضهم على دعوى  
الاجتماع على ذلك وهو كاذب في ذلك لأنه قد روى عن أبي هريرة أنه  
لا يعتد بالركعة حتى يقرأ بأمر القرآن وروى القضاء أيضاً عن زيد بن  
وهاب وقال أيضاً في الجواب عن استدلالهم بحديث من أدرك من  
الصلوة ركعة فقل أدرك الصلوة أنه حجة عليهم لأنه مع ذلك لا  
عنه قضاء ما يريد رك من الصلوة التتم بالحاصل أن انقضت احتج به  
الجمهور في المقام حديث ابن خزيمة باللفظ الذي ذكره ابن خزيمة وهو  
فيه قبل أن يقيم صليبه كما تقدم وقد عرفنا أن ذكر الركعة فيه منافي  
لمطالونه وم وابن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية من إفتائين  
بالذهب بالمخالف كما عرفت ومن البعيد أن يكون هذا الحديث صحيحاً  
ويذهب إلى خلافه ومن الأدلة على ما ذهبنا إليه في هذه المسئلة  
حديث ابن قتادة وأبي هريرة المتفق عليها باللفظ ما أدركتم فصلوا  
وما فاتكم فاتوا قال الحافظ في الفتح قد استدلى بهما على أن من أدرك  
الإمام ركعاً لم يحسب له تلك الركعة إلا من باتم ما فاتته من القيام

[illegible]







[illegible][illegible][illegible]

من کرامت حق تعالی است که این بزرگوار را در این مقام رسانیده است.

[illegible][illegible][illegible]

بفتح السين  
 متعلق بمفعول  
 الخ من ضيق العطن فان شئت  
 القائلون في الصلوة ركعوا ركعتين  
 ان ركعة المشي الى ركعة فلو كانت الشدة  
 الصلوة انما كانت شدة في ركعتين  
 بالاعادة لكأنها ركعتان فاما القائلون  
 عليه وسلم لا ركعة في الصلاة الا ان  
 على كبري دليل الى ان ركعة في الصلاة  
 ولما اجمع عليه الامم في ركعة في الصلاة  
 بقائه على ركعة في الصلاة فلو كانت  
 كما هو معتقد في الشدة في ركعة في الصلاة  
 الا ان دليل على صحة ركعة في الصلاة  
 وجميع فادون من ركعة في الصلاة  
 من وقت على ركعة في الصلاة  
 لا يستلزم ان ركعة في الصلاة  
 او شهادة لا ركعة في الصلاة  
 واجبة بحيث لا ركعة في الصلاة  
 واجبة وروس الفضل في ركعة في الصلاة  
 مما ليس له ركعة في الصلاة  
 القائلون ان ركعة في الصلاة  
 سلموا على ركعة في الصلاة  
 الجليل الواضحة في ركعة في الصلاة  
 عما على خلاف القاعدة التي في ركعة في الصلاة

[illegible][illegible][illegible]





[illegible][illegible][illegible]

مجلسه محصله  
امامان عالی مقام  
حضرت امام علی علیه السلام  
در روز شنبه  
الکرم و الهی  
فیما بین  
ذکر



[illegible]

ان امریکہ میں رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے جو احکام دیے ہیں ان کے خلاف کسی کو نہیں جاننا چاہیئے۔

[illegible]

تاریخ: ۱۳۰۲/۱۰/۱۰







في شرح معاني الآثار في باب من صلى خلف الصف وحده بسنة  
 عز زيد بن وهب قال دخلت المسجد انا وابن مسعود فادركنا الإمام  
 وهو راكع فركعنا ثم مشينا حتى استويينا في الصف فلما قضى الإمام  
 الصلوة قمت لا قضى فقال ابن مسعود قد ادركت الصلوة **ومنها**  
 ما أخرجه أيضاً عن طارق قال كنا جلوساً مع ابن مسعود فجاء النداء  
 قد قامت الصلوة فقام وقتنا فدخلنا المسجد فرأينا الناس راكعين  
 في مقدم المسجد فركع ومشى وفعلنا مثل ما فعل **ومنها ما**  
 أخرجه أيضاً عن أبي أمامة قال رأيت زيد بن ثابت دخل المسجد  
 والناس ركوع فمشى حتى إذا أمكنه أن يصل إلى الصف وهو راكع  
 فركع ثم ذهب وهو راكع حتى وصل الصف وأخرج أيضاً عن  
 خارجة بن زيد بن ثابت أن زيدا كان يركع على عتبة المسجد  
 ووجهه إلى القبلة ثم يمشي إلى الصف ثم يستلها أن وصل إلى  
 الصف ولم يصل **ومنها ما** أخرجه محمد في الموطأ عن مالك عن  
 نافع عن أبي هريرة أنه قال إذا فاتتك الركعة فاتتك السجدة **ومنها**  
 ما أخرجه مالك في الموطأ أنه بلغه أن ابن عمر وزيد بن ثابت كانا  
 يقولان من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة **ومنها ما** أخرجه  
 أيضاً بإسناد أن أبا هريرة كان يقول من أدرك الركعة فقد أدرك  
 السجدة ومن فاتته قراءة القرآن فقد فاتته خير كثير **ومنها**  
 قول عمر إذا أدركت الإمام راكعاً فركعت قبل أن ترفع لاسه فقد  
 أدركت الركعة وإن رفع قبل أن تركع فقد فاتتك الركعة ذكره الجليلي  
 في غنية المستمل وقال هذا نص في المسئلة **ومنها ما** أخرجه

بوجه آخر  
 في شرح معاني الآثار  
 في باب من صلى خلف الصف وحده بسنة  
 عز زيد بن وهب قال دخلت المسجد انا وابن مسعود فادركنا الإمام  
 وهو راكع فركعنا ثم مشينا حتى استويينا في الصف فلما قضى الإمام  
 الصلوة قمت لا قضى فقال ابن مسعود قد ادركت الصلوة **ومنها**  
 ما أخرجه أيضاً عن طارق قال كنا جلوساً مع ابن مسعود فجاء النداء  
 قد قامت الصلوة فقام وقتنا فدخلنا المسجد فرأينا الناس راكعين  
 في مقدم المسجد فركع ومشى وفعلنا مثل ما فعل **ومنها ما**  
 أخرجه أيضاً عن أبي أمامة قال رأيت زيد بن ثابت دخل المسجد  
 والناس ركوع فمشى حتى إذا أمكنه أن يصل إلى الصف وهو راكع  
 فركع ثم ذهب وهو راكع حتى وصل الصف وأخرج أيضاً عن  
 خارجة بن زيد بن ثابت أن زيدا كان يركع على عتبة المسجد  
 ووجهه إلى القبلة ثم يمشي إلى الصف ثم يستلها أن وصل إلى  
 الصف ولم يصل **ومنها ما** أخرجه محمد في الموطأ عن مالك عن  
 نافع عن أبي هريرة أنه قال إذا فاتتك الركعة فاتتك السجدة **ومنها**  
 ما أخرجه مالك في الموطأ أنه بلغه أن ابن عمر وزيد بن ثابت كانا  
 يقولان من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة **ومنها ما** أخرجه  
 أيضاً بإسناد أن أبا هريرة كان يقول من أدرك الركعة فقد أدرك  
 السجدة ومن فاتته قراءة القرآن فقد فاتته خير كثير **ومنها**  
 قول عمر إذا أدركت الإمام راكعاً فركعت قبل أن ترفع لاسه فقد  
 أدركت الركعة وإن رفع قبل أن تركع فقد فاتتك الركعة ذكره الجليلي  
 في غنية المستمل وقال هذا نص في المسئلة **ومنها ما** أخرجه

في شرح معاني الآثار في باب من صلى خلف الصف وحده بسنة



[illegible]





سواء وسليمان متروك ايضا ومن طريق صالح بن ابى الاخضر عن  
 الزهري عن ابى سلمة وحده نحو الاول وصالح ضعيف ورواه النجاشي  
 من حديث الاوزاعي واسامة بن زيد ومالك بن اويس وصالح  
 ابن ابى الاخضر قهرواه ابن ماجة من حديث عمر بن حبيب وهو متروك  
 عن ابن ذئب كلهم عن الزهري عن ابى سلمة زاد ابن ذئب وسعيد  
 عن ابى هريرة بلفظ من ادرك من صلوة الجمعة ركعة مع ادراك  
 الصلوة ورواه الدارقطني من رواية الحجاج بن ارطاة وعبد الرزاق  
 ابن عمر عن الزهري عن سعيد عن ابى هريرة كذلك لم يذكر الزيادة  
 التي فيه من قوله ومن لم يدرك الركعة الاخرة فليصل الظهر رابعا  
 ولا قيد ولا بادراك الكوع واحسن طرق هذا الحديث رواية  
 الاوزاعي على ما فيها من تدليس الوليد وقد قال ابن حبان في  
 صحيحه انها كلها معلولة وقد قال ابن ابى حاتم في العلل عن ابيه  
 الاصل لهذا الحديث انها المثنى من ادرك من الصلوة ركعة فقد  
 ادراكها وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في علله وقال الصحيح من  
 ادراك من الصلوة ركعة وكذا قال العقيلي والله اعلم وله طريق اخرى  
 من غير طريق الزهري رواه الدارقطني من حديث داود بن ابو هند  
 عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة وفيه يحيى بن راشد البراء وهو  
 ضعيف وقال الدارقطني في العلل حديثه غير محفوظ وقد روى عن  
 يحيى بن سعيد الانصاري انه بلغه ان سعيد بن المسيب من قوله  
 وهو اشبه بالصواب ورواه الدارقطني ايضا من طريق ابن قيس وهو  
 متروك عن ابى سلمة وسعيد جميعا عن ابى هريرة وفي الباب عن

ابن عمر رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث بقرية  
حدثني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن ابيه رفعه من  
ادراك ركعة من صلوة الجمعة او غيرها فليضت اليها اخرى  
وقد تمت صلاته وفي لفظ فقد ادراك الصلوة وقت ال  
ابن ابي داود والدارقطني تفرد به بقرية عن يونس وقال  
ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه هذا خطأ في المتن والاسناد  
وانما هو عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعا  
من ادراك من صلوة ركعة فقد ادراكها واما قوله من صلوة  
الجمعة فمهم وله طريق اخرى اخرجها ابن حبان في الضعفاء  
من حديث ابراهيم بن عطية عن يحيى بن سعيد عن الزهري  
به قال واسواهم منك الحديث جدا وكان هشيم يلبس  
عنه اخبار الا اصل لها وهو حديث خطأ ورواه يعقوب  
ابن الجهم عن عبد الله بن نمير عن يحيى بن سعيد عن نافع عن  
ابن عمر اخرجها الدارقطني واخرجه ايضا من حديث عيسى  
ابن ابراهيم عن عبد العزيز بن مسلم والطبراني في الاوسط  
من حديث ابراهيم بن سليمان عن عبد العزيز بن مسلم  
عن يحيى بن سعيد وادعى ان عبد العزيز تفرد به عن يحيى  
ابن سعيد وان ابراهيم تفرد به عن عبد العزيز ورواه في  
الامرين معا كما رآه انتهى كلامه وقوله على ان التقييد  
مخدوش بانه لا يظهر الفرق بين الجمعة وغيرها فان الدلائل  
عامت شاملة لها وغيرها فاجزاء هذا الحكم المستفاد من الحديث

[illegible]

۱۰۰

فیشہ المعرفۃ او مضمرہ کان اوفاء راجعہ یمل علی

الامام عليه السلام في قوله لا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى

المذكور في الجملة دون غيرها لا يخرج من شيء وقوله ليس في ذلك دليل لمطلوبهم فيه ان الظاهر من حديث ابن خزيمة

الامام عليه السلام في قوله لا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى

فيما ان الظاهر من حديث ابن خزيمة في قوله لا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى

الامام عليه السلام في قوله لا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى



منه على النظر في كل ما ذكره من هذه المسئلة في كل ما ذكره من هذه المسئلة في كل ما ذكره من هذه المسئلة

نفسه حيث ترجم الباب بذكر الوقت الذي يكون فيه المامور  
مدركا للركعة اذ ارفع امامه وروى فيه هذا الحديث كما  
سياق عن ابن حجر وقوله وهما متقدمتان على اللغوية متعقب  
بان ذلك ما لم ينضم به صارف وقد وجدنا وقوله فلا يصح  
جعل حديث ابن خزيمة اخر مروي بان لا يويه لفساد حمله على ما يفيد  
مطلوبنا الجهور وقوله قلت دفعتم توهم الترخيد وشر بان هذا وان  
كان محتال له لكنه ليس بمجرب بالنسبة الى الاحتمال الذي جعل عليه الجهور

منه على النظر في كل ما ذكره من هذه المسئلة في كل ما ذكره من هذه المسئلة في كل ما ذكره من هذه المسئلة

فصل في احكام الاحتمال في كل ما ذكره من هذه المسئلة في كل ما ذكره من هذه المسئلة في كل ما ذكره من هذه المسئلة

منه على النظر في كل ما ذكره من هذه المسئلة في كل ما ذكره من هذه المسئلة في كل ما ذكره من هذه المسئلة

منه على النظر في كل ما ذكره من هذه المسئلة في كل ما ذكره من هذه المسئلة في كل ما ذكره من هذه المسئلة

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

تقریر

رسول اللہ ﷺ

الفهم في كتاب الله

والسنة الثامنة

وغيره ان الله

الشيخ الامام

وہابیہ

أقوالهم في القبول



الحكماء على حاشي الخاتم

يقضي على حاشي الخاتم...  
الحكماء على حاشي الخاتم...  
الحكماء على حاشي الخاتم...

الحكماء على حاشي الخاتم...  
الحكماء على حاشي الخاتم...  
الحكماء على حاشي الخاتم...

الحكماء على حاشي الخاتم...  
الحكماء على حاشي الخاتم...  
الحكماء على حاشي الخاتم...







لما ادعاهم لا وقوله فالجواب من يدعي الاجماع والمخالفة مثل هؤلاء  
 انما يستقيم رد اعل من نقل الاجماع بعد عصر هؤلاء واما من نقل الاجماع  
 قبلهم فاما يصح الايراد عليه اذا تحقق الخلاف قبله وانباته في حين  
 الاشكال وقوله لانه كلام يأمر بالعادة ينقل لينا انه اعتد لها  
 ورد بانه لما ثبت انه لم يأمر بالعادة ثبت انه اعتد بها لان  
 السلوك في معرض الضرر بيان وقوله الاحتياط بشئ قد في  
 لا يصح غير صحيح فان الاحتياط بامر من حيث انه مهي عنه  
 لا ثبات امرين فيه غير صحيح لكنه ليس بوجوده ههنا واما الاحتياط  
 لنفسه فلهذا الشئ ونفاذه وكفايته بعدم ما يدل عليه ان و  
 النهي عنه صحيح فاستطفي كتب الاصول فان النهي عن شئ لا يستلزم  
 عدم تفرده اصلا وقوله وقد اجاب ابن حزم الخ فيه ان جواب  
 ابن حزم مرد ودبانه وان كان الاحتياط غير مذكور صراحة  
 لكنه مفهوم ضرورة وقوله ثم حزم الخ لا يقيد ما بين الدليل عليه  
 واما الاستدلال بخديث ما فالتكم فاقول اعل ما دعاه لا يصح لانه  
 لا يخلو من ان يكون ما في هذا الحديث عامة على اصل وضعها  
 شاملة لجميع ما في الملوثة او مخصوصة الاول باطل والاولى ان  
 على فائت الشاء والتوجيه ونحو ذلك من الادعية الواردة وقائت  
 السورة قضاء ما فات وان ادرك الفاتحة وغيرها من الاركان  
 والثاني مضره فانه كما خصص اللفظ العام بالاركان والتشليل  
 بدلائل اخر فليخصص بما سوى الفاتحة بدلائل اخرى فظهرت  
 سخافة قوله فلا يجوز ان يخصص شئ من ذلك بغير نص لا سيما



وقوله من البعيد الخ بعيد عنه فان كون الحديث صحيحا عندنا ولا  
لا يستلزم ان لا يذهب الى خلافه بدليل آخر ارجح منه في زعمه  
وقوله ومن الادلة على ما ذهبنا اليه الخ قد مر ما فيه وان الاستدلال  
لا يصح والثالث قول احمد وغيره انه لم يقرأ خلف الامام الفاتحة  
في ما اسروا في ما جهر ايضا ان لم يسمع قراءة الامام والاستسكات الرابع  
قول جماعة من المحدثين انه يقرأها في السرية مطلقا وفي الجهرية  
في السكيات فان لم يظفر بسكينة فلا والخامس انها واجبة في  
السرية غير واجبة في الجهرية وهو رواية عن الشافعي السادس  
انه يقرأها فيما لا على سبيل الوجوب بل على وجه السنة وهو وجه مذهب الشافعية  
واما المسلك الثالث وهو ان يقرأها في السرية دون  
الجهرية فمختة قولان الاول انه فرض في السرية كما هو قول  
اصحاب داود والثاني انه لا يقرأ في الجهرية ويقرأ في  
السرية لا على سبيل الوجوب فان لم يقرأ فلا بأس  
الباب الثاني في ذكر ما استدلت عليه اصحاب المسالك  
الثلاثة المشهورة من الادلة الاربعة مع ذكر ما يرد عليها وما  
ينفعها وتعلم من البحث في ذلك كيفية استدلال المذاهب المتفرقة  
المندرجة تحتها مع ما لها وما عليها وفيه فصول مشتملة على اصول  
الفصل الاول في ذكر ما استدلت به اصحابنا الحنفية ومن  
وافقهم على مذهبهم مع ما ينفعهم وما يضرهم بتحقيق يقبله اهل  
الانصاف خال عن مبادئ الاعتساف اعلم اننا اصحابنا استدلو  
على ما ذهبوا اليه انه لا يقرأ الفاتحة لا شأنا مطلقا لا في السرية

الباب الثاني في ذكر ما استدلت عليه المذاهب الثلاثة

٢٣

الفصل الاول في ذكر ما استدلت عليه



[illegible]

على طريق الكفاية حصول المقصود من شرعيته في حصوله وحكمه  
 الزور على العكس والسقوط بفعل البعض ومعناه على طريق العين  
 على المقصود من شرعيته لكل حد البصيرة عنه وحكمه  
 الزور على من وجب أو فرض عليه ختم لا يتبرأ منه بفعل الغير  
 إذا تم هذا فاقول المقصود من شرعية استماع القرآن التدبر  
 والتفكير وحياة القلب والعمل به لا مجرد الالتفات اليه والاحتراز  
 كما ظن قفي الكافي والكفاية ومما راجد راية المطلوب من القراءة  
 التدبر والتفكير وحياة القلب والعمل به قال الله تعالى كتاب أنزلنا  
 إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب قال الحسن  
 أنزل القرآن ليحل به فاشد الناس تلاوته عملاً وفي النهاية للقراءة  
 غير مقصود لا لعينها بل التدبر والتفكير والعمل به وحصول هذا  
 المقصود عند قراءة الامام ونساع القوم ومما يؤيد ان المقصود من  
 الاستماع ما ذكرنا ذهب بعضهم الى جواز قراءة المقتدى في أي وقت  
 فانهم انما ذهبوا اليه من جهة ان المقصود من الاستماع هو التدبر  
 والتفكير لا مجرد الالتفات والاحتزام ولو كان المقصود مجرد ذلك  
 لما فات فلم يكن حرام للذهاب المذكور وجه وايضا يدل عليه سابق  
 هذه الآية وسيأتيها فانه تعالى قال هذا البصائر من ريكرو هدى  
 ورحمة لقوم يؤمنون واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم  
 ترحمون فانه لما ذكر ان القرآن بصائر للقلوب يبصر به الحق ويدل  
 الصواب وهدى يحصل العمل بوجبه الامر بالاستماع وبالأبصارات  
 ترتيباً للحكم على هذه الأوصاف إذا تقررت ما ذكرنا فنقول لا يخفى ان

هذا المقصود لا يحصل من شرعيته لكل احد الا بعد ورثته  
فتعين طريق العين داخل الصلوة وخارجها ولا يخفى انه ليس في كون  
الاستماع فرض كفاية من الآية والسنة والمعقول وضرها دليل  
فيجمل بما يدل عليه اطلاق هذه الآية لكن على كل حال مواضع الحج  
مستثناة وعدم المحرم في الاستماع خلف الامام ظاهر واما استماع  
القرآن خارج الصلوة فان في بعض المواضع فيه عرجا وفي تركه عند  
وفي بعضها لا انتهى بل يحتمل ويرد عليه من المخاضين وجوه  
**الايراد الاول** ان هذه الآية نزلت في الخطبة لاشتغالها  
غالباً على قراءة القرآن فلا تدل الا على وجود الاستماع والانصات  
لحال الخطبة لا على السكوت حال القراءة والنجس اب عنه  
من وجوه **الوجه الاول** ان الروايات عن الصحابة  
ومن بعدهم في شأن نزولها مختلفة على اوردده السيوطي في  
تفسير الدر المنثور وكتابه اسباب النزول والمحافظة الزيلعي في  
نصب الراية لتعريف احاديث الهداية والمحافظة ابن حجر العسقلاني  
في الدراية في تحريم احاديث الهداية وغيرهم في كتبهم فاخرج  
ابن جرير وابن ابى حاتم وابن عسكرويه والبيهقي في كتاب  
القراءة وابن عسكرويه عن ابى هريرة في هذه الآية نزلت في رفع  
الاصوات وهم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة  
واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتاب القراءة عن  
ابن عباس قال واذا قرأ القرآن فاستمعوا له يعني في الصلوة  
المفروضة واخرج ابن عسكرويه والبيهقي في القراءة عن

في كتاب الصلاة  
باب الاستماع  
في الصلاة

الاول

في كتاب الصلاة  
باب الاستماع  
في الصلاة

في كتاب الصلاة

قال صلى الله عليه وسلم فقرأ قوم خلفه فخلطوا عليه فنزلت  
فهذا في المكتوبة واخرج سعيد بن منصور وابن ابى حاتم  
والبيهقي في القراءة عن محمد بن كعب القرظي قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا قرأ في الصلوة اجابه من وراءه اذا قال  
بسم الله الرحمن الرحيم قالوا مثل ذلك حتى تنقضي النجاة  
والسورة فلبث ما شاء الله ان يلبث ثم نزلت واذا قرئ القرآن  
فاستمعوا له فقرأوا وانصتوا واخرج عبد بن حميد وابن ابى حاتم  
والبيهقي في سننه عن مجاهد قال قرأ رجل خلف النبي صلى الله  
عليه وسلم في الصلوة فانزلت واذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
واخرج ابن ابى حاتم وابو الشيخ والبيهقي في القراءة عن عبد  
ابن مغفل انه سئل اكل من سم القرآن وجب عليه الاستماع  
قال لا انما نزلت هذه الآية فاستمعوا له وانصتوا في قراءة الاكمام اذا قرأ  
الاكمام فاستمعوا وانصتوا واخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن ابى حاتم  
وابو الشيخ والبيهقي عن ابن مسعود انه صلى باصحابه فسمع  
ناسا يقرؤن خلفه فلما انصرف قال ما آن لكم ان تفهموا ان  
تعقلوا واذا قرئ القرآن فاستمعوا له واخرج ابن جرير  
والبيهقي في القراءة عن الزهري قال نزلت هذه الآية في فتى من  
الانصار كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما قرأ شيئاً  
قرأ فنزلت واذا قرئ القرآن فاستمعوا له واخرج عبد بن حميد  
وابو الشيخ والبيهقي في القراءة عن ابى العالية ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان اذا صلى باصحابه فقرأ اصابه فنزلت هذا



ثم صليتم فيقول كذا وكذا فأنزل الله هذه الآية فأمروا بالاستماع  
والانصات علموا ان الانصات هو امرى ان يستمع العبد ويعيه <sup>يحفظه</sup>  
علموا ان ينقروا حتى ينصتوا والانصات باللسان والاستماع بالقلوب  
واخرج عبد بن حميد عن الضحاك قال كانوا يتكلمون في الصلوة  
فأنزل الله هذه الآية **واخرج ابن ابى حاتم** وابو الشيخ وابن مردويه  
والبيهقي في سننه عن ابن عباس نزلت واذا قرأ القرآن فاستمعوا  
له في الصلوة الجبهة وصلوة العيدين وفي ما جهر به من القراءة  
في الصلوة **واخرج ابن ابى حاتم** وابو الشيخ عن ابن عباس قال  
المؤمن في سعة من الاستماع عليه الا في صلوة الجبهة وفي صلوة  
العيدين وفي ما جهر به من القراءة في الصلوة **واخرج ابن مردويه**  
والبيهقي في القراءة عن ابن عباس في قوله تعالى واذا قرأ القرآن  
نزلت في رفع الاصوات خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة  
وفي الخطبة يوم الجمعة وفي العيدين فنهاهم عن الكلام في الصلوة  
وفي الخطبة لانها صلوة وقال من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب  
فلا صلوة **واخرج عبد الرزاق** وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة  
وعبد بن حميد وابن المنذر وابن ابى حاتم وابو الشيخ والبيهقي في  
القراءة عن مجاهد في هذه الآية قال هذا في الصلوة والخطبة يوم الجمعة  
**واخرج عبد الرزاق** وعبد بن حميد وابن جرير عن مجاهد قال  
وجب الانصات في اثنين في الصلوة والامام يقرأ وفي الجمعة والامام  
يخطب **واخرج ابو الشيخ** عن ابن جرير قال قلت لعطاء ما اوجب  
الانصات يوم الجمعة قال قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له

قال ذلك زعموا انها نزلت في الصلوة وفي الجمعة قلت والانصات  
يوم الجمعة كالانصات في القراءة قال نعم واخرج ابن ابى شيبه  
عن الحسن في قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
قال عند الصلوة المكتوبة والذكر واخرج عبد الرزاق وابن  
عن الكلبي قال كانوا يدفعون اصواتهم في الصلوة حين يسمعون  
ذكر الجمعة والناظر انزل الله واذا قرئ القرآن فاستمعوا له واخرج  
ابن ابى حاتم وابو الشيخ عن ابن عباس في هذه الآية قال في الصلوة  
حين ينزل الوحي عن الله واخرج البيهقي في القراءة عن عطاء  
قال سألت ابن عباس عن قوله واذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
هذا كل قارئ قال لا ولكن في الصلوة واخرج عبد الرزاق  
وعبد بن حميد وابن جرير عن ابن مجاهد انه كره الا اذا امر الامام  
بآية خوف او آية رحمة ان يقول احد من خلفه شيئا قال لا تشكوت  
واخرج ابو الشيخ عن عثمان بن زائدة انه كان اذا قرئ عليه  
القرآن غطي وجهه بثوبه ويتأول من ذلك قول الله واذا قرئ  
القرآن فاستمعوا له فيكره ان يشغل بصره وشيئا من جوارحه  
بغير استماع واخرج ابن جرير وابو الشيخ عن ابن زبير في قوله  
تعالى فاستمعوا له وانصتوا هذا اذا قام الامام في الصلوة  
فهذه الاشارة تشهد انهم اختلفوا في سبب نزول الآية  
على اقوال احدها انها نزلت في سماع الخطبة وثانيها انها نزلت  
في القراءة خلف الامام في الصلوة وثالثها انها نزلت في سماع التكليم  
في الصلوة ورابعها انها نزلت في الاذكار خلف الامام عند آيات

في الاشارة الى قول الامام في الصلاة  
٨١









في قوله تعالى ان الله انما ترسلنا الا نبينا  
 في صفة النبوة لان القرآن معجزة تامة كافية في اثبات النبوة  
 الله هذا المعنى بقوله هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم  
 يؤمنون فلو قلنا ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
 منه قراءة السامع خلف الامام لم يحصل بين هذا الآية وبين  
 ما قبلها تعلق بوجه من الوجوه وانقطع النظم وحصل فساد للترتيب  
 وذلك لا يليق بشأن الله فوجب ان يكون المراد منه شيئا آخر سوى  
 هذا الوجه وتقريره انه لما ادعى ثبوت القرآن بصائر وهدى ورحمة  
 من حيث انه معجزة دالة على صدق النبي وكونه كذلك لا يظهرا الا  
 بشرط مخصوص وهو ان النبي عليه السلام اذا قرأ القرآن على ولثك  
 الكفار استمعوا له وانصتوا حتى يقضوا على فصاحتهم ويحيطوا بما فيه  
 من العلوم الكثيرة فيظهر لهم صدق قوله في حقه للقرآن ان بصائر  
 وهدى ورحمة فثبت اننا اذا حملنا الآية على هذا الوجه استقام النظم  
 وحصل للترتيب الحسن المفيد ولوحملنا الآية على منع المأمومين  
 القراءة خلف الامام فسد النظم واختل للترتيب ومما يقوى ان حمل  
 الآية على ما ذكرنا اولي من وجوه الاول انه تعالى حث عن الكفار انهم  
 قالوا اسمعوا هذا القرآن والقوافيه لعلكم تغلبون فلما حث ذلك عنهم  
 ناسب ان يأمرهم بالاستماع والستوت حتى يمكنهم الوقوف على ما في القرآن  
 من الوجوه الكثيرة المبالغه الى حد الاعجاز والوجه الثاني ان قال قبل  
 هذه الآية هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ثم يثبوت  
 هذا القرآن رحمة للمؤمنين على سبيل القطع والحج ثم قال واذا قرئ

ان الله انما ترسلنا الا نبينا  
 في صفة النبوة لان القرآن معجزة تامة كافية في اثبات النبوة  
 الله هذا المعنى بقوله هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم  
 يؤمنون فلو قلنا ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
 منه قراءة السامع خلف الامام لم يحصل بين هذا الآية وبين  
 ما قبلها تعلق بوجه من الوجوه وانقطع النظم وحصل فساد للترتيب  
 وذلك لا يليق بشأن الله فوجب ان يكون المراد منه شيئا آخر سوى  
 هذا الوجه وتقريره انه لما ادعى ثبوت القرآن بصائر وهدى ورحمة  
 من حيث انه معجزة دالة على صدق النبي وكونه كذلك لا يظهرا الا  
 بشرط مخصوص وهو ان النبي عليه السلام اذا قرأ القرآن على ولثك  
 الكفار استمعوا له وانصتوا حتى يقضوا على فصاحتهم ويحيطوا بما فيه  
 من العلوم الكثيرة فيظهر لهم صدق قوله في حقه للقرآن ان بصائر  
 وهدى ورحمة فثبت اننا اذا حملنا الآية على هذا الوجه استقام النظم  
 وحصل للترتيب الحسن المفيد ولوحملنا الآية على منع المأمومين  
 القراءة خلف الامام فسد النظم واختل للترتيب ومما يقوى ان حمل  
 الآية على ما ذكرنا اولي من وجوه الاول انه تعالى حث عن الكفار انهم  
 قالوا اسمعوا هذا القرآن والقوافيه لعلكم تغلبون فلما حث ذلك عنهم  
 ناسب ان يأمرهم بالاستماع والستوت حتى يمكنهم الوقوف على ما في القرآن  
 من الوجوه الكثيرة المبالغه الى حد الاعجاز والوجه الثاني ان قال قبل  
 هذه الآية هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ثم يثبوت  
 هذا القرآن رحمة للمؤمنين على سبيل القطع والحج ثم قال واذا قرئ

في قوله تعالى ان الله انما ترسلنا الا نبينا  
 في صفة النبوة لان القرآن معجزة تامة كافية في اثبات النبوة  
 الله هذا المعنى بقوله هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم  
 يؤمنون فلو قلنا ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
 منه قراءة السامع خلف الامام لم يحصل بين هذا الآية وبين  
 ما قبلها تعلق بوجه من الوجوه وانقطع النظم وحصل فساد للترتيب  
 وذلك لا يليق بشأن الله فوجب ان يكون المراد منه شيئا آخر سوى  
 هذا الوجه وتقريره انه لما ادعى ثبوت القرآن بصائر وهدى ورحمة  
 من حيث انه معجزة دالة على صدق النبي وكونه كذلك لا يظهرا الا  
 بشرط مخصوص وهو ان النبي عليه السلام اذا قرأ القرآن على ولثك  
 الكفار استمعوا له وانصتوا حتى يقضوا على فصاحتهم ويحيطوا بما فيه  
 من العلوم الكثيرة فيظهر لهم صدق قوله في حقه للقرآن ان بصائر  
 وهدى ورحمة فثبت اننا اذا حملنا الآية على هذا الوجه استقام النظم  
 وحصل للترتيب الحسن المفيد ولوحملنا الآية على منع المأمومين  
 القراءة خلف الامام فسد النظم واختل للترتيب ومما يقوى ان حمل  
 الآية على ما ذكرنا اولي من وجوه الاول انه تعالى حث عن الكفار انهم  
 قالوا اسمعوا هذا القرآن والقوافيه لعلكم تغلبون فلما حث ذلك عنهم  
 ناسب ان يأمرهم بالاستماع والستوت حتى يمكنهم الوقوف على ما في القرآن  
 من الوجوه الكثيرة المبالغه الى حد الاعجاز والوجه الثاني ان قال قبل  
 هذه الآية هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ثم يثبوت  
 هذا القرآن رحمة للمؤمنين على سبيل القطع والحج ثم قال واذا قرئ

القرآن المخوّل وكان المخاطبون بقوله فاستمعوا له وانصتوا هم المؤمنون  
 لما قال الله لكم ترجون لانه جزم قبل هذه الآية يكون القرآن رخصة  
 للمؤمنين قطعاً فكيف يقول بعده من غير فصل لعله يكون القرآن  
 رخصة للمؤمنين اما اذا قلنا ان المخاطبين به هم الكافرون <sup>فعلهم</sup>  
 ترجون انهم ملخصاً فظهر من هذه العبارات وظواهرها اقوال اخر  
 في تفسير الآية المذكورة وتأويلها سوى الاقوال الستة التي ذكرناها  
 فشايعها انما نزلت في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن عند نزوله  
 وثامنها ان معنى استمعوا له العمل بما فيه الاسماعه وتاسمها انزلها  
 في هذه الآية للكفار المسلمين اذا تم هذا فقول ما اذا اراد  
 المورد من قوله انها نزلت في الخطبة وان فرضية الاستماع لقراءة  
 القرآن مقتضية على الخطبة ان اسراده انما لمحتل للآية دون غيره فهو  
 ياكل قطعاً لوجود الاختلاف الكثير من الآية فمن بعدهم في  
 تفسيرها وتأويلها جزموا وان اراد انه المحتمل الظاهر فباطل ليسا فان  
 الظاهر منها وجوب الاستماع مطلقاً كما اختاره الظاهرية وجمع من  
 اصل المذهب المعتبرة وفرعوا عليه كون استماع القرآن فرض عين  
 او كفاية وان اراد انه المنقول عن الصحابة ومن بعدهم فغير صحيح ايضاً  
 لما ذكرنا من الآثار المختلفة والعبارات المتشقة وان اراد انه الثابت  
 نقلاً من حيث الاستناد دون غيره فهو مطالب باثباته وودونه خروط  
 القناد وان اراد انه المرجح من بين التفاسير المختلفة فهو دعوى بلا  
 وان اراد معنى آخر فليبينه حتى ينظر فيه **الوجه الثاني** ان ظاهر  
 لفظ القرآن عام فخصيصه بالاستماع حال الخطبة من غير ما

غير تام فإن قال هذا الوجه مشترك الورد وعلينا وعليكم لأنكم  
 أيضاً تخصصونه بالقراءة خلفكم لا أمامهم وتقولون أنها تزلت فيها عن  
 القراءة خلفنا لا أمامهم قلنا له كلا لا يرد علينا معاشراً لحقيقة هذا  
 فإننا وإن قلنا بنزولها في القراءة خلفنا لا أمامهم أكتنا لا تخصص حلتها  
 بها بل نجعله شاملاً لغيرها ونقول بوجوب سماع القرآن مطلقاً  
 كدأية أو عينا ووجوب سماع الخطبة أيضاً وانتم تخصصونه بالخطبة  
 بحيث لا يجوز في غيرها عندكم فلا يرد علينا إلا يرد بل هو مقتصر عليكم  
 فإن اجاب عنه بأننا خصصناه باقتضاء ما هو المنقول عن  
 جمهور المنسرين من أن نزولها في الخطبة قلنا له يعارضه ما نقل  
 عن جمهور آخر أنه في القراءة في الصلاة فما ياله ربح ذلك على هذا مخرج  
 مخرج وأن اجاب عنه بما اجاب به الفخر الرازي في تفسيره  
 حيث قال بعد نقل القول الرابع أنها تزلت في السنن عند الخطبة  
 هذا القول منتقون عن الشافعي وكثير من الناس قلنا استبعد هذا  
 القول وقال للفظ عام وكيفية يجوز قصره على هذه الصورة الواحدة  
 وأقول هذا القول في غاية البعد لأن لفظة إذا تعيد إلا ارتباط  
 أما لا تعيد التثنية والذليل عليه أن الرجل إذا قال لامرأته إذا دخلت  
 الدار فانت طالق قد دخلت الدار مرة واحدة طلقت طلقة واحدة  
 فإذا دخلت الدار ثانية لم تطلق بالانطلاق لأن كلمة إذا لا تعيد التكرار  
 إذا ثبت هذا فنقول قوله وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لا يشهد  
 إلا بوجوب الانصات مرة واحدة قلنا أوجبنا الاستماع عند قراءة  
 القرآن في الخطبة فتد وفيها بموجب للفظ ولم يبق في اللفظ إلا

على ما وراء هذه الصورة انتهى قلنا له هذا الكلام وان صدر  
عن الامام لا يخلو عن لخلال المرام اما اول فلان قصر اللفظ العام على  
صورة مخصوصة من غير يئنة بعيد غاية البعد فان كان ذلك كقولنا  
منشأ اللورود فلا دلالة له على انه المقصود واما ثاني فلان اذا وارت  
لا يفيها لتتواركن تعالى الامر بالاستماع بقراءة القرآن يفيد التثا  
واما ثالث فلان اذا قد تكون شرطية وقد تكون ظرفية فيحمل ان  
تكون في الآية ظرفية ويكون المعنى استمعوا وانصتوا وجوبا وقت قراءة  
القرآن وهذا بظاهرة لا يختص بشأن دون شأن واما رابع فلان  
ما ذكره منقوض بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم  
الآية وقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا اليه  
وذروا البيع الآية وقوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جنا  
ان تقصروا من الصلوة الآية ونحو ذلك من الآيات فما هو جوابكم  
جوابنا الوجه الثالث ان التفاسير المذكورة من الآية  
والتاويلات المنقولة عن علماء الامامة بعضها ركيكة وبعضها مرجحة  
وبعضها مرجحة فاختار ان نزلها في الخطبة فحسب محتاج الى ترجيح  
يرجح على غيره والحال انه مرجوح والمرجح غيره وتفصيل ذلك  
ان اضعف الاقوال السابقة المذكورة هو القول للثامن ان معنى  
فاستمعوا العمل بما فيه كونه مخالفا للمعقول والمنقول اما ثونه فخالفنا  
للمعقول فلانه لو كان الغرض منه الامر بالعمل لما كان لتعليقه على  
قراءة القرآن معنى محصل فان وجوب العمل به ليس موقتا بوقت  
دون وقت واما ثونه مخالفا للمنقول فلانه لم يرو عن احد من السلف

٨  
الوجه الثاني من وجوه الجواب

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم



فان  
تدبر  
القول  
التاسع

الصالحين في الآية المجتهدين **وَيَقْرَبُهُ** في الركعة القول انما سمع الله  
اختار الفخر الرازي وجعله احسن الوجوه من ان الخطاب في الآية  
الكفار لا للمسلمين وذلك لانه وان كان في الظاهر تارة يدرك لطيفا  
لكنه ليس بمقول عن ائمة المسلمين والامرتياط لهذه الآية بما قبلها  
لا يتوقف على جعل الخطاب فيه الكفار بل هو حاصل عند كون  
خطابا للمسلمين ايضا فانه تعالى قال **اولا** واذالم تأتهم بآية قالوا لولا  
اجتبتنا قل انما اتبع ما يوحى الي من ربّي هذا بصائر من ربكم وهذا  
ورحمه لقوم يؤمنون واذ قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم  
ترحمون فذكر ان اقواما من الكفار يقترحون آيات مخصوصة فعلم  
نبيه الجواب عنه بان يقول انما اتبع ما يوحى الي من ربّي ولا اقترح  
آية لانه على صدق يكون ما يوحى الي كافيا لمن تفتن في تصديقهم  
ما انطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ثم اراد تعالى ان يذكر عظمة  
ما يوحى قدره وفخامته سرافدا كمران هذا اي ما يوحى من القرآن بصائر  
للناس ان تأملوا فيه وهدى ورحمه لقوم يؤمنون فمن آمن صائر  
القرآن له رحمة وهداية وبصيرة وانتم ايها الكفار صم بكم عن ان تسمعوا  
ولا تؤمنون فكيف يكون هداية ورحمة لكم ويحصل الانتفاع لكم فان  
امنتم صائر لكم هداية ورحمة ثم لما كان كون القرآن بصيرة وهدى  
لا يحصل الا بالتأمل في اسرارها والتحقق في استارها وذا قد يكون بان  
يقرأ المرء نفسه القرآن ويتأمل فيه من المعاني ويتدبر يحصل اليها  
وقد يكون بان يسمع قراءة الغير ويتدبره وينصت له ويتوجه عليه  
وكان حصول البصيرة بالقراءة مع التدبر ظاهرة كمر تعالى في النور

وحاشا للمؤمنين بانه اذا قرئ القرآن يحضر تكلم فاستمعوا له وانصتوا  
 لتحصل لكم البصيرة والهدى بالتدبر في معانيه العمل فانتم انتم  
 ولم تتصنوا فانت منكم الشدبر والتفكير لا يحصل البصيرة والهداية  
 هذا يوضح لك ان الآية المذكورة مرتبطة بما قبلها ارتباطا نفيسا  
 على تقدير جعل الخطاب للمسلمين ايضا وبه وضوح ما في كلام  
 الفخر الذي نقلناه سابقا التأييد هذا الوجه المذكور انما  
 قول فلوقلنا ان قوله تعالى فاستمعوا له امراد منه قراءة المأمور  
 خلف الامام لم يحصل الخ فيه انه على تقدير جعله عليه لا ينقطع  
 النظم ولا يفسد الترتيب بل يوجد ارتباطه بما قبله بوجه لطيف  
 وقوله فوجب الخ تبرير على ما ظن من فساد النظم والمتفرع عليه  
 باطل والمتفرع بطلانه حتم وقوله فساد النظم الخ ايضا فاسد الوجه  
 المناسبة التامة على هذا التقدير ايضا واما قوله في اولوية  
 الوجه الذي اختاره فلما حك عنهم ذلك فاسباب الخ غير مناسب  
 لما حك عنهم ذلك امر ديني بجوابه وتعال الكلام معهم ثم اذكرات  
 القرآن بصائر وهدى ورحمة للمؤمنين فاسباب ان يأمرهم بالسمع  
 واستماعه ليتدبروا ما فيه ويحيطوا بمعانيه فيكون لهم بصيرة  
 وهداية واما قوله الوجه الثاني الخ فبجوابه جمل فقد صدر  
 بجمعه من الثقات ومنها الفخر ايضا ان لكل في كلام الله تعالى لا يكون  
 للترجي بل يكون على سبيل الجزم فلا ينافي ايراد لعلكم ترجعون قوله  
 ورحمة لقوم يؤمنون بل لما ذكر سابقا انه رحمة للمؤمنين ذكرها  
 يهدي اليه عند سماع القرآن وهو استماعه والانصات له ليحصل

هذا الخ شات على كلام الامام في زيجات قوله تعالى سمع

سحره باليقين الا ترى ان في الاتقان في علوم القرآن قال في  
 البرهان وحكي البغوي عن الواقدي ان جميع ما في القرآن من اجل  
 فانها للتعليل الا قوله لعلمكم تخلدون فانها للتشبيه قال وكذا  
 للتشبيه غريب لم يذكره النجاة ووقع في صحيح البخاري في قوله تعالى  
 لعلمكم تخلدون ان لعلمكم للتشبيه وذكر غيره انه للرعاء المحض وهو  
 بالنسبة اليهم انتهى وفي الاتقان ايضا اخبر ابن ابي حاتم عن طريق  
 السدي عن ابي مالك قال لعلمكم في القرآن بمعنى كغير آية في الشعراء  
 لعلمكم تخلدون يعني كما تعلم تخلدون انتهى وفيه ايضا له معان  
 أشهرها التوقع وهو الترجي في المحبوب نحو لعلمكم تعلمون والاشفاق  
 في المكروه نحو لعلم الساعة قريب الثاني التعليل وخرجه عليه فقولا  
 قولنا ليت علمه يتذكر ويخشى الثالث الاستفهام وخرج عليه لا تدرى  
 لعلم الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعلمه يتركي انتهى فيمكن ان  
 يكون لعلم الواقع في الآية التي نحن فيها بمعنى كى لا للترجي اول التعليل  
 والترجي لا بالنسبة اليه تعالى بل بالنسبة اليهم فافهمه فانه من  
 سوانم الوقت واما القول السابع وهو انها نزلت في قراءة القرآن  
 من النبي عليه الصلاة والسلام عند نزوله فان ثبت ذلك سندنا  
 معتمداً يؤخذ به والا فهو من قبيل القولين السابقين واما القول  
 الثالث وهو انها نزلت نسيخا للتحكم في الصلوة فبعد تسليم صحة  
 اسانيد الآثار الواردة فيه عند وش بوجهين الاول انه يخالف  
 المشهور من ان نسيخ الكلام في الصلوة كان بقوله تعالى وقوموا لله  
 قانتين المشافى ان الشافعي من رواية زيد بن ارقم وغيره من الثقات

20

فيلسوف بن عبد الله بن الحسين

منہج اصطلاحی  
الفاظ فی اصطلاح

اباچه  
کات بالبره  
کات بالبره

نسخه اوربان الیوم  
والکالمه المشرقه

٢١٩١

پایان و افسوس

نور علی خان

سلمان فارسی رضی اللہ عنہ

الغياض

10

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه

انهم كانوا يتكلمون في الصلوة بعد الهجرة في المدينة حتى نزلت  
وقوموا لله قانتين في سورة البقرة المدنية وهذه الآية التي نحن فيها  
مكية نزلت قبل الهجرة فلو كان الكلام منوعا من هذه الآية لما كان  
للتكلم في الصلاة معنى **وقال** ذكر السيوطي في اللام المنثور وغيره في غيره  
آثار كثيرة دالة على هذين المعنيين فمن ذلك ما أخرجه وكيع وأحمد  
وسعيد بن منصور وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبو داود  
الترمذي والنسائي وابن جرير وابن خزيمة والطحاوي وابن المنذر  
وابن أبي عاتق وابن حبان والطبراني والبيهقي عن زيد بن ارقم قال كنا  
نتكلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة حتى  
نزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت وهذا عن الكلام وأخرج  
الطبراني عن ابن عباس في قوله وقوموا لله قانتين قال كانوا يتكلمون  
في الصلوة حتى حاكم الرجل إليه وهو في الصلوة فيكلمه مما حجت فهو  
عن الكلام وأخرج ابن جرير وابن المنذر عن عكرمة مثله وأخرج  
سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن محمد بن كعب قال قدم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالمدينة والناس يتكلمون في الصلوة في  
حوائجهم كما يتكلم أهل الكتاب في الصلوة فانزل الله وقوموا لله  
قانتين وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن عطية كانوا يأمرؤن في  
الصلوة بحوائجهم حتى نزلت وقوموا لله قانتين فتركوا الكلام في الصلاة  
وأخرج عبد الرزاق في المصنف وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر  
عن مجاهد قال كانوا يتكلمون في الصلوة وكان الرجل يأمر أخاه  
بالحاجة فانزل الله وقوموا لله قانتين فالقنوت السكوت وأخرج

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه

ابن جرير بن طريق السدي عن ابن مسعود قال كنا نقوم في الصلوة  
 فيتكلم ويسأرا الرجل صاحبه وتكبره ويردون عليه اذا سلم حتى أتيت  
 فسلمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فليرد علي فاشتد فلما علمت  
 فلما قضى صلاته قال انه لم يمنعني ان ارد عليك السلام الا اذا امرنا  
 ان نقوم قانتين لا نتكلم في الصلوة واخرج ابن جرير عنه كنا نتكلم  
 في الصلوة فسلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد علي فلما انصرف  
 قال لقد احدث الله ان لا تتكلموا في الصلوة ونزلت وقوموا لله  
 قانتين وقد قال الطحاوي في شرح معاني الآثار في باب الكلام  
 في الصلوة لما يحدث فيها من السهو راى على الشافعية اما قولك ان  
 الكلام كان بمكة فمن روى لك هذا وانت لا تحبج بالاسناد و  
 لا يسوغ لخصمك الحجج عليك الا بمثله فمن اسند لك هذا وعمن  
 رويته وهذا زبير بن ارقم الانصاري يقول كنا نتكلم في الصلوة  
 حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت وقد رويناه عنه  
 في غير هذا الموضع من كتابنا هذا او صحبة زيد بن ارقم صلى الله  
 عليه وسلم اذا كانت بالمدينة فقد ثبت بحديثه هذا ان نسج الكلام  
 في الصلوة حكاك بالمدينة بمدا قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من مكة وهما يدل على ما ذكرنا ان نسج الكلام انما كان بالمدينة ايضا  
 ما حدثنا علي بن عبد الرحمن نا عبد الله نا الليث ثني محمد بن عجلان  
 عن زيد بن اسلم عن طاووس عن ابن سعيد النخعي قال كنا نركب السلام  
 في الصلوة حتى نهينا عن ذلك وابو سعيد لعله في السن ايضا وروى  
 زيد بن ارقم وقد روى في ذلك ايضا عن ابن مسعود ما حدثنا ابو بكر



الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري بشرح صحيح البخاري تحت  
حديث زيد بن ارقم الحديث ظاهراً في ان نسخ الكلام في الصلوة  
وقع بهذه الآية فيقتضي ان النسخ وقع بالمدينة لان الآية مدنية  
باتفاق فيشكك ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع لما رجوا  
من عند النجاشي كان رجوعهم من عنده الى مكة وذلك ان  
بعض المسلمين هاجروا الى الحبشة ثم بلغهم ان المشركين اسلموا  
فخرجوا الى مكة فوجدوا الامر بخلاف ذلك واشتد الاذى عليهم  
فخرجوا اليها ايضا وكانوا في المرة الثانية اضعاف الاول وكان  
ابن مسعود مع الفريقين واختلف في مراده بقوله فلما رجعت  
من عند النجاشي هل اراد الرجوع الاول ام الثاني فحينئذ القاضى  
ابو الطيب الطبري وآخرون الى الاول وقالوا كان تحريم الكلام  
بمكة وحملوا حديث زيد بن ارقم على انه وقومه لم يبلغهم النسخ وقالوا  
لا مانع ان يتقدم الحكم ثم تنزل الآية بوقوعه وحينئذ آخرون الى  
الترجيح فقالوا بترجيح حديث ابن مسعود بانه حل لفظ النبي صلى  
عليه وسلم بخلاف زيد فلم يحكمه وقال آخرون انما اراد ابن مسعود  
رجوعه الثاني وقد ردد الله قدم المدينة ورسول الله صلى الله  
عليه وسلم يتجهز الى بدر روى مستدرك الحاكم عن ابن مسعود  
قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النجاشي ثمانين رجلاً  
فذكر الحديث بطوله وفي آخره فتعجل عبد الله بن مسعود فشهد  
بدر واتي هذا الجمع نحا الخطأ ويقويه رواية كلثوم التقي  
اي وهي قوله ان الله يحدث من امر ما يشاء وفي آخرها وقوموا



قائمين فانها ظاهرة في ان كلام ابن مسعود وزيد بن ارقم حلال  
 التاسيم هو قوله وقوموا لله قانتين واما قول ابن حبان كان نسخ الكلام  
 بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين ومعنى قول زيد بن ارقم كنا نكلم الله  
 قومي بكلمون لان قومه كانوا يصلون مع مصعب بن عمير الذي  
 كان يعلمهم القرآن فلما نسخ الكلام بمكة بلغ ذلك اهل المدينة  
 فتركوه فهو متعقب بان الآية مدنية بالاتفاق وبان اسلام الانصار  
 وتوجه مصعب بن عمير اليهم انما كان قبل الهجرة بسنة واحدة  
 وبان في حديث زيد كنا نكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كذا أخرجه الترمذي فانتفى ان يكون المراد الانصار الذين كانوا  
 يصلون بالمدينة قبل الهجرة واجاب ابن حبان في موضع آخر بان زيد  
 ابن ارقم اراد بقوله كنا نكلم من كان يصل خلف رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بمكة من المسلمين وهو متعقب ايضا بانهم ما كانوا بمكة  
 بحيث يرون الانصار او يسمعونهم الطبراني من حديث ابي امامة قال  
 كان الرجل اذا دخل المسجد الى مسجد المدينة فوجدهم يصلون  
 فسأل الذي الى جانبه فيخبره بما فاتته فيقتضي ثم يدخل معهم حتى  
 جاء معاذ بن جبل يوم فدخل في الصلوة الحديث وهذا كان  
 بالمدينة قطعا لان ابا امامة ومعاذ بن جبل انما اسلموا انقضى  
 كلامه قلت هذا كان في غاية التحقيق مفيدا لان تحرير الكلام  
 كان بالمدينة لا بمكة لكن تعقبه بحديث الطبراني عن  
 ابي امامة لا يخالو عن شيء لجواز ان يكون المراد بالانصار الواقع فيه  
 الاخبار بالاشارة لا بالكلام وقد ورد ذلك مصرحا في بعض

الطرق كما أخرجه الحافظ أبو بكر الحارثي في باب المسبوق يصلي ما فاتته ثم يدخل مع الإمام ونسخ ذلك من كتاب الناسخ والمنسوخ بسند لا عن معاذ بن جبل قال كُتِبَ نافي الصلوة أو يحج رجل وقد سبق بشيء من الصلوة أشار إليه الذي يليه قد سبقت بكذا وكذا فيقضى فكُتِبَ بين رافع وساجد قائم وقاعد فحُجَّتْ يوماً وقد سبقت ببعض الصلوة وأشار إلى الذي سبقت به فقلت لا اجده على حال الأكث عليهما فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قمت ووصلت واستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس وقال من القائل كذا وكذا قالوا معاذ بن جبل فقال قد سن لكم معاذ فاقبلوا به إذا جاء أحدكم وقد سبق بشيء من الصلوة فليصل مع الإمام بصلاته فإذا فرغ الإمام فليقض ما سبقته وأخرج بسند آخر عنه قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سبق أحدهم بشيء من الصلوة سألهم فأشاروا إليه بالذي سبق به فيصل ما سبق به ثم يدخل معهم فجاء معاذ والقوم قعود في صلاتهم فقام معهم فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فقبض ما سبق به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصنعوا ما صنع معاذ وذكر ابن عبد البر في الاستلكار بأسانيد روايات مختلفة المبنى متقاربة المعنى في قصة سلام بن مسعود بعد رجوعه من الحبشة على النبي صلى الله عليه وسلم وعدم جوابه ليس في شيء منها ما يدل على أن ذلك كان بمكة وتحقق أن رجوعه كان مرتين فإنه كان ممن هاجروا من مكة إلى أرض الحبشة في جماعة وانصرف من الحبشة إلى مكة حين بلغهم أن المشركين أسلموا وكان الخبر كاذباً ثم هاجروا





فوضت بمكة وهو غريب وهذا وان كان مرسلًا فله شاهد حسن  
 اخبره احمد وابوداود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة من حديث كعب  
 ابن مالك قمر بن سيار بن زيد عن ابي ابي بن ابي عن ابي  
 الجمعة بانه اجتمعوا ولا يمتنع ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم علم بالآوى وهو  
 بمكة فلم يتمكن من اقامتها ثم ولد ذلك جمعهم اول ما قدم المدينة  
 وقد ورد فيه حديث ابن عباس عند الدارقطني انتهى كلامه مخلصا  
**قلت** ذكر الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير في تخريج احاديث شرح  
 الرافعي الكبير اثر ابن سيرين منسوبا الى عبد الرزاق وعبد بن حميد قال  
 رجاله ثقات وذكر ان الدارقطني روى من طريق المغيرة بن عبد الرحمن  
 عن مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس انه قال اذن يا جمعة  
 للنبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجروا لم يستطع ان يجتمع بمكة فكتب  
 الى مصعب بن عمير ما بعد فانظروا اليوم الذي يجتمع فيه اليهود بالزبور  
 فاجمعوا نساءكم وابنائكم فاذما لك النهار عن شطرون عند الزوال من يوم  
 الجمعة فتقربوا الى الله بركعتين قال فهو اول من جمع حتى قدم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم المدينة انتهى ذكر ابن الهمام في فتح القدير بعد ذكر  
 حديث كعب بن مالك ان ذلك كان قبل ان تفرض الجمعة على المسلمين  
 فرضية الجمعة كانت بمكة لكن فرضية الخطبة واشراطها وجوب سماعها  
 في الجمعة انما كان بالمدينة بنزول قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي  
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه وذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان  
 تعلمون وبقوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا ففكوا اليها وتركوا الصلاة  
 قائما قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة وما مدنيان والمحدث



الوجه الثاني على الاستدلال بالقرآن  
البراهين الثاني على الاستدلال بالقرآن

ذلك القبيح ومن الادلة على اعتبار عموم اللفظ احتجاجة الصحابة  
وغيرهم في وقائعهم بآيات نزلت على اسباب مخصوصة شاعها  
ذاتها بينهم واخرج ابن جرير بسندة عن محمد بن كعب ان الآية نزلت  
في الرجل ثم تكون عامة بعد كذا ذكره السيوطي في الاتقان وقد  
وسمحت كتب الاصول والتفاسير يذكر هذه المسئلة وتحققها  
وذكر دلالتها ونقل اجماع الصحابة عليها والرد على من خالفها اذا  
تقرر هذا فنقول سلمنا ان الآية المذكورة وردت في الخطبة او  
في التكلم في الصلوة او غير ذلك لكنه لا يقتضي ذلك ان تكون  
مخصوصة بذلك بل لفظها عام يشمل الموارد المخصوصة وغيرها  
فيجري على عمومها ويشمل حكمه الموارد وغيرها فتل هذه الآية  
بعمومها على وجوب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن مطلقا  
والتيقيد بموضع دون موضع باطل جرم **الوجه الخامس**  
سلمنا ان الآية نزلت في الخطبة وان لفظها العام ايضا لا يشتمل  
غير الخطبة لكنه نقول ان افتراض سماع القرآن في الخطبة او سماع  
مطلق الخطبة ليس لان القرآن نزل للتدبر والتفكير ليعمل بما فيه  
وان الخطبة شرعت لتعليم الاحكام فلا بد من استماعها  
لثلاثي فوت المرام ومن المعلوم ان هذا الامر موجود في قراءة القرآن  
في الصلوة ايضا فيفترض الاستماع عند ها ايضا **البراهين الثاني**  
ان الآية انما امرت باستماع القرآن والانصات له وهذا يقتضي  
وجوب سكوت المقتضى بان لا يقرأ في نفسه ايضا فان الانصات  
هو ترك الجهر والعري يسمى تارك الجهر منصتا وان كان يقرأ لنفسه



[illegible]



وهو لا يحصل الا من  
اولا عليه ان لا تكون العلة  
التي هي ان لا يكون الايجاب  
والثاني ان لا يكون العلة  
واجب عند ان يكون العلة  
لا يشترط ان يكون العلة  
الشرع الاحكام فان كلام  
الامر ان لا يتخلف بالاختلاف  
كيفية لا يكون

[illegible]

فيقولون ان سكوت الامام ما بين القراءة والتكبير او ما بين الفاتحة  
 والسورة او ما بين القراءة والركوع سكتة فيقرأ المأموم في سكتة  
 الامام في الجهرية الفاتحة وينصت عند القراءة ليكون عاملاً  
 بالقرآن والسنة جميعاً كما قالت به جماعة من الأئمة ثم اودلت  
 الآية على وجوب الانصات بالكلية ولو عند السكتة لزم عدم  
 جواز القراءة خلف الامام مطلقاً **والجواب** عنه على ما  
 ذكره الامام ان سكوت الامام اما ان نقول انه من الواجبات  
 او ليس من الواجبات والا اول باطل بالاجماع والثاني يقتضي  
 ان يجوز له ان لا يسكت فتقدير ان لا يسكت لو قرأ المأموم يلزم  
 ان تحصل قراءة المأموم مع قراءة الامام وذلك يفضي الى ترك  
 الاستماع وترك السكوت عند قراءة الامام وذلك على خلاف النص  
**وايضاً** فهذا السكوت ليس له حد محدد ومقدار مخصوص  
 والسكتة مختلفة بالثقل والخفة فربما لا يتمكن المأموم من اتمام  
 قراءة الفاتحة في مقدار سكوت الامام **وج** يلزم المحذور المذكور  
**وايضاً** فالامام انما يبقى ساكناً ليتكلم المأموم من اتمام القراءة  
 في مقدار سكوت الامام **وج** يتقلب الامام مأموماً والمأموم مأموماً  
 لان الامام في هذا السكوت يصير كالمتابع للمأموم وذلك غير جائز  
 انتهى كلامه **واقول** في الايراد الثالث وان ذكره مع من اصرحوا  
 ايضاً نظردقيق سيجي ذكره ان شاء الله تعالى ولا يرد ان الاول ان  
 وارد ان على الشافعية وغيرهم القائلين بوجوب قراءة المأموم الفاتحة  
 وسكوت الامام في ابتداء القراءة عملاً بالكتاب والسنة الواردة

فيقولون ان سكوت الامام ما بين القراءة والتكبير او ما بين الفاتحة  
 والسورة او ما بين القراءة والركوع سكتة فيقرأ المأموم في سكتة  
 الامام في الجهرية الفاتحة وينصت عند القراءة ليكون عاملاً  
 بالقرآن والسنة جميعاً كما قالت به جماعة من الأئمة ثم اودلت  
 الآية على وجوب الانصات بالكلية ولو عند السكتة لزم عدم  
 جواز القراءة خلف الامام مطلقاً **والجواب** عنه على ما  
 ذكره الامام ان سكوت الامام اما ان نقول انه من الواجبات  
 او ليس من الواجبات والا اول باطل بالاجماع والثاني يقتضي  
 ان يجوز له ان لا يسكت فتقدير ان لا يسكت لو قرأ المأموم يلزم  
 ان تحصل قراءة المأموم مع قراءة الامام وذلك يفضي الى ترك  
 الاستماع وترك السكوت عند قراءة الامام وذلك على خلاف النص  
**وايضاً** فهذا السكوت ليس له حد محدد ومقدار مخصوص  
 والسكتة مختلفة بالثقل والخفة فربما لا يتمكن المأموم من اتمام  
 قراءة الفاتحة في مقدار سكوت الامام **وج** يلزم المحذور المذكور  
**وايضاً** فالامام انما يبقى ساكناً ليتكلم المأموم من اتمام القراءة  
 في مقدار سكوت الامام **وج** يتقلب الامام مأموماً والمأموم مأموماً  
 لان الامام في هذا السكوت يصير كالمتابع للمأموم وذلك غير جائز  
 انتهى كلامه **واقول** في الايراد الثالث وان ذكره مع من اصرحوا  
 ايضاً نظردقيق سيجي ذكره ان شاء الله تعالى ولا يرد ان الاول ان  
 وارد ان على الشافعية وغيرهم القائلين بوجوب قراءة المأموم الفاتحة  
 وسكوت الامام في ابتداء القراءة عملاً بالكتاب والسنة الواردة

فان قيل ان سكوت الامام ما بين القراءة والتكبير او ما بين الفاتحة  
 والسورة او ما بين القراءة والركوع سكتة فيقرأ المأموم في سكتة  
 الامام في الجهرية الفاتحة وينصت عند القراءة ليكون عاملاً  
 بالقرآن والسنة جميعاً كما قالت به جماعة من الأئمة ثم اودلت  
 الآية على وجوب الانصات بالكلية ولو عند السكتة لزم عدم  
 جواز القراءة خلف الامام مطلقاً **والجواب** عنه على ما  
 ذكره الامام ان سكوت الامام اما ان نقول انه من الواجبات  
 او ليس من الواجبات والا اول باطل بالاجماع والثاني يقتضي  
 ان يجوز له ان لا يسكت فتقدير ان لا يسكت لو قرأ المأموم يلزم  
 ان تحصل قراءة المأموم مع قراءة الامام وذلك يفضي الى ترك  
 الاستماع وترك السكوت عند قراءة الامام وذلك على خلاف النص  
**وايضاً** فهذا السكوت ليس له حد محدد ومقدار مخصوص  
 والسكتة مختلفة بالثقل والخفة فربما لا يتمكن المأموم من اتمام  
 قراءة الفاتحة في مقدار سكوت الامام **وج** يلزم المحذور المذكور  
**وايضاً** فالامام انما يبقى ساكناً ليتكلم المأموم من اتمام القراءة  
 في مقدار سكوت الامام **وج** يتقلب الامام مأموماً والمأموم مأموماً  
 لان الامام في هذا السكوت يصير كالمتابع للمأموم وذلك غير جائز  
 انتهى كلامه **واقول** في الايراد الثالث وان ذكره مع من اصرحوا  
 ايضاً نظردقيق سيجي ذكره ان شاء الله تعالى ولا يرد ان الاول ان  
 وارد ان على الشافعية وغيرهم القائلين بوجوب قراءة المأموم الفاتحة  
 وسكوت الامام في ابتداء القراءة عملاً بالكتاب والسنة الواردة





١٠

مستوفی

الحمد لله

مجلس

100

12

2006

卷之五

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 أما بعد  
 فإن من أركان الإسلام  
 الخمسة ما لا يثبت  
 الدين إلا به  
 وهو الصلاة  
 فمن تركها  
 فقد كفر  
 وأما حكمها  
 فمنها ما هو واجب  
 على كل مسلم  
 ومنها ما هو مستحب  
 ومنها ما هو مكروه  
 ومنها ما هو حرام  
 فمنها ما هو واجب على كل مسلم  
 ومنها ما هو مستحب  
 ومنها ما هو مكروه  
 ومنها ما هو حرام  
 فمنها ما هو واجب على كل مسلم  
 ومنها ما هو مستحب  
 ومنها ما هو مكروه  
 ومنها ما هو حرام

عزيز  
 الاقلام  
 من مزال  
 غلام الحسام  
 خافض من الخوف  
 لا شيا من الدم  
 الا ان غلامه  
 ابن الكرم  
 غلام مازد  
 السادس  
 وكان في الاوجه  
 عظماء ويا





111

[illegible]

نحو رواية ابن ماجة عن ابي موسى وقال لا نعلم احدا قال فيه واذا  
 قرأنا نضتوا الاسلام التي لا ما حد شابه محمد بن يحيى ناسا لم ين  
 نوح عن عمر بن عامر عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان عن ابي موسى  
 مرفوعا بنحو حديث سليمان انتهى ورواه ابن عدي في الكامل عن سالم  
 ابن نوح العطار عن عمر بن عامر سعيد بن ابي عروبة عن قتادة بن نخوة  
 سندا ومثقا وقال هذا الحديث لسليمان التيمي اشهر من عمرو بن عروبة  
 انتهى كلام الزيلعي ملخصا وفي شرح معاني الآثار للطحاوي حدثنا  
 ابن ابي داود نا الحسين بن عبد الاول نا ابو خالد سليمان بن حيان  
 نا ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليوتيه فاذا اقترأ  
 فانضتوا انتهى ويرد على الاستدلال بهذا الحديث انه متكرر فيه قد  
 جعلوه شاذا غير محفوظ وقد حوا في ثبوته حتى ان ابا داود حكم عليه  
 انه ليس بمحفوظ من طريق قتادة وان الوهم فيه من ابي خالد الاحمر  
 من طريق زيد بن اسلم كما مر نقله وقال النووي في شرح صحيح مسلم ان  
 هذه اللفظة مما اختلف الحفاظ في صحته فروي البيهقي في السنن الكبير  
 عن ابي داود ان هذه الزيادة ليست بمحفوظة وكذلك رواه عن ابن  
 واين حاتم الرازي والدارقطني والحافظ ابي على النيسابوري شيخنا  
 واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لاسيما ورواها  
 مسندة في صحيحه انتهى وقال السيوطي في مصابيح الزجاجة على سنن  
 ابن ماجة في سنن البيهقي قال ابو حاتم هذه الكلمة اي واذا اقرا  
 فانضتوا من تخالط ابن عجلان قال وقد رواه ايضا خارجة بن صعب

١٢  
 لا يرد على الاستدلال بتضعيفها لحديث وغيره وان جواب عنه يتقو به

عن زيد بن اسلم وخارجة ايضا ليس بالقوى انتهى والجواب  
 عنه انه ما ذاراد المورد من قوله انه متكلم فيه ان ارادته  
 متكلم فيه اجماعا فليس بصحيح وان ارادته متكلم فيه عند  
 جمهور من الحفاظ فسلم غير مضر لان قولهم متعقب عليه ومن  
 اقر بصحته قوله بنحو وتفصيله ان هذا الحديث قد صححه  
 جمع من الائمة ايضا منهم مسلم صاحب الصحيح كما ذكره وهم  
 احمد بن حنبل على ما قال ابن عبد البر في الاستذكار في اجماع  
 اهل العلم على ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له ليكون  
 كل موضع يسمع فيه القرآن وانه انما اراد الصلوة او غير ذلك  
 على انه لا يقرهم الا امام في ما جهر قريش هذا قول رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم واذا قرأ فاستمعوا وقد ذكرناه بالاسانيد والطرق  
 في التمهيد من حديث ابن هريرة وحديث ثوبان بن موسى وقد صحح  
 هذا اللفظ احمد بن حنبل قال ابو بكر الاثرم قلت لاهم بن حنبل  
 من يقول من النبي صلى الله عليه وسلم من وجه صحيح اذا قرأ الامام  
 فانصتوا قال حديث ابن عجلان الذي يرويه ابو خالد الاحمد  
 والحديث الذي رواه جرير عن التميمي قد زعموا ان المعتز ايضا  
 رواه قلت نعم قد رواه قال فائى شئ تريد فقد صحح احمد هذين  
 الحديثين انتهى وذكر العيني في البناء ان ابن خزيمة ايضا من صحح  
 هذا الحديث واما كلام ابى داود ان لوهم فيه من ابى خالد فقد  
 تعقبه الحافظ المنذرى في مختصر سنن ابى داود على ما اعتد به  
 الذي يلحق منه حيث قال فيه نظرفان ابا خالد الاحمد هذا هو سليمان

قول المنذرى

ابو داود

المصنف

ابو داود

ابو داود

ابو داود

ابو داود

ابو داود

ابو داود

ابن حبان وهو من الثقات الذين احتج بهم البخاري ومسلم ومعهم هذا  
 فلم ينقد لملة الزيادة بل تابعه عليها ابو سعيد محمد بن سعد لان  
 الاشهر الى المدا في نزول بغداد وقد سمع من ابن عجلان وهو ثقة وثقة  
 النساء وابن معين وغيرهما وقد اخرج مسلم هذه الزيادة في صحيحه  
 من حديث ابي موسى وضعفها ابو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم  
 لتفرد سليمان التيمي قال الدارقطني وقد رواه اصحاب قتادة الحفافظ  
 منهم هشام الدستوائي وسعيد وشعبة وهمام وابو عوانة وابان و  
 عدي بن ابي عمارة فلم يقل احد منهم واذا قرأنا فاضتوا واجماعهم يدل  
 على انه وهم انتهى فلم يثبت عند مسلم تفرد بها الثقة وحفظه وصححها  
 من حديث ابي هريرة وابي موسى انتهى كلام المذاوي قلت ما  
 ذكره من توثيق ابي خالد لا ريب فيه فقد قال الشيخ بن راهويه سألت  
 وكيعا عنه فقال وابو خالد يسأل عنه وقال ابن ابي مريم عن ابن معين  
 ثقة وكذا قال ابن المديني وقال للنسائي والدارقطني عن ابن معين ليس به  
 بأس وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وذكره ابن حبان في الثقات  
 وقال العجل ثقة ثبت كذا ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التمهيد  
 واما ما ذكره من متابعة محمد بن سعد اراد به ما اخرجه النسائي في  
 سننه عن محمد بن عبد الله بن المبارك عن محمد بن سعد عن محمد بن  
 عجلان عن زيد بن سنان ومثله اخرجه الدارقطني ايضا وقال قال  
 ابو عبد الرحمن كان محمد بن عبد الحمزومي يقول محمد بن سعد هذا  
 ثقة انتهى له متابعا آخران ايضا عن محمد بن سعد اسمعيل ومحمد بن  
 ميسرة اخرج الدارقطني حديثهما وضعفهما كذا اقال الزيلعي وغيره

ومما ذكره من تصحيح مسلم ارايه ما نقلناه سابقا عنه **واقا** كراد  
 النوى في شرحه المنقول سابقا فلا يخلو عن تعصب فان اجتماع  
 هؤلاء انما يقدم على تصحيح مسلم اذا كان ذلك مستندا الى وجه  
 معتد به وبداية لا وجه لتقديمه فان كان مستندا هم في ذلك  
 ضعف سليمان فليس يصح فقد وثقه احمد وابن معين والدارقطني  
 وابن سعد وابن حبان وغيرهم وان كان تفرقه كما هو المشهور عندهم  
 فليس يصح ايضا لما تقدم من ذكر متابعاته وان كان غير ذلك  
 فليبينه حتى ينظر فيه **وقال** العيني في البناية فان قلت قال البيهقي  
 في كتاب المعرفة بعد ان روى حديث ابى هريرة وابى موسى قد اجمعه  
 الحافظ على خطأ هذا اللفظة منهم ابوداود وابو حاتم وابن معين  
 والحاكم والدارقطني وقالوا انها ليست محفوظة قلت يرد هذا كله  
 ما يوجد في بعض نسخ مسلم هذه الزيادة عقيب هذا الحديث **وصح**  
 ابن خزيمة حديث ابن عجلان المذکور فيه تلك الزيادة وقال مسلم  
 هو صحيح عندي يعني الحديث الذي رواه ابو هريرة وهذا مسلم جبل  
 جبال الحديث واهل النقل قد حكم بصحة هذا الحديث ورد بهذا كله  
 البيهقي وامثاله انتهى **وقال** بن الهمام في فتح القدير قد ضعفها  
 ابوداود وغيره ولم يلتفت الى ذلك بعد صحة طريقها وثقة روايتها  
 وهذا هو الشاذ المقبول ومثل هذا هو الواقع في حديث قراءة الامام  
 قراءة له انتهى **وبالجمل** فالحكم بصحة هذا الحديث هو الارجح  
 بالنظر الدقيق فيكفي للاستدلال به ومن حكم بضعفها ليس دليل  
 معتد به يقبله ارباب التحقيق **وتورد عليه** ايضا الايراد التي الخمسة

فعله وهذا  
 هي الشاذ المقبول  
 انما هو الشاذ المقبول  
 على ما تقدم ذكره  
 في هذا الحديث  
 وما استمر من ان  
 الشاذ في نسخ مسلم  
 صحة الاسناد  
 ان الشاذ لا يلحق به  
 الاستدلال ليس على  
 الظاهر بل هو محمول  
 على اضعافها  
 فصلت هذه المسألة  
 في رسالة في رد القائلين  
 بضعف ابن عباس  
 قدس سره

بالحق والحق  
علم وقيل  
علم وقيل  
علم وقيل

عن أبي بصير عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الرجل إذا سجد فليقلع عن قلبه غيبته»





وقوله فانتهى الناس الى مدرج في الخبير من كلام الزهري بينه الخطيب  
واتفق عليه البخاري في التاريخ وابوداود ويعقوب بن شعبة والذهلي  
والخطابي وغيرهم انتهى **واخرج** على هذا الاستدلال بوجه **احدها**  
ان اصل الحديث من رواية ابن اكيمة الليثي وعليه تدوير رواياته ولم  
عنه غير ابن شهاب الزهري وليس مشهورا بالنقل بل هو مجهول فحديثه  
ليس في حين الاحتجاج والقبول الا ترى الى ما ذكره الحافظ ابن حجر  
في تهذيب التهذيب ان ابا بكر البزار قال ابن اكيمة ليس مشهورا بالنقل  
ولم يحدث عنه الا الزهري وقال الحميدي هو رجل مجهول وكذا قال  
البيهقي قال ختافوا في اسمه فقبيل عمار وقيل عمار وقال ابن حبان في  
الثقات يشبهه ان يكون المحفوظ ان اسمه عمار انتهى فمن ثم قال للنووي  
بعد نقل تحسين الترمذي حديثه هذا انكر الايئة على تحسينه  
واتفقوا على ضعف هذا الحديث لان ابن اكيمة مجهول انتهى **واخرج**  
الحاكم في كتاب الناسخ والمنسوخ بسند عمن الحميدي انه قال  
ان قال قائل ممن يرى ان لا يقر خلف الامام فيما يجهر به ان الزهري  
حدث عن ابن اكيمة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ما لي انازم القرآن فانتهى الناس الحديث قلنا هذا حديث رواه مجهول  
لم يرو عنه غيره انتهى **والجواب عنه** ان دعوى الاتفاق على كونه  
ضعيفا كما صدر عن النووي مردودة كما قال علي القاري في المرواة شرح  
المشكوة قال ميرك نقلا عن ابن الملقن حديث ابي هريرة رواه مالك  
والشافعي في الاربعة وقال الترمذي حسن وصححه ابن حبان وضعفه  
الحميدي والبيهقي انتهى فهذا يعلم ان قول النووي اتفقوا على ضعف

ابن اكيمة على الاستدلال  
بوجه احدها  
مع غيث الغمام

ابن اكيمة  
في تهذيب  
الحميدي

امام الكلام

مع غيث النعام

هذا الحديث غير صحيح انتهى أمّا قول من قال ان ابن اكيمة مجهول فغير  
مقبول فانه ان لم يعرفه فقد عرفه جماعة من النقاد ووثقوا الا ترى  
الى كلام الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمته قال ابن ابي حاتم  
صالح الحديث مقبول وقال ابن خزيمة قال لنا نحن بن يحيى الذهلي  
ابن اكيمة هو عمار و يقال عامر والمخفوظ عندنا عمار وهو جد عمرو بن مسلم  
الذي روى عنه مالك بن انس ومحمد بن عمرو بن علقمة حديث امرأته  
اذا دخل العشر قلت قال ابن عبد البر في باب من لم يشتهر عنه الرواية  
واحتلت روايته لروايات الثقات عنه ابن اكيمة الليثي المديني قال  
يحيى بن معين كفاك قول الزهري سمعت ابن اكيمة يحدث سعيد بن  
المسيب وقد روى عنه غير الزهري ومحمد بن عمرو وروى الزهري عنه  
حديثين أحدهما في القراءة خلاص الامام وهو مشهور به والاخر في  
المنزلة انتهى كأنه يشير الى حديثه عن ابن اخي ابي زهم وأمّا قول ابن  
محمد بن عمرو روى عنه فخطأ وقد وضع من كلام الذهلي كما تقدم ذكره  
مسلم وغير واحد في الوحدان وقالوا لم يرو عنه غير الزهري وقال  
الدورى عن يحيى بن سعيد عمرو بن اكيمة ثقة وقال يعقوب بن سفيان  
هو من مشاهير التابعين بالمدينة وذكره ابن حبان في الثقات انتهى  
ملخصاً وفي استدركار ابن عبد البر قال ابن شهاب كان ابن اكيمة يجلس  
في مجلس سعيد بن المسيب ويصغى الى حديثه وحسنك بهذا  
وثناء انتهى وثانيها ان جملة وانتهى للناس الخ في هذا الحديث  
مدراجة فمنهم من يجعلها من كلام ابي هريرة رضي الله عنه ومنهم من يجعلها  
من كلام الزهري ومنهم من يجعلها من كلام معمر كما مر قبله عن

من قال لا اله الا الله

برائے شریعت

۱۰۰

سفریہ اخبار  
نمبر ۱۰۰

١٩

الضابط

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

روایضا و فیہ

بن عبد الوہاب

نسخن اي ما ورد وقال القاري في المراجعة عند تفسير هذه الجملة قال انتم  
الناس انتم اي ابو هريرة قاله ابن مالك لكن نقل صيدك عن ابن الملقن  
ان قوله فانتم الناس هو من كلام الزهري قاله البخاري والزهري وابن سيرين  
وابوداود وابن حبان والخطابي وغيرهم انتهى وجوابه ان هذا  
الاختلاف لا يقدم في اصل المرام لان هذا الكلام سواء كان من  
كلام ابي هريرة او من كلام الزهري او غيرهما يدل قطعاً على ان الصحابة  
تركوا القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يجهر فيه  
وهذا كانت للاستناد به وثنا لشئ ان انتهاء الصحابة عن القراءة  
له كان باجتهادهم وفهمهم من سؤالا النبي صلى الله عليه وسلم عنهم  
والخبر عينا زعة قراءتهم تركوا القراءة ولم يروا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اطلم عليه فحسنته ونهاهم عن القراءة وجوابه ان الصحابة  
اعلموا بما مراد النبي عليه الصلوة والسلام وهم من صدقوا وعملوا  
وشركاء ما نسه وقسمهم اقوى من فهمنا فتركهم القراءة خلفه  
دليل واضح على ان القراءة التي هي منشأ المنازعة كانت مكروهة  
عند النبي عليه السلام ولو لم يكن هذا مراده وكان قد اطلم من ذلك  
اليوم على ترك المنازعة لهداهم الى قراءة الفاتحة وصريح على الجهر  
والمنازعة واختيار الفاتحة ومن المعلوم ان السكوت في معرض  
البيان بيان وابعها وهو القوي ان هذا الحديث اقيم على  
ترك القراءة في الجهرية ولا دلالة له على تركها في السرية فلا يلزم التقريب  
وهذا بجمله ما لك وغيره القائلون بالفرق بين السرية والجهرية  
من ادلة مذهبيهم وبقية صريح جماعة من غيرهم فقال ابن عبد البر

١٣٠

١٣٠

١٣٠

في الاستدراك رفقته هذا الحديث الذي من اجله جرى به هوزك  
 القراءة مع الامام في كل صلوة يجهر فيها الامام بالقراءة فلا يجزي ان  
 يقرأ معه اذ اجهر لا بام القرآن ولا غيرها على ظاهر هذا الحديث و  
 عمومته انتهى وقال القاري في المرقاة عند تفسيره انتهى الناس عن  
 القراءة في ما جهر بالقراءة مفهومة لهم كانوا يسرون بالقراءة فيما  
 كان يخفى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مذاهب لاكثر  
 وعليه الامام محمد من ايدينا انتهى **واجيب** عنه بانه ورد في  
 بعض الروايات فانتهى الناس عن القراءة بدون قيد الجهرية وهو  
 دال على انتهاءهم عن مطلق القراءة وفيه ضعف ظاهر لا يقرر  
 ان الروايات تفسر بعضها ببعض فيحصل مطلق القراءة الوارد في  
 بعض الروايات على القراءة في الجهرية تكون الواقعة واحدة **فان**  
 ان يقال غرض المستدلين من الخفية بهذا الحديث اثبات احد  
 جزئي مطلوبهم والرد على من قال بالقراءة في الجهرية والسريّة  
 بان هذا يخالفهم **وخامسها** ان المراد في هذه الرواية الاء  
 عن الجهرية لا الامام كما قال ابن مالك من قال بقراءة خلف  
 الامام في الجهرية حمل على ترك رفع الصوت خلفه انتهى وفيه  
 ما ذكره القاري انه خلاف ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم هل قرأ  
 مع احد منكم **وسادسها** انه محمول على ترك قراءة ما عدل  
 الفاتحة كما نقله الحاشي عن الحميدي انه قال انما قال في النبي  
 صلى الله عليه وسلم ما الى نازع القرآن فاحتمل ان يكون عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان لا يقرأ قرآنا خلفه سوى فاتحة الكتاب

لانا وجدنا عمران بن حصين قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لرجل اقرأ  
 خلفك يسبح اسم ربك الاعلى هل قرأ احد منكم يسبح اسم ربك فقال  
 رجل نعم فقال صدقت قد علمت ان بعضهم خالف فيها وقوله انا نزع  
 الخالجه فلا يحتمل ان يكون عنى في حديث ابن اكيمة ان يقول ما لي انا نزع  
 القرآن يعنى فاتحة الكتاب هو يقول لاصلوا الامم انهم في هذه مخالفت لظاهر  
 سوق الروايات ورواية عمران واقعة على حدة فان واقعة هذه الروايات  
 كانت في الجهرية والواقعة المذكورة في رواية عمران كانت في السرية  
 كما سياتى فيما يأتى فلا يمكن حمل تلك الواقعة على هذه الواقعة فان  
 قلت نحن نجهل على قراءة ما عدا الفاتحة لحديث لاصلوا لمن ايقروا  
 بامر القرآن وغيره من الاحاديث الدالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اجاز قراءة الفاتحة لمن خلفه في الجهرية قلت الجمهور من ما نحن فيه  
 تلك الاحاديث لا يتعين لهذا الطريق وسأبصر ما انه منسوخ بحديث  
 العلامة عن ابي السائب عن ابي هريرة الذي فيه قول ابي هريرة له اقرأ  
 بها في نفسك يا فارسي وقد مر ذكره في الفصل الاول من الباب الاول  
 ويؤيده حديث آخر مروي من طريق ابي هريرة دال على ان لاصلوا  
 بالفاتحة كما قال الحاذق في كتاب التفسير والمنسوخ نقلاً عن الحميدي  
 انه قال بهذا ان حكم بان حديث ابن اكيمة ليس بثابت ولو كان هذا  
 ثابتاً اريد به التهم عن قراءة الفاتحة خلف الامام دون غيرها لكان في  
 حديث العلامة عن ابيه ما يبين انه ناسخ لهذا وحديث العلامة بن  
 عبد الرحمن انه سمع ابا السائب مولى هشام بن زهرة يقول سمعت  
 ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلواتي

فوقه عذرا  
 الطريق  
 يكن ان تحمل  
 تلك الرواية  
 على من عدا  
 الجمهور

فيها بأمر القرآن فهي خداج فهي خداج غير ما قال فقلت يا أبا محمد  
 اني احيا كما اكون وراء الامام قال فمخدر اعنى وقال اقرأها في نفسك  
 يا فارسي الحديث واخرج الشافعي عن سفيان عن العلاء بن عبد الرحمن  
 عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا كل صلوة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج  
 فهي خداج وترجمة العلاء على شرط مسلم والحديث الاول رواه في الصحيح  
 عن قتيبة بن سعيد عن مالك عن العلاء والحديث الثاني رواه عن  
 اسحق بن ابراهيم عن سفيان بن عيينة ولا علة في الحديثين لان الاول  
 رواه عن العلاء شعبه بن الحجاج وسفيان بن عيينة وروح بن القاسم  
 وابو غسان محمد بن مطر وعبد العزيز بن محمد الدراوردي واسماعيل  
 ابن جعفر ومحمد بن يزيد البصري وجهضم بن عبد الله والحديث الثاني  
 رواه مالك بن انس وابن جريج ومحمد بن اسحق بن يسار والوليد بن كثير  
 ومحمد بن عجلان عن العلاء عن ابي السائب عن ابي هريرة وكان سمعه  
 منهما جميعا فقد رواه ابو اويس المدايني عن العلاء قال سمعت من ابي  
 ومن ابي السائب جميعا وكانا جليليين لا ابي هريرة قال اقال ابو هريرة  
 فذكره فوجدنا الحديثين عن ابي هريرة ولم يتبين لنا ايهما بعد الاخر  
 حتى ان ذلك العلاء في حديثه حين قال قال لي ابو هريرة يا فارسي اقرأ  
 بها في نفسك فعلمنا انه انما اخبر بذلك ابو هريرة ابا العلاء بعد موت  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحتمل ان يكون حديث ابن ابي عمير هو لنا  
 ثم يأمل ابو هريرة ان يعمل بالنسخ وهو رواها مما انتهى مخلصا  
 والجواب عنه من وجهين احدهما ان العلاء بن عبد الرحمن  
 متكلم فيه فقد قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب وغيره

فمن ثبوت الخوارزمي بن محمد بن الحسن بن فضال

في غير ان الذي قال عن ابن معين ليس حديثه بحجة وقال ابن خزيمة  
عن ابن معين ليس بذلك لم ينزل القاسم يتوقفون حديثه وقال ابو زرعة  
ليس بالقوي ما يثرون انتهم وفيه نظر **أما** أو لا فبان حديث العلامة  
المذكور في قصة الفاتحة قد تلقاه الأئمة واستدل به الحنفية و  
المالكية على أن البسمة ليست جزءاً من الفاتحة ورواه عليه الشافعية  
القائلين بالجزيئية وأجابوا عن خدش بعضهم في العلامة سلامتهم كما  
بسطته في رسالتهم احتجاج القنطرة في أحكام البسمة ألا ترى إلى قول  
ابن عبد البر في الاستذكار عند شرح الحديث المذكور هذا الحديث  
ابن ماجة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيسقط بسطة الله الرحمن الرحيم  
من فاتحة الكتاب هو قاطع لموضع الخلاف انتهى وقال العيني في البناية  
شرح الهداية في بحث البسمة بعد ذكر هذا الحديث وذكر أبو بعض  
الشافعية عليه بأن حديثه ليس بحجة هذا جهل وقرط تعصب يتركون  
الحديث الصحيح لكونه غير موافق لمن هبهم وقد رواه عن العلامة الأئمة  
الاثبات كما لك ويغنيان وابن جرير وعبد العزيز والوليد بن كثير و  
عج بن اسحق وغيرهم وهو ثقة صدوق انتهى فإذا ثبت أن الحنفية والمالكية  
قد قبلوا هذا الحديث في بحث البسمة وجعلوه أوضح حجة في الخلافية  
فكيف يمكن منهم إبداء ضعفه وكون العلامة متكلاً فيه في بحث الفاتحة  
**وأما** الثاني فبان جماعة من نقاد الفرق وثقوا العلامة وبسطوا  
السنة في حقه بالثناء فان عبد الله بن أحمد قال عن أبيه أنه ثقة  
لم اسمهم أحداً ذكره بسوء وقال ابو حاتم صاحب روى عنه الثقات وقال  
النسائي ليس به بأس وقال ابن عدي للعلامة نسخ يرويه عنه الثقات

وما روي بأسا وذكر ابن حبان في الثقات وقال ابن سعد قال محمد بن  
عمر صحيفة العلاء بالمدينة مشهورة وكان ثقة كثير الحديث وقال  
عثمان الدارمي سألت ابن معين عن العلاء وابنه كيف حديثهما فقال  
ابن سبأ نقلت هو واحد اليك وسعيد المقبري قال سعيد وثقوا بالعلاء  
ضعيف يعني بالنسبة اليه وقال الترمذي هو ثقة عند اهل الحديث  
كما ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب وثانيهم مهسا بن ابي حمزة النسيج  
هذا المقام لا يستقيم لا على مذهب الحنفية ولا على مذهب المحدثين  
والشافعية وذلك لان مذهب المحدثين كما ذكره ابن الصراح والحاك  
وغيرهما ان الجمهور بين المتعارضين مقدم على النسيج ولا يصح ادعاء  
مهم امكان الجمع ولا عبارة الجمهور التاريخي بل تعدد الجميع الشاكي فان ظهر  
وجاه الجمهور به بين المتعارضين يوخى به اعمال الاسلدين وهو اول  
من اهمال احد هما وان ثبت تاخر احد هما فان لم يظهر حيدر النسيج  
ان وضعه ما يدل عليه ولا يصح ان التوجيه وهذا المذهب هو الذي  
يميل الى صحته النظر الدقيق ويجزم الفطوة السليمة بانه التحقيق  
وقد اوضحت كل ذلك في رسالتى المسماة بالاجوبة الفاضلة للاجاء  
العشرة العامة ومن المعلوم ان الجمهور في ما نحن فيه بين قول ابو حنيفة  
اقربها في نفسك يا فارسي وبين انتهى الناس عن القراءة خلف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يجهر فيه ممكن بان يقال لانتهاء  
مقتصر على الجهرية كما هو المفهوم من ظاهر التقييد والحد في القراءة  
في نفسه مقتصر على السرية او بان يقال لانتهاء كان بالجهرية  
عند قراءة الامام لا مطلقا ولا امر بالقراءة في نفسه في السرية

لا تقدم الجمهور على النسيج ولا العلاء في الجمع



وفي الجهرية عند ستمات الأمام لا مطلقاً فمع امكان الجمع  
 ثبت يصار إلى النسبة وأما الخفية فالهوان حتموا بتقديم النسبة على  
 الجمع وقالوا إذا تعارض لدليلان فإن علم منهما المتأخر فهو ناسخ  
 للمتقدم وإن لم يعلم فالترجيح إن أمكن وإلا فالجمع بقدر الامكان  
 وإن لم يمكن تساقطاً لكن قيدوه بعلم التأخر والمتقدم على سبيل  
 الظن أو الجزم ولم يقولوا بالنسخة مجرد الاحتمال بلا استدلال  
 وبوجه آخر إذا روي الصحابي حديثاً مفسراً لا يقبل التأويل و  
 ترك العمل به فيه بعد الرواية تعين كون تركه للعلم بالنسخة فلا يعمل  
 بالحدِيث لثبوته منسوخاً هذا عند الخفية وعند الشافعي لأعبوة  
 العمل الصحابي خلاف ما روي بل يؤخذ بالحدِيث وهذا هو مذهب  
 المحدّثين لثبوت ما كان الحدِيث مفسراً وقد عمل راويه الصحابي  
 بخلاف ذلك علم أنه كان عالماً بنسخه لأنه لا يصح العمل بخلاف  
 القاطع من الصحابي لمقطوع عدالته إلا بعد علمه بالنسخة بخلاف إذا  
 عمل الراوي خلاف ما روي قبل الرواية فإنه لا يدل على النسبة وكذا إذا  
 لم يعلم تأنيخ العمل ورواية الحدِيث ولو هو أنه يحتمل أن ينطن النسخة  
 ناسخاً فيترك العمل به قلنا هذا بعيد بل غير صحيح لأن ناسخ المفسر لا يكون  
 المفسراً فلا احتمال للخفاء كذا في تحرير الأصول وشروحه وقد  
 استند الخفية بهذا الأصل في كثير من المباحث كبحث رفع اليد  
 وغسل الأبناء سبعاً بلوغ الكحل وغير ذلك وشرح معاني الآثار للطحاوي  
 ملو من أمثال ذلك وإن كان كل ذلك لا يخلو عن إیرادات جديدة  
 وشبهات قوية إذا عرفت هذا فنقول في دعاء النسبة في ما نحن فيه

لا يستقيم على مذهب الشافعية ومن وافقهم لان قول الصحابي  
وعمله ليس بمعتبر عندهم اذا كان خلافا لرواية بل يجب الاخذ بالقول  
فما افاضت ابوه رضي الله عنه بالقراءة في نفسه مع روايته ترك القراءة خلف  
النبي صلى الله عليه وعلى آله لا يعتبر بفتواه بل بما رواه واما الخفية  
فعندهم وان كان على الصحابي الراوي وفتواه على خلاف روايته من  
امارات السنن لكنهم قيدوا بما اذا علم تأخر فتواه عن روايته يقيين  
وبتونه خلافا لمروى خلافا يقيين وفي ما نحن فيه كلاهما في حيز الاشكال  
فان ثبت تأخر فتواه وكونه خلافا مرويه يقيينا صح ذلك والا فلا يكون  
خلافا له بحيث لا يمكن الجمع بينه وبينه ممنوع لما مر من وجهي الجمع  
**الحديث الثالث** حديث الخالصة وهو مخرج في ثوب  
معتدة بطرق متعددة فاخرجه ابوداود في سننه من طريق شعبة  
عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى الله عليه وسلم في رجل فقرأ خلفه يسبح اسم ربك الاعلى فلما فرغ قال ايكم قرأ  
قالوا رجل قال قد عرفت ان بعضكم خالفنيها قال ابوداود قال ابو  
في حديثه قال شعبة فقلت لقتادة اليس قول سعيد انصت للقرآن  
قال الخالصة رحمه الله وقال ابن كثير في حديثه قال شعبة قلت لقتادة  
كانه كرهه قال لو كرهه لنهي عنه واخرجه ايضا من طريق سعيد  
عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى الله عليه وسلم في رجل فقرأ ايكم قرأ يسبح اسم ربك الاعلى فقتل  
رجلا فاقال قد علمت ان بعضكم خالفنيها واخرجه مسلم في صحيحه  
**الحديث الرابع** ما أخرجه الطحاوي عن ابن مسعود قال

الحديث الثالث حديث الخالصة

الحديث الرابع حديث الخالصة

كانوا يقرؤن خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خلطوا  
 على القرآن **ويروى** على الاستدلال بما بعض ما ورد على الاستدلال  
 بالحديث الثاني فتذكره **وقد يورج** عليه يانه قال ابن عبد البر  
 في الاستدكار بعد ذكر حديث ابن مسعود هذا الحجة فيه وانما  
 معناه في الجهر لا في الخلط لا يقع في صلوة السريين ذلك حديث  
 ما لي انازع القرآن وهذا في الجهر على ما قد مناه انتهى وقال بعد  
 حديث عمران هذا الحديث رواه شعبة وجماعة عن قتادة عن  
 زائدة بن اوفى عن عمران وقوله خابجنيها يعني نازعها وهذا مثل قول  
 في حديث ثابى هريفة ما لي انازع القرآن انتهى **الا ان يقال** غرض  
 المستدلين بهذا الحديثين وامثالهما اثبات ترك القراءة في  
 الجهرية وترك الجهر فيها وفي السرية على ما من نظرية **وقيل** ليس رد  
 ايضا بان هذين الخبرين لا يثبت منهما النهي عن القراءة ولا تركها وانما  
 اخبر النبي عليه الصلوة والسلام بالخاتجة والخاتطة ولو كرهها لنهاه  
 عنها **وجوابه** ان النهي وان لم يثن مذثورا صريحا لكنه مفهوما ضمنيا  
 فان من المعلوم ان الخاتجة والخاتطة في القرآن منهي عنه وانما هي النسب  
 صلى الله عليه وسلم عن جهر القراءة معكما وخر في السنن وغيره افيكون  
 ما يروى اليهما وهو القراءة في الجهر والجهر بالقراءة ممنوعا عنه ايضا  
 فليس غرض النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك اخبر الا هذا لا يخبر  
**فان قلت** الخاتجة ونحوها انما يتحقق عند جهر المقتدى بالقراءة واما  
 عند الاسرار بالقراءة فلا فلا يثبت منه الا النهي عن الجهر خلف الامام  
 لا عن مطلق القراءة خلف الامام ولذا قال النووي في شرح صحيح مسلم

[illegible][illegible]

قنادة منهم شعبة وسعيد وغيرهما فلم يذكره فيه النهرونجي اسم لا  
 يحتج به انه وقال اليماني في كتاب المعرفة قد رواه مسلم في صحيحه  
 من حديث شعبة عن قتادة عن زائدة انه قال سمعت عليا الصلو و  
 السلام صلى باصحابه الظهر فقال اياكم قرأتم باسم ربك الاعلى فقال  
 رجل انا يا رسول الله فقال قد عرفت رجلا اخذنا بحذينا قال شعبة فقلت  
 لقتادة كانه كرهه فقال لو كرهه لهنه عنه ففسوا لشعبة وجواب قتادة  
 في هذه الرواية الصحيح يتلذذ بك من قلب الحديث وزاد فيه فنهى عن  
 القراءة خلف الامام انتهى كذا ذكره الزيلعي في تحريج احاديث الهداية  
 ولو سلم ثبوت هذه الزيادة فنقول هذه الرواية وكذا الحديث  
 الثالث يمكن ان يحمل على قراءة السورة خلف الامام كما يشهد به موطنها  
 لا على قراءة السورة والفا تحته كليهما علما انه لو سلم اطلاق القراءة  
 المنع عنها في هذين الحديثين فلا يخفى انه واقعة حال وقد تقرر في  
 موضعه انه لا عموم لها الحديث السادس ما اخرج الطحاوي  
 عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تقرأون في صلواتكم خلف  
 الامام والامام يقرأ فقلوا انك فقالوا انك فعل فقال لا تفعلوا  
 وفيه على ما ذكره ابن حجر العسقلاني والزيلعي في تحريج احاديث الهداية  
 وغيرها انه اخرجها ابن حبان عن انس مثله وزاد في آخره وليقرأ احكاما  
 بفاتحة الكتاب في نفسه ومن المعلوم ان الروايات بعضها يفسر بعضها  
 فدل ذلك على ان في رواية الطحاوي اختصاصا علما انه لو ثبت اطلاق  
 النهي يحمل ذلك على قراءة المقتدى مع قراءة الامام كما يشهد به  
 شوق الصكاه فلا يدل على تمام المرام الحديث السابع

ما روى عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ خلف الامام  
 صلى الله عليه وآله فقيه الله حديثه باطل فقد اخرجته ابن سنان والصفاء  
 والهم به ما مود بن احمد اسنادا ابن كذا ذكره الحافظ ابن حجر  
 في الدراية في تخريج احاديث الهداية الحديث الثامن ما اجتز  
 الطحاوي من طريق يحيى بن سلام عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر  
 ابن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى ركعة فليقرأ  
 فيها بام القرآن فلم يصل الا وراء الامام **وقيه** الله قد اخرجته رواية ابو  
 عن مالك والترمذي موقوفا على جابر لا موقوعا وقد قال الدارقطني ان  
 يحيى بن سلام ضعيف والصبواب وقفه ذكره الزبيلي وقال ابن عبد البر  
 في الاستدكار هو حديث لا يصح الامور موقوفا على جابر على ان في الرواية

[illegible][illegible]



في كشف الغمّة عن جميع الأمّة عن ابن عباس قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم الكتاب  
 فلم يصل الا وراء الامام وفيه انه لم يذكر له سجدة ولم يسم له فحرجا  
 لينظر فيه هل هو مما يحتج به وتصريح النقاد ان على ان هذا الاستثناء  
 لم يثبت ثم فوجاهل موقوفاً الحديث الثاني عشر من نقل بعضهم  
 عن شرح صحيح البخاري للعيني انه قال مرى عبد الرزاق في مصنفه  
 اخبرني موسى بن عقبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر و  
 عمر وعثمان كانوا يخونون عن القراءة خلف الامام وفيه انه ايضا  
 ما ذكر في الباب الاول ان عمر عن اجازة القراءة خلف الامام مع  
 ان الظاهر على تقدير ثبوته حملة على ما عدا الفاتحة بشهادة الاخبار  
 الدالة على تجوز الفاتحة الحديث الثالث عشر من كان له  
 امام فقراءة الامام قراءة له وهو من اشهر ادلة مذهب الحنفية  
 قد اخرجوه جميع من الائمة بالطرق المتعددة وقد طال فيه الكلام  
 ردّا وخرجوا وتوثيقا وابا ما على ما بسطه الزيلعي بان حجر في تحرير  
 احاديث الهداية والعيني في البناية شرح الهداية وابن الهمام  
 في حواشي الهداية وغيرهم في غيرها وذكر انه مرى من طريق  
 عدة من الصحابة انس بن مالك وابن عباس وابي هريرة و  
 ابني سعيد الحديث وان عمر وجابر بن عبد الله وبعض طرقه وان  
 كانت ضعيفة فبعضها قوية اما الحديث انس في اخرجه  
 ابن حبان في كتاب الضعفاء عن تميم بن سالم عنه قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من كان له امام فقراءة الامام قراءة له ولها حديث  
 من سئل عن الفاتحة من قرأها في الصلاة

في كشف الغمّة عن جميع الأمّة عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فلم يصل الا وراء الامام وفيه انه لم يذكر له سجدة ولم يسم له فحرجا لينظر فيه هل هو مما يحتج به وتصريح النقاد ان على ان هذا الاستثناء لم يثبت ثم فوجاهل موقوفاً الحديث الثاني عشر من نقل بعضهم عن شرح صحيح البخاري للعيني انه قال مرى عبد الرزاق في مصنفه اخبرني موسى بن عقبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر و عمر وعثمان كانوا يخونون عن القراءة خلف الامام وفيه انه ايضا ما ذكر في الباب الاول ان عمر عن اجازة القراءة خلف الامام مع ان الظاهر على تقدير ثبوته حملة على ما عدا الفاتحة بشهادة الاخبار الدالة على تجوز الفاتحة الحديث الثالث عشر من كان له امام فقراءة الامام قراءة له وهو من اشهر ادلة مذهب الحنفية قد اخرجوه جميع من الائمة بالطرق المتعددة وقد طال فيه الكلام ردّا وخرجوا وتوثيقا وابا ما على ما بسطه الزيلعي بان حجر في تحرير احاديث الهداية والعيني في البناية شرح الهداية وابن الهمام في حواشي الهداية وغيرهم في غيرها وذكر انه مرى من طريق عدة من الصحابة انس بن مالك وابن عباس وابي هريرة و ابني سعيد الحديث وان عمر وجابر بن عبد الله وبعض طرقه وان كانت ضعيفة فبعضها قوية اما الحديث انس في اخرجه ابن حبان في كتاب الضعفاء عن تميم بن سالم عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقراءة الامام قراءة له ولها حديث من سئل عن الفاتحة من قرأها في الصلاة

في كشف الغمّة عن جميع الأمّة عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فلم يصل الا وراء الامام وفيه انه لم يذكر له سجدة ولم يسم له فحرجا لينظر فيه هل هو مما يحتج به وتصريح النقاد ان على ان هذا الاستثناء لم يثبت ثم فوجاهل موقوفاً الحديث الثاني عشر من نقل بعضهم عن شرح صحيح البخاري للعيني انه قال مرى عبد الرزاق في مصنفه اخبرني موسى بن عقبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر و عمر وعثمان كانوا يخونون عن القراءة خلف الامام وفيه انه ايضا ما ذكر في الباب الاول ان عمر عن اجازة القراءة خلف الامام مع ان الظاهر على تقدير ثبوته حملة على ما عدا الفاتحة بشهادة الاخبار الدالة على تجوز الفاتحة الحديث الثالث عشر من كان له امام فقراءة الامام قراءة له وهو من اشهر ادلة مذهب الحنفية قد اخرجوه جميع من الائمة بالطرق المتعددة وقد طال فيه الكلام ردّا وخرجوا وتوثيقا وابا ما على ما بسطه الزيلعي بان حجر في تحرير احاديث الهداية والعيني في البناية شرح الهداية وابن الهمام في حواشي الهداية وغيرهم في غيرها وذكر انه مرى من طريق عدة من الصحابة انس بن مالك وابن عباس وابي هريرة و ابني سعيد الحديث وان عمر وجابر بن عبد الله وبعض طرقه وان كانت ضعيفة فبعضها قوية اما الحديث انس في اخرجه ابن حبان في كتاب الضعفاء عن تميم بن سالم عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقراءة الامام قراءة له ولها حديث من سئل عن الفاتحة من قرأها في الصلاة



ابن عباس فآخريه الدارقطني عن عاصم بن عبد العزيز المدني عن عوف  
ابن عبد الله بن عتبة عنه مرفوعاً تكفيك قراءة الامام خافت او جهرا  
واما حديث ابى هريرة فقرأه الدارقطني ايضا في سننه عن محمد بن  
عباد الرازي عن اسمعيل بن ابراهيم التيمي عن سهيل بن ابى صالح عن ابي  
عنه مرفوعاً لم يسمع به شائس واما حديث ابى سعيد فآخريه  
ابن عدي في الكامل عن اسمعيل بن عمرو بن نجيم عن الحسن بن صالح  
عن ابى هارون العبدى عنه مرفوعاً من كان له امام فقرأه الامام  
له قراءة واخرجه الطبراني في معجمه الاوسط عن محمد بن عامر الدمشقي  
عن ابيه عن جده عن النضر بن عبد الله عن الحسن بن صالح عن  
العبدى به سنداً وسنداً واما حديث ابن عمر فآخريه الدارقطني  
عن محمد بن الفضل بن عطية عن ابيه عن سالم بن عبد الله بن عمر عن  
ابيه مرفوعاً من كان له امام فقرأه له قراءة فآخريه عن خارجة  
عن ايوب عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً واما حديث جابر بن جابر  
فآخريه الطحاوى عن احمد بن عبد الرحمن نا عن عبد الله بن وهب  
اخبرني الليث عن ابى يوسف يعقوب عن ابى حنيفة النعمان عن موسى  
ابن ابى عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر مرفوعاً من كان له امام  
فقرأه الامام له قراءة وعن ابى بكر نا ابو احمد نا سفيان الثوري عن  
موسى بن ابى عايشة عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في رواية كبرها نا عن ابى بكر نا ابو احمد نا اسرائيل عن موسى بن ابى  
عن عبد الله بن شداد عن رجل من اهل البصرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في رواية نا اسمعيل نا اسحق بن منصور نا الحسن بن صالح عن جابر

وليث عن ابي الزبير عن جابر فروعا مثله وعن ابن ابي داود وقد قال  
 ناس من بن عبد الله بن يونس نا الحسن بن صالح عن جابر يعني الجعفي عن  
 ابي الزبير عن جابر فروعا مثله واخر من ابن ماجة في سننه عن علي بن محمد  
 نا عبد الله بن موسى عن الحسن بن صالح عن جابر عن ابي الزبير عن جابر  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سكب لاه امام فان قراة الله  
 له قراة واخر من محمد في الموطا عن ابي حنيفة نا ابا الحسن بن موسى بن ابي  
 عن عبد الله بن شاذان بن الهادي عن جابر نا النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 من صلى خلف الامام فان قراة الامام له قراة واخر من ابي الحسن بن الشيخ  
 ابي علي نا محمد بن محمد البرقي نا الحسن بن عيسى الترمذي نا ابا الحسن بن  
 صلية عن ايوب عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من صلى خلف الامام فان قراة الامام له قراة واخر من  
 الدارقطني والبيهقي عن ابي حنيفة نا الاستاذ المداودي نا الحسن بن عمار  
 عن جابر مثله واخر من الدارقطني نا عن ابي الحسن بن صالح عن  
 ليث بن ابي سليم وجابر عن ابي الزبير مثل رواية الطحاوي واخر من ابي  
 عن ابي حنيفة نا الاستاذ المتقدم نا النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى  
 يقرأ فجعل رجل من الجماعة ينهاه عن القراءة في الصلاة فقام اليه فقال  
 عن القراءة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه فقال من صلى خلف  
 اماما فان قراة الامام له قراة واخر من الدارقطني نا غراب مالك من طريق  
 مالك عن وهب بن كيسان عن جابر فروعا نا محمد بن ابي حنيفة  
 الخفيف نا ابو حنيفة عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شاذان  
 عن جابر نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأ

له قراءة في رواية ان جابرًا قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم في  
الظلم والعصر وما ألبس رجل فنجاه فقلت انصرف قال اتخاف ان اقرا  
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتناكر ذلك حتى سمع النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال من صلى خلفه لا مأمر فان قراءة الامام له قراءة وفي  
رواية قال قرأ رجل خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فنجاه انتهى وقال  
على القاري في شرحه تحت الرواية الاولى الحديث بعينه رواه احمد  
ابن ماجة وابن منيع وعبد بن حميد عن جابر انتهى **واورد من الخصم**  
**بوجه الاول** ان الحديث يجهل طقه مما لا يجزئ به كما قال الحافظ  
ابن حجر في تلخيص الحبير في تخريج احاديث الشرح الكبير حديث من  
كان له امام فقرأه الامام له قراءة مشهورة من حديث جابر والحق  
عن جماعة من الصحابة كتبها معلولة انتهى **وجوابه** ان الضمير في  
قوله كتبها راجع الى الطرق الى جماعة من الصحابة غير جابر لا يفيد  
معلولية طرق جابر وكفى بالاستدلال صحة طريق واحد ايضا  
والطرق المعلولة تعطيه قوة **الثاني** ان جماعة من النقاد قد اعلا  
الطرق المذكورة وجعلوها غير معتبرة فاعلم ان حبان بعد  
روايته عن انس بن سالم وقال انه يخالفنا لثقات ولا يعجبني الرواية  
عنه فكيف لا احتجاج به روى عنه الجاهيل والضعفاء انتهى واعل  
الدارقطني بعد روايته عن ابن عباس بانه موقوف عليه لا مرفوع  
وقال عاصم بن عبد العزيز ليس بالقوي ورفعوه وهم انتهى وقال ايضا  
قال ابو موسى قلت لاحمد في حديث ابن عباس هذا فقال منكروا  
واعل الدارقطني حديث ابن موريث بن محمد الرازي وقال تفرد به محمد بن عباد

الرازي وهو ضعيف انتهى في أصل حديث ابن عمر بن محمد بن الفضل  
متروك وقال بعد إخراجهم من طريق خاتمة رتبة رفعه وهم ثم أخرج عن أحمد  
نا اسمعيل بن علي بن نافع عن ابن عمر موقوفاً عليه تكفيك وشارة  
الأماء وقال الوقت هو الصواب وأصل ابن عدي حديث ابن سميد  
بأن اسمعيل بن عمر لا يتابع عليه وهو ضعيف وأخرج ابن عدي  
حديث جابر بن طريق الحسن بن صالح عن جابر الليثي كجاءوا إلى النبي  
وقال إن الحسن قد فرغ جابراً بالليث والليث ضعفه أحمد والنسائي  
وابن معين ولكنه مع ضعفه يكتب حديثه فإن الثقات تدروا عنه  
كشعبة والثوري وغيرهما انتهى وأخرج الطبراني في الأوسط عن طريق  
سهل بن عباس عن اسمعيل بن علي كرواية موطأ محمد بن قال لم يرو  
أحد عن ابن علي مرفوعاً إلا سهل ورواؤه موقوفاً انتهى انتهى  
الدارقطني وأعله بسهل وقال أنه متروك ليس بشيء وأصل الدارقطني  
حديث جابر وقال هذا الحديث لم يسنده عن جابر غير ابن حنيفة وابن  
وهما ضعيفان وقد رواه الثوري وأبو الأحوص وشعبة وإسرائيل  
وشريك وأبو خالد وابن عيينة وجري بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى  
ابن أبي شداد مرسلاً وهو الضعيف انتهى وقال البيهقي في كتاب المعرفة  
وقد روى السفيان أن هذا الحديث وأبو عوانة وشعبة وجماعة من  
الحفاظ عن موسى بن أبي عائشة فلم يسنده إلى جابر ورواه عبد الله  
ابن المبارك أيضاً مرسلاً وقد رواه جابر الجعفي وهو متروك وليث بن  
أبي سليم وهو ضعيف وإليه ما بينهما عليه إلا من هو أضعف منهما  
وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعت مسلمة بن محمد الفقيه

يقول سألته يا موسى لراي الحافظ من حديث من كان له امام  
 فقرأه الامام له قراءة فقال لم يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 شيء وانما اعتقد مشائخنا على الروايات عن علي وابن مسعود وغيرهما  
 من الصحابة قال ابو عبد الله اعجبني هذا لما سمعته فان اباموسى  
 احفظ من رأيت من اصحاب الراى على دبر الارض انتهى واخرجه  
 محمد في الموطأ عن اسرائيل بن حنبل عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله  
 ابن شاذان عن الهادي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر  
 فقرأ رجل خلفه فغضب الذي يليه فليكن ان صلى قال لم غزرتني  
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمرك فترهت ان تقرأ  
 خلف فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من كان له امام فان  
 قراءته له قراءة واخرجه في كتاب الآثار عن ابي حنيفة نا ابو الحسن  
 ابن ابي عايشة عن عبد الله بن شاذان عن جابر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ورجل يصلي خلفه الحديث فخورا ية ابن عبد  
 واخرجه الدارقطني من هذا الطريق وقال زاد فيه ابو حنيفة عن  
 ابن عبد الله وقدر واه جرير والسفيان كان وابو الاخوص وشعبة  
 وزائدة وزهير وابو عوانة وابن ابي ليل وقيس وشريك وغيرهم  
 فاسألوهم واه الحسن بن عماره كاه وابو حنيفة وهو يضعف  
 انهم والجواب عنه ان هذه العلل التي ذكرها بعضها غير صحيحة  
 وبعضها صحيحة فغير مضمرة فاهما اه حديث انس وابي هريرة  
 وابن عباس فغير مضمرة لان التميمية قد يتقوى بالصحيح ويقوى  
 بعضها كان اه قال لعين في البناء اه اه اه حديث ابي سعيد التميمي



ليث بن ابي سليم الثوري احد العلماء فيه ضعف يسير من سوء حفظه  
وكان ذا صلوة وصيام وعلم كثير انتهى وفي كتاب الترغيب والترهيب  
للنذري ليث بن ابي سليم فيه خلاف وقد حدث الثوري عن ضعفه  
يحيى والنسائي وقال ابن حبان اختلط في آخر عمره وقال الدارقطني كان  
صاحب سنة انما انكر واعليه اجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد حسب  
وثقه ابن معين في رواية انتهى به تعلم قوة طريق الطحاوي عن الليث  
عن ابي يوسف لقاضي يعقوب بن ابراهيم عن ابي حنيفة فانه لا شك  
في ثوبه ابي حنيفة وما فوقه ثقة وكذلك ابو يوسف فقد ذكر السهلي  
في كتاب الانساب لم يختلف احمد بن حنبل وابن معين وعلي بن المديني  
في ثبوته ثقة في النقل ولم يتقدمه احد في زمانه انتهى اما علة طريق  
سهل بن عباس عن اسمعيل بن علية يعني ضعف سهل فمجرد بكثرة  
الطرق القوية والامانة جابر الجعفي وهو جابر بن يزيد بن الحارث  
ابو زيد النخعي في الجعفي الواقع في رواية ابن ماجه وعين فجوابة ان ضعف  
شعبه بطريق غيره مزمع انه ليس مجمعا على تركه فقد وثقه سفيان  
وكيع وان ضعفه ابو حنيفة والنسائي وعبد الرحمن بن مهدي  
وابوداود كما بسطه الذهبي في ميزان الاعتدال وفي كتاب  
الترغيب والترهيب للنذري جابر بن يزيد الجعفي عالم الشيعة تركه يحيى  
ابن القطان وقال النسائي وغيره متروك وثقه شعبة وسفيان  
الثوري وقال وكيع ما شككت في شيء فلا تشكوا ان جابر الجعفي ثقة  
انتهى فمن اراد البسط في اقوال العلماء في وثقه وتضعيفه فليرجع  
الى تهذيب التهذيب اما علة ضعف ابن حنيفة وعلة كون الحديث

[illegible][illegible][illegible]

امام دارالعلوم علیہ السلام نے اپنے ایک تقریر میں فرمایا:



ابن معين عن ابى حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا ضعفه وهذا  
شعبة ابن الحجاج يثبت اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة  
ثقة من اهل الصدوق لم يهزم بالادب وكان ما موافق لدين الله  
صدوقا في الحديث اثنى عليه جماعة من الائمة الثبار مثل عبدالله  
ابن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري  
وعبد الرزاق وحماد بن زيد ووكيع وكان يفتي برأيه والايمه  
الثلاثة مالاك والشافعي واهل و آخرون فقد ظهر لنا من هذا  
تحامل الدارقطني عليه وتقصيه الفاسد فمن اين له تضعيف  
ابى حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسند الاحاديث  
مقبية معاملة ومنثرة وغريبة وموضوعة وحديث ابى حنيفة  
حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة واابو الحسن موسى بن  
ابى عايشة الثوري من الاثبات ومن رجال الصيحين وعبدالله

ابن معين عن ابى حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا ضعفه وهذا  
شعبة ابن الحجاج يثبت اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة  
ثقة من اهل الصدوق لم يهزم بالادب وكان ما موافق لدين الله  
صدوقا في الحديث اثنى عليه جماعة من الائمة الثبار مثل عبدالله  
ابن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري  
وعبد الرزاق وحماد بن زيد ووكيع وكان يفتي برأيه والايمه  
الثلاثة مالاك والشافعي واهل و آخرون فقد ظهر لنا من هذا  
تحامل الدارقطني عليه وتقصيه الفاسد فمن اين له تضعيف  
ابى حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسند الاحاديث  
مقبية معاملة ومنثرة وغريبة وموضوعة وحديث ابى حنيفة  
حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة واابو الحسن موسى بن  
ابى عايشة الثوري من الاثبات ومن رجال الصيحين وعبدالله

ابن معين عن ابى حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا ضعفه وهذا  
شعبة ابن الحجاج يثبت اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة  
ثقة من اهل الصدوق لم يهزم بالادب وكان ما موافق لدين الله  
صدوقا في الحديث اثنى عليه جماعة من الائمة الثبار مثل عبدالله  
ابن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري  
وعبد الرزاق وحماد بن زيد ووكيع وكان يفتي برأيه والايمه  
الثلاثة مالاك والشافعي واهل و آخرون فقد ظهر لنا من هذا  
تحامل الدارقطني عليه وتقصيه الفاسد فمن اين له تضعيف  
ابى حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسند الاحاديث  
مقبية معاملة ومنثرة وغريبة وموضوعة وحديث ابى حنيفة  
حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة واابو الحسن موسى بن  
ابى عايشة الثوري من الاثبات ومن رجال الصيحين وعبدالله

ابن معين عن ابى حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا ضعفه وهذا  
شعبة ابن الحجاج يثبت اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة  
ثقة من اهل الصدوق لم يهزم بالادب وكان ما موافق لدين الله  
صدوقا في الحديث اثنى عليه جماعة من الائمة الثبار مثل عبدالله  
ابن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري  
وعبد الرزاق وحماد بن زيد ووكيع وكان يفتي برأيه والايمه  
الثلاثة مالاك والشافعي واهل و آخرون فقد ظهر لنا من هذا  
تحامل الدارقطني عليه وتقصيه الفاسد فمن اين له تضعيف  
ابى حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسند الاحاديث  
مقبية معاملة ومنثرة وغريبة وموضوعة وحديث ابى حنيفة  
حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة واابو الحسن موسى بن  
ابى عايشة الثوري من الاثبات ومن رجال الصيحين وعبدالله

ابن معين عن ابى حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا ضعفه وهذا  
شعبة ابن الحجاج يثبت اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة  
ثقة من اهل الصدوق لم يهزم بالادب وكان ما موافق لدين الله  
صدوقا في الحديث اثنى عليه جماعة من الائمة الثبار مثل عبدالله  
ابن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري  
وعبد الرزاق وحماد بن زيد ووكيع وكان يفتي برأيه والايمه  
الثلاثة مالاك والشافعي واهل و آخرون فقد ظهر لنا من هذا  
تحامل الدارقطني عليه وتقصيه الفاسد فمن اين له تضعيف  
ابى حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسند الاحاديث  
مقبية معاملة ومنثرة وغريبة وموضوعة وحديث ابى حنيفة  
حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة واابو الحسن موسى بن  
ابى عايشة الثوري من الاثبات ومن رجال الصيحين وعبدالله

ابن شداد من كبار الشاميين وثقاتهم فإن قلت هذا الحديث زاد فيه أبو حنيفة جابرًا قلت الزيادة من الثقة مقبولة ولئن سلمنا فالمراسيل عندنا حجة انتهى **وقال** ابن الهمام في فتح القدير بعد ذكر الحديث الذي نحن بصدده لا قدر روى من طرق عديدة مرفوعة عن جابر بن عبد الله وقد ضعف وأعتزل المضعفون لرفعه مثل الدارقطني والبيهقي وابن عدي أنه مرسل لأن الحفاظ كآل سفيانين وأبي الحسن وشعبة وإسرائيل وشريك وأبي خالدة وأدالان وجريرو عبد الحميد وزائدة وزهير ورواه عن موسى بن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من صلى خلعت مأم فإن قراءة الإمام له قراءة وقوله حان الحفاظ الذين عدوهم لم يرفعه غير صحيح قال أحمد بن منيع في مسنده أنا اسحق الأزرق نا سفيان وشريك عن موسى بن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة قال واحد متأخري عن موسى بن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد عن النبي عليه السلام فدكره ولم يذكره جابرًا ورواه عبد الحميد نا أبو نعيم نا الحسن بن صائمه عن أبي الزبير عن جابر فدكره وأستاد حديث جابر الأول صحيح على شرط الشيخين والثاني على شرط مسلم فهو آسفيان وشريك وجريرو وأبو الزبير رفوعة بالطرق الصحيحة فبطل عدوهم في أمر رفعه ولو تفرد الثقة وجب قبوله لأن الرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة فكيف ولم يتفرد الثقة قد يسند الحديث <sup>ستل</sup>

أخرى وأخرجه ابن عدي عن أبي حنيفة في ترجمته وذكر فيها قصة  
 فيها أخرجه أبو عبد الله الحاکم قال نا أبو محمد بن بكر بن محمد بن حمد  
 الصيرفي نا عبد الصمد الفضل البلخي نا مثنى بن ابراهيم عن أبي حنيفة  
 عن موسى بن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من  
 الأصحاب ينهاه عن القراءة في الصلوة فلما انصرف قال اتهماني  
 عن القراءة خلف النبي صلى الله عليه وسلم ففتنازعنا حتى ذكرنا  
 ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال من صلى خلف امام فان قراءة  
 الامام له قراءة وفي رواية لابي حنيفة ان ذلك كان في الظهور او  
 العصر وهذا يفيد ان اصل الحديث هذا غير ان جابر او من محل  
 الحكم فقط تارة والمجموع تارة ويتضمن رد القراءة خلف الامام لانه  
 خرج تأييدا للنهي في ذلك الصحابي عنها مطلقا وفي السرية خصوصا  
 لا ابا حجة فعلها وتركها فيعارض ما روي في بعض روايات حديث  
 ما لي انا زعم القرآن انه قال ان كان لا بد فالفاتحة وكذلك ما رواه  
 ابو داود والترمذي عن عبادة بن الصامت قال كنا خلف  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الفجر فقرأ فقلت عليه  
 القراءة فلما فرغ قال لعلماء تقرأون خلفنا ماكم قلنا نعم قال  
 لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها وتقدم  
 لتقدم المنع على الاطلاق عندنا لعارض ولقوة السند فان حديث  
 المنع اصح في بطل رد المتعصبين وتضعيف لمثل ابي حنيفة مع  
 تخصيصه في الرواية الى الغاية حتى انه شرط التذكير كجواز الرواية

[illegible][illegible]

تقسيم  
وصف  
كلام الفرق  
من تلاميذ  
المتنبي  
والخزوع  
حفظوا  
النسابة  
المطالع  
توطا  
الشعر

وایں کسے سہولتیں آئے گی اور کسے سہولتیں نہ آئیں گی۔

[illegible]

لقد والله اكرم  
راجون  
وعلي  
فخيتي المقلون  
الغلام  
والخ  
والخ



لاباس به وكان شعبة حسن الرأى فيه وقال يجيب بن معين  
اصحابنا يفرطون في ابن حنيفة واصحابه فقليل له اكان يكنز  
فقال ابن من ذلك انتهى وان شئت زيادة التفصيل في مناقبه  
والاطلاع على مدارجه فارجه الى رسالتى مقدمة الهداية وغيرها  
**والحاصل** ان طرق الحديث الذى نحن فيه بعضها صحيحة  
او حسنة وبعضها ضعيفة يخبر بعضها بنسبها من الطرق الكثيرة  
فالقول بانها حديث غير ثابت وغير محتج به ونحو ذلك غير معتد  
**الثالث** ان الحديث بعد صحة طريقه لا يدل الا على نيابة قراءة  
الامام عن قراءة المقتدى وهذا لا يدل على منع المقتدى والملك  
هو هذا واجيب عنه بوجهين **احد**هما ما ذكره الفاضل  
الهداى الجوفورى في حواشى الهداية وغيره ان اثبات الولاية  
للامام عن المقتدى يوجب حجرة عنهما لان ثبوت الولاية على الغير  
دليل على عجزه عنه والمقتدى غير عاجز عن القراءة حسنا  
فيجعل عاجزا حجتا انتهى **وثانيهما** ما ذكره ابن الهمام من  
ان القراءة ثابتة من المقتدى شرعا فان قراءة الامام قراءة له  
فلو قرأ كان له قرأتان في صلوة واحدة وهو غير مشرعرم انتهى  
وفيها ما فيها **امسا** في الاول فهو ان الحديث لا يدل الا على  
ان قراءة الامام كافية للمامور وانها تنوب عنه واما اثبات  
ان الولاية للامام وان المامور مجبور عنه لا يثبت منه ولا يدل  
عليه دليل غيره فالقول به قول محمد رأى لا عبرة له **واما** في  
الثاني فلان قراءة الامام ليست بقراءة المامور حقيقة لاعرفا

عام الحادى عشر من الهجرة النبوية



الحديث عبادة وغيره مما سياتي ذكره وجوابه على ما ذكره  
ابن الهمام كما نقله ان هذا الحديث يقدم عليها لقوله  
وضعت سندها ولتقدم المنع عند التعارض كما تقر في الاصول  
في بحث التعارض وفيه نظر فان ضعف سند تلك الاحاديث  
ممنوع كضعف هذا الحديث والمنع لا يستفاد اصلا من هذا  
الحديث بل لا يدل الا على الكفاية لا على الممانعة السابعة  
يمثل حمل هذا الحديث على قراءة ما عدا الفاتحة بقرينة تلك  
الاحاديث وجوابه انه يابا ظاهر اطلاق هذا الحديث  
وقد يقال ان مورد هذا الحديث هو قراءة رجل خلف النبي  
صلى الله عليه وسلم سجد اسم ربك في الظهور العصر كما مر من طريق  
عن جابر فهو شاهد كونه واردا في ما عدا الفاتحة الا ان يقال  
المصدر المضاعف يفيد العموم والعبارة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب  
وقد يقال ان هذا الحديث ليس بنص على ترك قراءة الفاتحة  
بل يحتملها ويحتمل قراءة ما عداها وتلك الروايات تدل على وجوب  
قراءة الفاتحة واستحسانها انصافا فينبغي تقديمها عليه قطعاً  
فان قلت قد روى الحديث الذي نحن فيه جابر وقد حملوه  
على مطلق القراءة واستثنى المامون من قراءة الفاتحة كما مر  
برواية الترمذي وغيره قلت نعم قد حمله جابر على ذلك  
واستثنى المامون من الاصول الا بقراءة الفاتحة لكنه فيه  
لم يذكره مرفوعاً وحديث عبادة في عدة استثناء المامون  
مرفوعاً صحيحاً وقد يقال ان هذا الحديث لعمومه يدل على ثبوتها

٢٥

١٥٠

قراءة الامام فأتحة كان او غيرها وحديث عبادلة وغيره خاص  
 في باب لفتحة واذا تعارض العلم والنحو يخص العلم بالخاص  
 شجاع عنه بان هذا يستقيم عندنا لثبوت العلم ظنيا واما  
 عندنا لثبوتين بقطعية فثبت حكم التعارض في قدر ما تناوذا  
 كما هو مبسوط في غلو الاصول الثامن انه يثبت حمل هذا الحديث  
 على القراءة في الجهرية او الجهر بالقراءة ويحيى اياه انه يبطله  
 ما ورد في بعض طرقه ان ذلك كان في السرية في السور بالقراءة  
 التاسعة ان ابن عمر وجابرا وابا هريرة الذين روى هذا الحديث  
 من طرقهم قد افتوا وعلموا بخلافه وجوزوا القراءة مطلقا وفي  
 السرية كما ذكرنا ثم الراوى اذا خالف مرويه دل ذلك على  
 نسبه وجوابه ان ابن عمر جابرا ثبتت عنهما الاجازة لثبوت عنهما الكفاية  
 كما مر ايضا فيكون ذلك مؤيدا لراويتهما مع ان خلاف الراوى  
 انما يدل على النسب اذا كان خلافاً بيقين ويثون بعد روايته  
 باليقين واشبات ان اجازتهم القراءة كانت بعد الرواية في حين  
 الممانعة على ان الثابت عنهم الاجازة لا على سبيل الوجوب لركنية  
 فلا ينافي ما ثبت بالحديث من الكفاية وهذا القدر يكفي الرد على  
 القائلين بالوجوب لركنية وان لم يوافق مسلك جماعة من الحنفية  
 العاشر انه قد تفرق في اصول الحنفية ان الخبر اذا ترك الصحابة  
 الاحتجاج به عند اختلافهم في مسألة يصلح الخبر ليدل الا لاحد  
 الطرفين فيها يرد الخبر لانه لو كان صحيحا لاحتج به واحد من  
 الصحابة ولما لم يحتج واحد منهم علم انه ليس بقابل للحجية

٩١

٩٢

١٥١

١٥٢

كذا في تحرير الاصول وشروحه ومن المعلوم ان مسألة القراءة  
 خلف الامام مما اختلف فيها الصحابة والجمهور من المانعين  
 والتاريخين لهذا الخبر يدل ذلك على انه ليس بمعتبر ولا يليق بالحجة  
 وجوابه ان الحنفية قد اختلفوا فيه على اقوال ثلاثة احدها  
 الرد مطلقاً وثانيها القبول مطلقاً والثالث هو هو مختار صاحب الترجمة  
 انه اذا كان الخبر ظاهراً للمختلفين ولم يتوجلي احدهم كان ذلك دالاً  
 على النقصان وان لم يكن ظاهراً يقبل من غير نقصان فان اعتبر  
 القول للثاني فلا يراد وان اخير الثالث فكان لك لعدم ثبوت ان  
 هذا الخبر كان ظاهراً فيما بين المختلفين وانه وصل الى المجوزين وان  
 اختير الاول فكان لك لان احتياج المانعين لهذا الخبر ثابت بمكان  
 عليه الآثار المنقولة عنهم وفيه نظر بعد على المذهب الاول  
 اذ لم يرد عن احد من الصحابة المانعين الاحتجاج به على فوائدهم  
 وان ثبت منهم ما يوافقه الحادى عشر ان الحنفية قد صرحوا  
 بان خبر الاحاد فيما يعيهم به البلوى اى يحتاج الكل اليه حاجة  
 متأكدة مع كثرة تكرره ليس بمقبول بل هو اما مردود او منسوخ او  
 ماؤل وفعوا عليه عدم قبول خبر نقض الموضوع بمس الذكر وعدم  
 قبول خبر دفع اليدين وخبر الجمهور بالبسطة وغير ذلك على ما هو  
 مبسوط في كتبهم الاصولية وان كان الاصل والفروع كلها مأكلاً  
 عن ايرادات مستحكمة وخدشات واضحة ومن المعلوم ان  
 القراءة خلف الامام وتركها ما يعيهم به البلوى وتشتد اليها الحاجة  
 فكيف يقبل فيه خبر الاحاد للحجة وجوابه ان صاحب التحرير

[illegible][illegible]



السكتات ولا على وجوبه في السر وكذا الآية القرآنية وحديث  
 الحديث الثاني والثالث والرابع وأثبت وجوب السكوت مطلقاً  
 من هذه الأحاديث وكذا من الآية وإن قال به جمع من أصحابها  
 عند التنازع لكنه لا يخلو عن تكلف وتعسف ومنها ما يدل  
 بظاهره على النهي عن مطلق القراءة كالحديث الخامس والسادس  
 والسابع والثاسع والعاشر والثاني عشر لكهما ما خدش في ثبوتها  
 بل بطلان بعضها فلا يصح الاحتجاج بها مع إمكان حملها على ما عدا  
 الفاتحة أو الجهر بها أو قراءةتها عند القراءة ومنها ما يدل على كفاية  
 قراءة الإمام للمقتدى وأنه لو لم يقرأ المقتدى صحت صلواته بقراءة  
 إمامه كالحديث الثامن والحادى عشر والثالث عشر فيمكن أن  
 يعارض ما صح منه بأطلاقه الأحاديث الواردة في إيجاب قراءة  
 الفاتحة خلف الإمام بعمومها أو خصوصها وبمختلف طرق الجمع  
 بينها ولا دلالة لها على وجوب السكوت مطلقاً بل ولا مقيداً أو  
 لا على كراهة القراءة أو الحرمة وإن قال به جمع من الخفية  
 ففقط هو أن قول أصحابنا بكفاية قراءة الإمام وعدم افتراض القراءة  
 للإمام في غاية القوة وكذا قولهم بكراهة القراءة مع قراءة الإمام في الجهر بحديث

والفائدة قالوا لا على وجوبه في السر وكذا الآية القرآنية وحديث  
 الحديث الثاني والثالث والرابع وأثبت وجوب السكوت مطلقاً  
 من هذه الأحاديث وكذا من الآية وإن قال به جمع من أصحابها  
 عند التنازع لكنه لا يخلو عن تكلف وتعسف ومنها ما يدل  
 بظاهره على النهي عن مطلق القراءة كالحديث الخامس والسادس  
 والسابع والثاسع والعاشر والثاني عشر لكهما ما خدش في ثبوتها  
 بل بطلان بعضها فلا يصح الاحتجاج بها مع إمكان حملها على ما عدا  
 الفاتحة أو الجهر بها أو قراءةتها عند القراءة ومنها ما يدل على كفاية  
 قراءة الإمام للمقتدى وأنه لو لم يقرأ المقتدى صحت صلواته بقراءة  
 إمامه كالحديث الثامن والحادى عشر والثالث عشر فيمكن أن  
 يعارض ما صح منه بأطلاقه الأحاديث الواردة في إيجاب قراءة  
 الفاتحة خلف الإمام بعمومها أو خصوصها وبمختلف طرق الجمع  
 بينها ولا دلالة لها على وجوب السكوت مطلقاً بل ولا مقيداً أو  
 لا على كراهة القراءة أو الحرمة وإن قال به جمع من الخفية  
 ففقط هو أن قول أصحابنا بكفاية قراءة الإمام وعدم افتراض القراءة  
 للإمام في غاية القوة وكذا قولهم بكراهة القراءة مع قراءة الإمام في الجهر بحديث

في كراهة قراءة الإمام للمقتدى في السر وكذا الآية القرآنية وحديث  
 الحديث الثاني والثالث والرابع وأثبت وجوب السكوت مطلقاً  
 من هذه الأحاديث وكذا من الآية وإن قال به جمع من أصحابها  
 عند التنازع لكنه لا يخلو عن تكلف وتعسف ومنها ما يدل  
 بظاهره على النهي عن مطلق القراءة كالحديث الخامس والسادس  
 والسابع والثاسع والعاشر والثاني عشر لكهما ما خدش في ثبوتها  
 بل بطلان بعضها فلا يصح الاحتجاج بها مع إمكان حملها على ما عدا  
 الفاتحة أو الجهر بها أو قراءةتها عند القراءة ومنها ما يدل على كفاية  
 قراءة الإمام للمقتدى وأنه لو لم يقرأ المقتدى صحت صلواته بقراءة  
 إمامه كالحديث الثامن والحادى عشر والثالث عشر فيمكن أن  
 يعارض ما صح منه بأطلاقه الأحاديث الواردة في إيجاب قراءة  
 الفاتحة خلف الإمام بعمومها أو خصوصها وبمختلف طرق الجمع  
 بينها ولا دلالة لها على وجوب السكوت مطلقاً بل ولا مقيداً أو  
 لا على كراهة القراءة أو الحرمة وإن قال به جمع من الخفية  
 ففقط هو أن قول أصحابنا بكفاية قراءة الإمام وعدم افتراض القراءة  
 للإمام في غاية القوة وكذا قولهم بكراهة القراءة مع قراءة الإمام في الجهر بحديث

في كراهة قراءة الإمام للمقتدى في السر وكذا الآية القرآنية وحديث  
 الحديث الثاني والثالث والرابع وأثبت وجوب السكوت مطلقاً  
 من هذه الأحاديث وكذا من الآية وإن قال به جمع من أصحابها  
 عند التنازع لكنه لا يخلو عن تكلف وتعسف ومنها ما يدل  
 بظاهره على النهي عن مطلق القراءة كالحديث الخامس والسادس  
 والسابع والثاسع والعاشر والثاني عشر لكهما ما خدش في ثبوتها  
 بل بطلان بعضها فلا يصح الاحتجاج بها مع إمكان حملها على ما عدا  
 الفاتحة أو الجهر بها أو قراءةتها عند القراءة ومنها ما يدل على كفاية  
 قراءة الإمام للمقتدى وأنه لو لم يقرأ المقتدى صحت صلواته بقراءة  
 إمامه كالحديث الثامن والحادى عشر والثالث عشر فيمكن أن  
 يعارض ما صح منه بأطلاقه الأحاديث الواردة في إيجاب قراءة  
 الفاتحة خلف الإمام بعمومها أو خصوصها وبمختلف طرق الجمع  
 بينها ولا دلالة لها على وجوب السكوت مطلقاً بل ولا مقيداً أو  
 لا على كراهة القراءة أو الحرمة وإن قال به جمع من الخفية  
 ففقط هو أن قول أصحابنا بكفاية قراءة الإمام وعدم افتراض القراءة  
 للإمام في غاية القوة وكذا قولهم بكراهة القراءة مع قراءة الإمام في الجهر بحديث

يخل بالاستماع وبالجملة ووجوب السكوت عند ذلك في نهاية  
 الوثيقة وأما جماعة مطلق القراءة أو حرمتها في الجمهور ولو في  
 حال السكوت والقراءة في السرية فاني مع تصفح كتب محقق الخفية  
 ومحمد شير وكبار فقهاءهم وشرائحهم لم اطلع على سند المرفوع  
 الشافى ودليله الكافي وما ذكره في تحقيق ذلك وتشعبوا  
 على مسالك لا يخفى ما فيه على صاحب درية وبصيرة فاذا  
 ظهر حق الظهور وان اقوى المسالك التي سلك عليها اصحابنا هو  
 استحسان القراءة في السرية كما هو رواية عن محمد بن الحسن و  
 اختارها جميع من فقهاء الزمن وهو وان كان ضعيفا رواية لكنه  
 قوى دراية ومن المعلوم المصريح في غنية المستقل شرح منية المصلي  
 وغيره انه لا يعدل عن الرواية اذا وافقها دراية وارجو رجاء ثقا  
 ان محمد الماجور القراءة في السرية واستحسنها لا كيد ان يجوز القراءة  
 في الجمهورية في السكوتات عند وجوبها لعدم الفرق بينه وبينه  
 وهذا هو مذهب جماعة من المحدثين جزام الله يوم الدين ومن  
 نظري نظرا لانصاف وغاص في بحار الفقه والاصول متجنباً عن  
 الاعتساف فاعلم علما يقينيا ان اكثر المسالك الفرعية والاصلية  
 التي اختلفت العلماء فيها قد ذهب الحدوث فيها اقوى من مذاهب  
 غيرهم وان كلما اسير في شعب الاختلاف اجد قول المحدثين فيه  
 قريبا من الانصاف قلله دترم وعليه شكرهم كيف لا وهم ورثة النبي  
 صل الله عليه وسلم حقا وثواب شرعه صدقا حشرنا الله في زميرهم  
 واما متنا على جهم وسيرهم فان قال قائل هذا ابن الهمام مع شدة

تبحر في الفنون الشرعية وجمالة المقام يقول في فتح القدير رحمه لا ينبغي  
ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل  
باقوى الدليلين وليس مقتضى قواها القراءة بالمنع انهم قلنا له  
انظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال اما علمت ان الادلة كثيرة منها  
لا يدل على المنع بالكلية وبعضها وان دلت على ذلك فوساقت الحجية  
اما قوع سمعنا ان العبارة ليست لقوة الدليل في نفسه بل مع قوة  
دلالته وطريق الاحتجاج به ودلائل صحيحة بان سلم ثوبها قوسية  
بالنسبة الى ادلة غيرنا لكن قوة دلائلها على عموم ما ذهبوا اليه مقدرة  
ومجرد ثوبها قوسية في نفسها لا يعطى فائدة اما عرفت ان اختلاف  
المالكين والجمهور قد ادى الى ان شرذمة من الطائفة الاولى قالوا  
بحرمة القراءة وشرذمة منهم تفوهوا بفساد الصلوة وطائفة عظيمة  
من الجمهور قالوا باشتراطها في الصلوة وان الترك مفسد لها وترقى  
بعضهم حيث قالوا بفساد صلوة مدرك الرثوم ايضا تركها ومن المعلوم  
ان قول فساد الصلوة بالقراءة او هن من نسج العنكبوت والقول  
بفساد الصلوة بتركها له نوع من قوة الثبوت وان كان ما ترقى به  
بعضهم مخطئا عن درجة الثبوت فمع وقوع هذا الاختلاف وقوة  
في جانب الخلاف لا بد ان يحتمل الاحتياط بالقراءة على ما صرحوا  
به في المسائل الخلافية وقد رد على القاري المكي ايضا قول ابن الهيثم  
حيث قال في شرح موطأ محمد نقل عن بعض مشائخنا ان القراءة  
خلف الامام فيما لا يجهر لا يكره للاحتياط ورحمة ابن الهيثم بان  
الاحتياط هو العمل باقوى الدليلين وليس مقتضى قواها القراءة





واللغات ثبتت مسبني على اختيار الاحوط فالاحوط والا فلا يتصور موت  
الشافعي على مقلد الى بي حنيفة ولا معتقية الى حنيفة على مقلد الى  
الشافعي كيف وكل من منهم على الهدى من اقتدى بأحد هم اهتدوا  
ومسا لك كل من الائمة وجميع علماء الامة ما خرج من بحر الشريعة  
فلا اقتداء بأحد هو عين الاقتداء بالشريعة بل ولا تتصور موت  
احد من الائمة اذا انتقل واحد من مقلد يلهم الى مذهب امام  
آخر او قلده في بعض المسائل لا لغرض نفسا بل لغرض شرعي وقوة دليل  
لاحت له فاحفظه فان قال كل اخذ من حواشي الهداية لم يجز  
ان البيهقي المحرم اذا اجتمع اغلب المحرم فمنا اباحت النص للمجتبى والمنايع  
فلا احتياط ان يؤخذ بالمنع لا بالبيهقي حذرا من ارتكاب المحرم قلنا  
لوجود النص المانع هم هنا في حيز المنع فضلا عن المحرم غاية ما في الباب  
وجود النص المانع عن قراءة الماموم مع قراءة الامام البهية وقوله  
نصر الكفاية في ما عداها وهو لا يفيد اطلاق المنع الاصل  
الثالث في الاستدلال بانثار الشبهة اعلم انهم قد استدلوا  
على ما ذهبوا اليه بالانثار المنقولة عن الشبهة القولية والفعلية  
في تراجم القراءة عن ابى الدرداء وابن عمر وعمر بن الخطاب في علي بن مسعود  
وجابر وزيد بن ثابت وابن عباس وسعد بن ابى وقاص على ما ذكرناه  
مع الانثار الخالفة لها في الفصل الاول من الباب الاول وذكرنا الله  
مذهب ثمانية نفر من الصحابة منهم العشرة المبشرة وغيرهم  
على هذا الاستدلال وحق الاول ان ثمانية من الصحابة الذين  
روى عنهم التارك قولاً او فعلاً روى عنهم القراءة ايضاً قولاً او فعلاً

[illegible]

109

الحاصل الثالث في الاستدلال بآثار  
الامور الاول

*[Handwritten signature]*

كتاب  
الاحتجاج

كتاب  
الاحتجاج

قوله عبد الله  
ابن يعقوب  
في كتابه

في الفصل الاول ايضا وليس هناك ما يعلم به تاخر احدهما عن  
 ثانيهما فليصير الاحتجاج باحدهما دون ثانيهما والثاني  
 ان كثيرا منهم لم يحكموا بالمنع والكراهة او الحرمة بل عابوا قهرا  
 تدل على مجرد الكفاية فلا تكون سندا على الكراهة والثالث  
 ان كثيرا من تلك الآثار مما لا يحجج بسندها كثر زيد بن ثابت من قوا  
 خلف الامام فلا صلوة له فقد قال البخاري في رسالة القراءة في حق  
 سنده لا يعرف لهذا الاسناد مع بعضهم عن بعض ولا يصح مثله  
 انتهى ذكره الزبلي وقال ابن عبد البر قول زيد بن ثابت من قدا  
 خلف الامام فضلالته تامة ولا اعادة يدل على فساد ما روى  
 عنه انتهى وكثر على من قرأ خلف الامام فقد خطأ الفطرة كما نقله  
 عن ابن حبان والدارقطني وكثر سعد وددت ان الذي يقرأ خلف  
 الامام في فيه جبرة قال ابن عبد البر حديث منقطع لا يصح ولا  
 نقله ثقة انتهى والرابع ان بعضها محمولة على ترك القراءة في  
 الجهرية فقط لا في السرية كثر ابن عمر وغيره على ما مر فلا يصلح  
 سندا للحنفية والخامس ان كثيرا منها ذكره الفقهاء من دون  
 سند مستند كقول شمس الائمة السرخسي ان فساد الصلوة  
 مروى عن عدة من الصحابة بالقراءة وكقول العيني وغيره ان  
 منع القراءة مروى عن ثمانين فقام من الصحابة فان امثال ذلك  
 وان ذكره كبار الفقهاء لكن اكثرهم ليسوا بمحدثين ولم يسندوها  
 باسناد معتبر في الدين ولا عزوها الى المخرجين المعتمدين فكيف  
 يطمئن به في ثبات امر من امور الدين وما ذكره الشيخ عبد الله بن يعقوب

[illegible][illegible]

يكون مخالفا للكتاب السنة فكيف وهو غير ثابت عن علي لما ذكرنا  
من رواية عبد الله بن ابي رافع عنه بخلافه انتهى **والثامن**  
**اشجاعة من الصحابة** قد ثبتت عنهم تجويز القراءة خلف الامام ايضا  
تمام سابقا فما ارجح لاحتمال انكار المنع وترك هذا قطعا فان قيل  
لثولها موافقة لاحاديث المرفوعة قلنا كذا لك انكار التجويز ايضا  
موافقة للمرفوعة فان قيل لثول الذين ثبتت عنهم المنع يوافق  
رايهم الكتاب قلنا قد مر ان الكتاب لا يثبت التعمير مطلقا ولا اطلاق  
الايجاب فان قيل لثولهم اجازة من المجوزين قلنا هذا مورد  
المنع عندنا لما هي من فان قيل لثول المانعين كثر قلنا هذا ليس  
بالظاهر لما علم ان كثيرا منهم رويت عنهم الاجازة بدون الممانعة وان  
اكثر من رويت عنهم الممانعة رويت عنهم الاجازة فان قيل خذا  
من حواشي الهداية للبر نفور وان انكار الصحابة اذا كانت غير مطلقة  
بالقياس كانت محمولة على السماع فيما مضى الخبر المقتضى لوجوب قراءة  
الفا تحته على الماموم والنصر الموجب للمحرور اذا تعارض ما يعمل بالمحرور  
ترك ذكره مما افلح الله عنه خير من عبادة الثقيلين وكان الاجتناب  
من المحرمات من انكارها واجبات قلنا فيه او لا ان انكار الصحابة  
اذا كانت غير معقولة عدت مرفوعة حثما لكون الصحابة عدلا  
واستنباد ان يحجزوا بشئ ليس محالا للاجتهاد ما لم يطلعوا عليه  
سماعا فكيف تعارض الخبر المقتضى لقراءة الفا تحته لكونه مرفوعا  
حقيقة والمرفوع حثما ادون من المرفوع حقيقة وان صح سندهما  
ووضع مورد هما والتعارض بين الشيئين يقتضي مساواة الطرفين

وقوله لا خلاف في منع  
على الاثر هو السليم  
الآيات والامارات  
الصحة في الروايات  
غير ما نقل في الدر المنثور  
من عود في زمانه  
فيما عرفت في مثل  
هذه المسائل حيث  
يوجب احد الطرفين  
ان يخطب الاخر فليس  
دليلا على استحباب  
١٧٣  
ان يخطب من المشركين  
ومن ضمن ما لا خلاف  
الاختلاف في منع  
اليمين والاسرار  
بالسنة واجتنب  
وضع اليمين  
في منع الروايات  
في منع الروايات  
من الجاهل والافرنج  
في مثل ما ذكرنا  
في مثل ما ذكرنا  
في مثل ما ذكرنا

بل الواجب في امثال ذلك ان يشهد بين المرفوع حقيقة وبين المرفوع حكماً  
 حق الواسع فان لم يمكن وجه من وجه الحكم فكل احد يترك وخذ  
 من قوله الا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وثانها ان آثار الصحابة  
 ليست بنصوص محرمة حتى ترجع على الوجبة بل هي مجوزة للتردد  
 مالة على التفتية وما هو مشتغل منها على جرو وعيد ليس له طريق مستند  
 وثالثا انه انما يقدم المحرم على الموجب اذا لم يمكن الجمع بينهما كما لا يلزم  
 اهمال احدهما فاعمال الدليلين اولى من اهمال احدهما كما صرحوا به في  
 مواضع عديدة وههنا الحكم ممل بان يحمل النص المرفوع على الاستحسان  
 والآثار على الكفاية وان يحمل الموجب على القراءة في السريّة وسكتا  
 الجهرية والآثار على القراءة في حالة القراءة او الجهرية باقراءة وتخو  
 من المخالفة والمنازعة وان تحمل الآثار على ما عند الفتاوى فظهر من هذا  
 كله ان استدلالهم بالآثار على مذهبههم وان كان هو مسلك عامتهم  
 لا يخلو عن اشياء لازمة عليهم وفيه وضوحان قول من قال بفساد المسلك  
 بالقراءة خلفه لا يثبت واستند ببعض الآثار المذكورة ساقط عن  
 الاعتبار لا ينبغي ان يلتفت اليه ولو لا البصائر الاصل الرابع  
 في الاستدلال بالاجماع وقد استدلت بخرقة قليلة من  
 اصحابنا في هذه المسئلة باجماع الصحابة كما قال صاحب الهداية  
 بعد ذكر حديث قراءة الامام قراءة له وعليه اجماع الصحابة  
 ورد لا الجوفوري في حواشيه بقوله لو كان فيه اجماع لكان  
 الشافعي اعرف به انتهى وما يرد لا ايضا مطالعة كتب الحديث  
 فانها متواطئة على كل خلاف الواقع بين الصحابة في هذه المسئلة

١٧٣

الاصول الرابع في الاستدلال بالاجماع



ولامبرهن ومع ثبوته خلافه ايضاً مروي وان لم يوجدا الرد الضمري  
 وبكجملته فالمسئلة ليست بمحل الاجماع ولا الاجماع المستثنى من الاجماع  
 الصريح ولا الاجماع الاكثري الاضطراري الخامس في الاستدلال  
 بالمعقول قلنا ثروا فيه وجوهاً منها ما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار  
 بعد ذكر الاخبار فلما اختلفت هذه الآثار المروية التمسنا حكمه من  
 طريق النظر فראينا هم جميعاً لا يختلفون في الرجل ياتي الامام وهو في  
 اثنه يسلك ويتركه معه ويعتد بتلك الركعة وان لم يقرأ فيها شيئاً  
 فلما اجزاء ذلك في قوته الركعة احتمال ان يكون انما اجزاء ذلك الحكم  
 الضرورية واحتمل ان يكون انما اجزاء ذلك لان القراءة خلف الامام  
 ليست عليه فرضاً فاعتدنا ذلك فראينا هم لا يختلفون ان من جاء  
 الامام وهو في ركعة قبل ان يدخل في الصلوة بتكبير كان منه ان  
 لا يجزئيه وان كان انما تركه لحال الضرورة ونحو فوات الركعة فكان  
 لا بد له من قومة في حال الضرورة وغير الضرورة فهذه صفات الفرض  
 التي لا بد منها في الصلوة ولا يجزئ الصلوة الا باصابتها فلما كانت الصلوة  
 مخالفة لتلك وساقطة في حال الضرورة كانت من غير جنس ذلك  
 فكانت في النظر انها ساقطة في غير حالة الضرورة فهذا هو النظر في ذلك  
 وهو قول أبي حنيفة وإبي يوسف ومحمد انتهى فيه ما فيه فافوا  
 فلان كون مدركاً للركعة مدركاً للركعة مما وقع فيه نزاع فليس  
 للاجماع الا ان يقال ان الخلاف حادث بعد عصر الصحابة وهم  
 متفقون على ذلك ولم ينقل عنهم ما يدل على خلافه دلالة واضحة  
 كما تم تحقيقه بأبراهيمين الواضحة وأما ثانياً فلان عدم سقوط

الاصول الخامس في المعقول



التكبير والقيام عن مدارك الركوع مع كونه محلاً للضرورة لا يدل على  
عدم سقوط القراءة للضرورة وذلك لان النطق بالتكبير واداء اداء  
القيام المفروض ليس امرًا محتملاً كاملاً مدفوعاً بالقراءة ففى ارتكابها الغنا  
قوات الركعة ولا كذلك فى القيام والتحرية والحكم بدار على ما هو الغنا  
على ما هو المناسب وإنما ثالثاً فلان بعض الفرائض تسقط عند  
كالقيام عند الجهر عنه والركوع والسجود عند الجهر عنه ولا يقدح ذلك  
فى الفرضية الا ان يقال سقط ما يسقط انما يكون الى خلف عنه وان  
القيام اذا سقط كان القعود ونحوه خلفاً عنه والركوع والسجود اذا  
سقط كان الائمة خلفاً عنه وليس فرض يسقط عند الضرورة بل  
والقراءة تسقط عن مدارك الركوع بل خلفاً فدل ذلك على انها  
ليست بمفروضة على المقتدى راساً والامام سقطت كلية لا يقال القراء  
ايضا تسقط الى خلف وهو قراءة الامام الحديث قراءة الامام لا تقوى  
لما جعل قراءة الامام خلفاً لهذا الحديث فتخصيصه بمدرك الركوع  
من غير تخصص لا طلاق الحديث على ان قراءة الامام ان كانت  
فليس من افعال فائت الاصل والفرائض تسقط عند الضرورة الا الى  
خلف من فائت الاصل فيمكن ان يقال ليس المراد فى الحديث الخلفية  
بل المراد ان الشارع منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه كما  
ذكره الطحاوى فى حواشى رائق الفلاح وفيه ما سبق ذكره من دلالة  
الحديث على المنع ممنوعة والتوجيهات التى ذكرها مقدوحة  
واما رابعاً فلان كون القراءة ساقطة عند الضرورة لا يوجب كونها  
من غير جنس الفرائض مطلقاً بل كونها من غير جنس الفرائض التى

لا تسقط مطلقاً فيجوز ان تنقسم القراءة الى قسمين احدهما  
 ما لا يسقط ولو في حال الضرورة الا الى خلف وثانيهما ما يسقط عند  
 الضرورة لا الخلف ولما كانا متساويان المقدرات بعد تسليمها لا تنفيل  
 ان القراءة عن المقتدى ساقطة الفرضية لكن لا يلزم من ذلك المحرقة  
 او الكراهة لان يقال غرض المستدل مجرد اسقاط الفرضية بمقابلة  
 القائلين بالفرضية ومنها ان استماع الخطبة واجبا لكتابتها لسنة  
 مطلقاً عند جمهور العلماء فهم ابو حنيفة ومالك والشافعي ومقيدا  
 بما اذا قرئ القرآن فيها على ما حكى عن الشعبي والنخعي من المعلوم ان  
 قراءة القرآن مثل قراءة الخطبة فيجب استماعها لاشتراك العلة وفيه  
 ان استماع وجوب الخطبة ليس بحيث يوجب الانصات مطلقاً حتى  
 السكتات فليكن حال القراءة كذلك بان تجوز في السرية وفي حال  
 السكتات ومنها انه لو قرأ المقتدى تكون له قرأتان في حالة واحدة  
 ولا نظيره في الشريعة وفيه ان اجتماع القراءة الحثمية والحقيقية  
 مما ليس يستنكر لا عرفاً ولا شرعاً ومنها ما ذكره العيني وغيره معارضة  
 للشافعي ان المقتدى لا يخلو اما ان يقرأ أمناً على القراءة الامام واما  
 ان يقرأ في سكتات الامام فان نازع فقد خالت الحديث والقرآن  
 وان قرأ حال السكته في ليست بواجبة على الامام باتفاق الاعلاء  
 فكيف يقرأ عند الفقدان وفيه انه لو قرأ القائلين بفرضية  
 الفاتحة على المقتدى قطعاً لكن لا يثبت منه باستقلاله المدعى  
 عموماً لجواز ان يقال بالقراءة في السرية وفي الجمهورية حال السكته و  
 تركها عند فقدانها وبعد التنبأ والتي تقول الذي يقتضيه

ما  
 ينبغي

١٧٤

وهي

وهي

باران آفری کدوا  
میدو کسر ادا  
خا سنین  
ازین غنم دود  
حلق افکون  
نام های رسنه  
راه خلف  
خانه رساله از  
ظلام انق  
مین نایب  
سلطان اوله

نظر المنصف غير المتعسف هو ان الاستدلال بالاجماع كما صدر  
عن بعض اصحابنا ضعيف جداً والاستدلال بالمعقول باى وجه  
كان قاطع على وجوب السماع حال قراءة الامام لا على وجوب مطلقاً  
ولا على كراهتهما مطلقاً والاستدلال بالآثار والسنة المرفوعة و  
الآية ايضا كذلك لا تنبئنا كراهة مطلقاً فاحفظه لعل الله يحث  
بعد ذلك امرؤ ويجعل في سنة عيسى <sup>عليه السلام</sup> ما يناسب القصور البينا لا ان  
سبقنا من كبار الفقهاء واخيار العلماء فان جلالة قدرهم ورفعة  
ذكرهم تحكموا فلم يمحكموا بما حكموا الا بعد ما ظهرت لهم الدلائل وان  
نخبت علينا تسمية مشتملة على مهمة قد بسط الامام ابو عبد الله  
البحارى صاحب الرأى النجيب والجامع الصحيح في رسالته المثلثة  
في هذه المسئلة في الرد على عتتنا الخفية ورأسهم الامام ابى حنيفة  
والزعم بايرادات متعددة وقد نقل كلامه الزليعي في نصب الراية  
ملخصاً وسئت عليه ولم يتعرض به جرحاً وخرماً مع كون اكثر ايراداته  
ضعيفة على طريق الخفية فاوردت ان اوضح اقواله في هذه الرسالة  
واجيب عنها ليتضح ماله وما عليها قال <sup>رحمته</sup> يا ذا اعلى ابى حنيفة واجتج  
هذا القائل بقوله تعالى فاستهزوا به وانصتوا وهذا منقوض بالثناء  
مع انه تطوع والقراءة فخر فواجب عليه الانصات بترك فرض ولم يجب  
بترك سنة فم يكون الفرض عنده اهلون حالاً من السنة اقول  
هذا التمايرد على من قال من اصحابنا ان الماموم يثنى مطلقاً لا على ما  
اختلفوا به منهم انه يثنى في السر وفي غير حاله لجهلاً مطلقاً كما في  
فتاوى قاضين ان اذا ادرك الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قال الشيوخ

[illegible]



محمد بن الفضل لا يأتي بالشأن وقال غيره يأتي به والصحيح انه ان كان  
 الامام يجهر بالقراءة لا يأتي بالشأن وان كان يسري يأتي به استقم  
 واما قوله ان القراءة فرض فاطلاقه غير مسلم عندنا فان احببنا قالوا  
 ان القراءة فرض في حق الامام والمنزلة والاستماع فرض في حق المقتضى  
 لا القراءة فلا يلزم من تركه تركه المفضية فان قلت قوله تعالى فاقروا  
 ما تيسر من القرآن يدل على افتراضه على كل انسان قلت هو عندنا  
 مخصوص بمحدث قراءة الامام قراءة فلا تثبت فرضيته له وقد مر  
 ما يتعلق بهذا سابقا ثم قال ويقال له ارايت اذا لم يجهر الامام  
 بجهر من خلفه فان قال لا فقد بطل لان الاستماع انما يكون بما يسمعه  
 اقول هو لا يرد الا على من استدل بهذه الآية على وجوب السكوت  
 مطلقا لا على من استدله لوجوب السكوت في الجهرية خصوصا  
 على انه مندفع عنه ايضا كما مر سابقا وفيه ما فيه كما مر ايضا ثم قال  
 وروى عن ابن عباس ان قوله تعالى فاستمعوا له وانزلت في الخطبة  
 اقول قد مر ان الراجح هو كونه نازلا في القراءة وعلى تقدير التسليم  
 فالعبارة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فالجهرية بموجب استماع  
 الخطبة ليس لخصوص الخطبة بل للاهتمام بالقراءة والموعظة  
 وهو موجود في الصلوة ايضا فيجب فيها السكوت ايضا ثم قال ولو  
 اريد به في الصلوة فحق نقول انما يقرأ خلف الامام عند سكوت  
 اقول هذا صحيح ان لم يقل بافتراض القراءة والا فلا يستقيم لعدم  
 افتراض السكوت ثم قال وقد روى سمرة قال كان لرسول الله صلى  
 عليه وسلم سكنتان سكنته حين يكثر سكنته حين يفرغ من قراءته

[illegible]

شيت فيضانيه  
عبدالله بن  
بين الفاضل  
الامام حسن  
الامام علي  
الامام محمد  
الشافعي  
الشافعي  
علي بن  
وفاة الفاضل  
الفاضل  
سكن



والآخر جليليه من وجه آخر عن سعيد عن قتادة بلفظ سكتة  
حين يكبر وسكتة حين يفرغ من القراءة عند الركوع ثم قال من آخر  
إذا قال ولا الضالين قلت فالحاصل عن قتادة أنه إما كان يقرأ  
في محل الثانية هل هو بعد تمام الفاتحة أو بعد انتهاء القراءة قبل  
الركوع أو كان يزيد الثانية من قبل راي كما فهم عنه الدارمي انتهى  
ثم استدل البخاري أنه خرج في كتاب القراءة خلف الإمام تامم  
ابن اسمعيل نا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن علي بن سليمان عن عبد الرحمن  
قال إن الإمام سكتين فاغتموا القراءة فيها ثم استدل إليه  
أنه قال ناصد قتب بن الفضل المروزي نا عبد الله بن رجا المكي عن  
عبد الله بن عثمان بن خيثم قال قلت لسعيد بن جبيرة أقرأ خلفك ما  
قال نعم وإن سمعت قرأته اللهم أحد ثوابي كما يكونوا يصنعونه <sup>لسعيد</sup>  
كانوا إذا أم أحدهم التاسعة ثم انصت حتى يظن أن من خلفه قد قرأ  
فانتهى الكتاب ثم قال هذا موقوف صحيح فقلنا لا يسعد بن جبيرة  
جماعة من علماء الصحابة ومن كبار التابعين ثم استدل البخاري  
تامم بن اسمعيل نا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال  
يا بني اقرأ إذا سكت الإمام واسكوا إذا جهر فإنه لا ضالين لم يقرأ  
بفاتحة الكتاب ثم كراهه <sup>مختصا</sup> وفي جامع الترمذي ما بعد رقا  
حديث قتادة عن الحسن عن سمرقند حديث سمرقند <sup>مختصا</sup> يقول غير  
من أهل العلم يستحبون للإمام أن يسكت بعد ما يفتتح الصلوة  
وبعد الفراغ من القراءة وبه يقول أحمد والشافعي وأصحابنا انتهى  
وفي نسخة الجاهل ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يسكت بعد التامين



سلسلة طويلة بحيث يقرأ المأموم فاتحة الكتاب ثم يسنة قل من  
الايمة من يستعملها ففي من السنن المبرورة انتهى اذا عرفت  
هذا فنقول لما ذكر الشافعية ان الامام ان يسكت بقدر ما يقرأ  
المؤتمرا وورد عليه اصحابنا بكونه قلب الموضوع كما قال هذا الشافعية  
في شرح الوقاية وسكوت الامام يقرأ المؤتم قلب الموضوع انتهى وقال  
على القاري في المرقاة شرح المشثوة قال زين العرب يسكوت صلى الله عليه  
وسلم سكتين احداهما كان بعد التكبير فائدتها ان يرفع المأموم  
من النية وتبديل الاحرام وتاخيرها بعد فاتحة الكتاب لغرض منها  
ان يقرأ المأموم الفاتحة ويرجع الامام الى الاستراحة وفي كل منهما  
نظر اذا السكينة الاولى لم تكن خالية عن الذكر كوز السكينة الثانية  
لنفس الاستراحة مسلم لكن كونها يقرأ المأموم قلب الموضوع فلا  
له في الحد يثا انتهى وفيه نظر يرجع الاول ان عدم دلالة  
الحديث على كون السكينة الثانية لقراءة المأموم ان اريد به عدم  
دلالة الحديث صراحة وشيخ في سلم وان اريد به عدم مطلق الدلالة  
فمنوع بشهادة ما في الهجوة وشهادة اثر سعيد بن جبيل المروي في  
كتاب القراءة وفيه ان طول السلسلة الاولى التي كانت بعد التكبير  
قبل القراءة ثابت من روايات عديدة متضمنة على قراءة النبي صلى  
الله عليه وسلم بعد التكبير سر التوجيه والثناء وغيرهما من الاذكار  
والادعية على ما هو موجود في كتب المتبركة واما طول السكتين الثانية  
اي بعد الفاتحة والسورة والثالثة اي بعد تمام القراءة فلا يثبت  
من روايات معتبرة بل الظاهر ان الاولى كانت للتأمين والثانية





تابعاً يعني كما كان الضعيف يقتدي بصناعاتك فاقتد انت ايضا بضعف  
واسلك سبيل التخفيف في القيام والقراءة انتهى قال السيوطي في  
مرقاة المصعود الى سنن ابي داود قد لغزت ذلك يقول في رواية  
الفقه هل مركبه بخبر صحيح غريب المقصد عن امام في صدق بيقينه  
وهو بالما مو فيها مقتدى بانتهى لهذا ذكر الفقهاء ان الامام اذا علم  
ان قراءة الادعية بعد التشهد تثقل على المقتدين وسعه تركها  
وقالوا ايضا ينبغي للامام ان يسبح في الركوع والسجود سبعاً ليتمكن  
المقتدون من اتقانها وامثال ذلك كثيرة في كتب الفقه شتى فان  
كان ذلك خلافاً لموضوع كان هذا خلافاً لموضوع **والرابع**  
اننا سلمنا ان سكوت الامام لان يقرأ المأموم قلبه للموضوع لكن يجوز  
ان يقرأ المقتدى عند سكتة الامام لقراءة الشاء ونحوه وسكتة  
للتأمين من دون ان يسكت الامام بقصد قراءة المأمومين  
**فان قلت** هاتان السكتتان ليستا بسكتتين حقيقة لان  
الامام يقرأ فيها الشاء والتأمين قلت هذا يكفي لقراءة المأمومين  
ولا يلزم السكوت الحقيقي على التعيين **ثم قال** واحتج ايضا بحديث  
من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وهذا حديث لم يثبت  
عند اهل العلم من اهل الحجاز والعراق لارساله وانقطاعه اما  
ارساله فرواه عبد الله بن شاذان عن النبي صلى الله عليه وسلم واما  
انقطاعه فرواه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن ابي الزبير عن  
جابر ولا يدري اسم من ابي الزبير ولا أقول عدم ثبوته ان اريد به  
خروجه من الاحتجاج بغيره فغير مسلم وان اريد غير ذلك فمسلم غير مسلم

وعدم ثبوته عند اهل الحجاز والعراق لا يضر لان من ثبت عند  
 معه زيادة علم ومن يعلم حجة على من لم يعلم وارساله ليس بفتح  
 فان المرسل عند الجهر **ثُمَّ قَالَ** وَكَذَلِكَ يَكُونُ مَا صَرَّحَ بِهِ ابُو ابِي زَيْدٍ **ثُمَّ قَالَ**  
 وَلَوْ ثَبِتَ فَيَكُونُ الْفَاتِحَةُ مُتَشَاةً مِنْهُ **اقول** للنخعي ان يقول  
 المقتضى مستثنى من حديث لا صلوة الا بالفاتحة **ثُمَّ قَالَ** **ثُمَّ قَالَ**  
 اَيْضًا أَخْبَرَنِي دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ  
 قَالَ وَدِدْتُ اَنَّ الَّذِي يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي فِيهِ جَمْرَةٌ وَهَذَا مَرْسَلٌ  
 وَلَوْ يَعْرِفُ الرَّجُلُ لَا سَمِعْتُ **اقول** غاية ما يلزم منه سقوطه بهذا  
 الطريق ولا ضرر لمعارضته بغيره **ثُمَّ قَالَ** وَاحْتِجُّ اَيْضًا بِحَدِيثِ رِوَاةِ  
 سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ اِبْرَاهِيمَ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَدِدْتُ اَنَّ الَّذِي يَقْرَأُ  
 خَلْفَ الْإِمَامِ مِثْلِي فَمَنْ نَارًا وَهَذَا مَرْسَلٌ لَا يَحْتِجُّ بِهِ **اقول** فيه  
 ما فيه **ثُمَّ قَالَ** هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِوُجْهِينِ  
 أَحَدُهُمَا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَلَاغُوا بِلَعْنَةِ اللَّهِ وَ  
 لَا تَعْدُوا بِوَابِعْدَابِ اللَّهِ فَكَيْفَ يُقَالُ لِأَحَدٍ اَنْ يَقُولَ فِي فَمَنْ الَّذِي يَقْرَأُ  
 خَلْفَ الْإِمَامِ جَمْرَةٌ وَابْجَمْرَةٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ وَالْثَانِي اَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ  
 اَنْ يَقُولَ اَنْ يَمْلَأَ أَفْوَاهُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 مِثْلَ عَمْرِو بْنِ كَعْبٍ فِي حَدِيثِهِ وَعَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي هَرْتِهِ وَعَائِشَةُ  
 وَعِيَادَةُ وَابِي سَعِيدٍ أَخْبَرُوا عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ جَمَاعَةَ آخَرِينَ مَنْ رَوَى  
 عَنْهُمْ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ رَضِيًّا أَوْ نَادًا أَوْ تَرَاءًا **اقول** المنفى  
 انما التعذيب بعذاب الله لا التخويف بعذاب الله والذين عدلهم  
 من القارئين منهم من عدل ايضا من التاركين **ثُمَّ قَالَ** وَاحْتِجُّ اَيْضًا

بخبر والاعمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال من قرأ  
 خلف الامام فلا صلوة له ولا يعرف لهذا الاسناد سماع بعضهم  
 بعض ولا يصح مثله **اقول** بطلان هذا الاثر المخصوص لا يستلزم  
 بطلان المدعى **ثم قال** روى سليمان التيمي عن عمر بن عامر عن قتادة  
 عن يونس بن جبير عن حطان عن ابي موسى في حديثه الطويل و  
 اذا قرأ فانصتوا وكم زيد كسليمان في هذه الزيادة سماعاً من قتادة  
 ولا قتادة من يونس وروى هشام وسعيد وابو عوانة وهما وابو  
 بن يزيد وغيرهم عن قتادة فلم يقولوا فيه واذا قرأ فانصتوا ولو صح  
 يحمل على ما سوى الفاتحة **اقول** لا يضر عدم ذكر سماع سليمان و  
 زيادة الثقة مقبولة والجمعة لا يتعين بحمله على ما عند الفاتحة  
**ثم قال** روى ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن  
 ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعاً انما جعل الامام ليؤتم به و زاد فيه  
 واذا قرأ فانصتوا ولا يعرف هذا الا من حديث ابي خالد قال احمد  
 انه كان يدلس وقد رآه الليث وكبير عن ابن عجلان عن ابي الزناد  
 عن الاعرج عن ابي هريرة والليث عن ابن عجلان عن سعيد  
 عن ابي هريرة وزيد بن اسلم والقعقاع عن ابي صالح عن ابي هريرة  
 فلم يقولوا فيه هذه الزيادة ولم يتابع ابو خالد في زيادته **اقول**  
 قد مر ان له متابعا وهو في نفسه ثقة وهذا القدر يكفي للحجية ثم  
 قال ويقال لهذا القائل قد اجهد اهل العلم على ان الامام لا يتحمل  
 عن القوم فخصاً ثم قلت ان الامام يتحمل عن القوم هذا الفرض مع  
 انك قلت انه لا يتحمل عنهم شيئاً من السنن كالنسيب والثناء وغير ذلك

أما الكلام

امام الكلام  
 مع غيث الغمام  
 فعلم ان الفرض عندك اهلون حالا من التطوع اقول هذا  
 القائل لم يقل بالتحمل ههنا بمجرد الرأي والعقل بل اتبع  
 النقل ولم يرد ذلك في ما عدا القراءة فلم يقل هناك بالتحمل  
 الفصل الثاني في ذكر ادلة الشافعية ومن وافقهم على قراءة  
 المأموم الفاتحة خلفه الامام في السرية والجمهورية وهو مشتمل على  
 اصول اربعة **الاصول الاول** استدلال بقوله تعالى فاقروا اما  
 من القرآن بان المراد بما تيسر هو الفاتحة والامر فيه عام شامل لكل  
 مصل فيكون قراءة الفاتحة فرضا وفيه **امّا** اولاً فان كلمة ما  
 موضوعة للجمهور فيشمل بهوم وكل كثير وقيل في التخصيص بالفاتحة  
 غير مفهوم **فان قلت** هو محمول على الحديث بما ناله قلت هذا  
 كلام من لا مهارة له في علم الاصول ولا درية له **وامّا** ثانياً فبانه  
 ثبوت الفاتحة ما تيسر بالنسبة الى الكل ممنوع بل باطل **وامّا** ثالثاً  
 فلو اناسلنا ان المراد بالفاتحة لكنه نص في خصوص لبعض الاجماع حيث  
 خص من مدرك الركوع والما جزعه بل انزاع فليخص من الموت بشهادة  
 كثير من الاحاديث الواردة **واستند** بعضهم بقوله تعالى بعد الآية  
 التي استند بها الخفية واذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة و  
 دون الجهر من القول بالغدق والاوله لا لا تلتن من العافلين كما في  
 تفسير البيضاوي عند تفسيرها عام في الازكار من القراءة والذكر  
 وغيرها **وامر** المأموم بالقراءة سراً بعد فراغ الامام عن قراءته  
 كما هو مذهب الشافعية **وردد عليه** وجها **الاول** ان جمهور  
 المفسرين على انه عام في الازكار كلها في الانسان كلها ولم يوردوا في هذا

في قراءة المامور الفاتحة وتخصيص الآية العامة لا يجوز بشئ دون  
 شئ من غير ليل يكفي **والثاني** ان حمله على قراءة المامور سريستلزم  
 تكرار قوله ودون الجهر ذلك لان معناه على ما ذهب اليه المفسرين  
 فوق السر القليل ودون الجهر القولي وهو السر القولي وفوق ادنى السر  
 الجهر على ما هو رأي البعض ودون الجهر على سماع الغير هو سماع  
 نفسه المعبر بالسر القولي فاذا كان السر راداً من قوله في نفسك لانه  
 دون الجهر غير مفيد **وجواب** انه لا يمكن المراد من قوله ودون الجهر  
 فوق السر القولي لذى هو سماع نفسه ودون الجهر المفطر فيكون اشارة  
 الى جهر مفطر ويكون محمولاً على غير ذلك لاقتداء وجه يكون مفيداً  
**والثالث** على تقدير تسليم ان الآية مختصة بقراءة المومنين  
 يقال انه معارض بقوله تعالى قبلها فالواجب ان يدفع التفارض بينهما  
 تحمل الآية السابقة على ترك القراءة عند الجهر الآية التالية على القراءة  
 في السر يحصل مسلك المسألة او يقال ان الآية الاولى محمولة على ترك  
 القراءة حال الجهر في الجهرية والثانية محمولة على القراءة في السرية  
 سكنت الجهرية وجه يحصل من هذا لقائلين يجوز القراءة في السرية  
 وسكنت الجهرية واياً ما كان لا يحصل من هذا لقائلين بافتراض القراءة  
 وعدم افتراض السكينة **فان** قال قائل الآية الاولى مختصة بالخطبة  
 والثانية عامة في القراءة في كل حالة قلنا لا يقدم ان تخصيص الآية  
 الاولى بالخطبة بحيث لا يسر حكمها في غيرها باطل عقلاً ومنه لا  
 وتخصيص الآية الثانية بالقراءة مع تعميم الحال غير مستند ان  
**الاصل الثاني** استدلالاً على ما ذهبوا اليه لا تأثر الماثور عن الصحابة



في تجوز القراءة عن عمر بن عمر بن عمرو بن كعب بن أبي هرة وحديثه وعبد  
 وابن سعيد بن الخديري وعلي وعائشة وغيرهم كما مر سابقاً ومحدث  
 ابن هرة أقرأها في نفسك يا قارسي من طرق الصلاة أيضاً مع ماله و  
 ماله وورد عليه وجه أحد هاتين كثير من هؤلاء الصحابة  
 الذين عدوهم من الجوزين روى عنهم الترتيب أيضاً ولذا عدل المانعون  
 عمر بن عمر عليهما من المانعين فلا يصح الاحتجاج بآثارهم فيهم  
 واختيارها على آثارهم مما هي بين الترتيب والنسخ فإن قيل  
 نحن نجمع بينهما كأن نحل آثار المنع على ما يؤدي إلى المنازعة والمخالطة  
 وآثار التجوز على القراءة في السرية وسكتات الجهر قلنا هذا وإن كان  
 جمعاً حسنًا لكنه لا يستقيم على ما ذهب من فرض القراءة على الموت  
 مطلقاً بحيث تبطل صلوة تاركه قطعاً وثانيها أن بعضكم يعبر  
 من اختار القراءة في السرية وحكم بكفاية قراءة الإمام في الجهرية  
 فلا يصح إثارة الحجية وثالثها أن جمعاً من الصحابة قد روى عنهم  
 الترتيب أيضاً فما بالنا اختار آثار التجوز وترك آثار الترتيب مطلقاً  
 فإن قيل يكون الجوزين اجلاء من المانعين أو كونه أكثر منهم أو كون  
 قولهم موافقاً للأحاديث وكون قول مخالفين مخالفنا حديث قلنا  
 على طبق ما ذكرنا أن كل ذلك في حيز المنع فما القيم عليه دليل لا يسمع  
 إلا أن يقال أكثر من روى عنهم الترتيب روى عنهم الإجازة أيضاً  
 وكثير منهم روى عنهم الإجازة ولم يرو عنهم الترتيب مطلقاً فهذا يرجح  
 اختيار آثار هؤلاء على هؤلاء لكن لا يستقيم الاحتجاج بتلك  
 الآثار على المفوضية كما هو متعارف جاهل الشافعية ولا يعني أن قول

ابى هريث اقرأ بها في نفسك يا فارسى محمول على التدبر والتفكير كما ذكره  
 بعض المالكية وهو مردود بما قال للنووي في شرح صحيح مسلم بان  
 التدبر لا يسمى قراءة لا شغراً ولا عرفاً **الاصل الثالث** قد استدلوا  
 بالمعقول بوجوب متيها ان القراءة ركن من الاركان فيشتزك فيه  
 الامام والمأموم وجعلوا به على ما ذكره صاحب الهداية وغيره ان ركن  
 مشترك بينهما لكن حظ المقتدى الانصاف والاستماع انتهى وهذا  
 الجواب بعد تسليم كونه ركناً مشتركاً ويرد عليه انه لا معنى  
 للاشتراك الا ان يكون كل واحد من فعل الامام والمقتدى داخل  
 في كل واحد كركوع الامام وركوع المقتدى وسجود الامام وسجود  
 المقتدى وقراءة الامام وانصات المقتدى لا يشتركان في كل واحد  
 بل كل منهما جزئ لكل آخر **الحجج** الا ان يقال انه على سبيل التسامح  
 كانه جعل الانصاف الذي هو سبب للتدبر كقراءة فهماً مشتركاً  
 في اسم القراءة اعلم ان يكون قراءة حقيقة او حكماً كما ذكره  
 الجونفوري في حواشي الهداية **وقل** بوجوب الكلام بان القراءة  
 على نحوين قراءة حقيقية وقراءة حكمية فان اراد المستدل من قوله  
 انه ركن مشترك ان القراءة الحقيقية من الاركان فيشتزكان فيه  
 فغير مسلم بشهادة حديث قراءة الامام قراءة له وقوله تعالى فاستمعوا  
 له وانصتوا وان اراد ان يطلق القراءة من الاركان فيشتزكان فيه  
 فمسلم غير مضرف **قل** قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن يفيده  
 افتراض القراءة الحقيقية **قلت** هو مخصوص بالمنظرين والائمة  
 بحديث كفاية القراءة والاية وبوجه آخر لا نسلم ان القراءة ركن

الاصل الثالث لا يستدل بالمعقول وماله وما عليه



فيه واجب عنه بان الكلام فيه وعدم قبول حديثه  
لا يخلو عن تعصب واضمح وتعتسف لا ثم كما ذكره في الفصل الاول من  
الكتاب الثاني عند ذكر الحديث الثاني والثاني ان الحكم بكون الصلوة  
التي لم يقرأ فيها فاتحة الكتابات خالصة لا يقتضي ان تكون ركناً تبطل  
بتركها الصلوة كما قال العيني في البناية عند ذكر اختلاف الحنفية والشافعية  
في ركنية الفاتحة **فان قلت** اخرج مسلم وابوداود وغيرهما عن ابي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلياً لم يقرأ فيها بأمر القرآن  
فهي صلاة غير تمام فهذا يدل على الركنية **قلت** لا نسلم ذلك لان معناه  
ذات خالصة اي نقصان فهي صلياً ناقصة وهذا لا ينافي مذهبنا لانه  
ثبت النقصان لا الفساد ونحن نقول به لان النقصان في الوصل في  
الذات ولهذا قلنا بوجوب الفاتحة انتهى وفيه ما ذكره ابن عبد البر  
قال في الاستذكار في حديث ابي هريرة هذا من الفقه ايجاب القراءة  
بالفاتحة في كل صلياً وان الصلوة اذا لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي  
خالصة والخالصة النقصان والفساد من ذلك قولهم اخذت الناقصة  
اذا ولدت قبل تمام وقتها وقبل تمام الخلقة وذلك نتاج فاسد وقتها  
الاخفش خذت الناقصة اذا لقت ولدها الغير تمام واخذت اذا قد  
بقيل وقت الولادة وان كان تمام الخلق وقد زعم من لم يوجب قراءة  
الفاتحة في الصلوة ان قوله خالصة يدل على جواز اصلها لانه النقصان  
والصلوة الناقصة جائزة وهذا التحكم فاسد والنظر بوجوب النقصان  
ان لا يتحقق مع الصلوة لانها صلياً لم تمام ومن خرج من صلاته قبل ان  
يتيها فعليه اعادتها تمام كما امر من ادعى انها تجزئ مع اقراره بنقصها



فصلاته ضد أجر وقد رأينا أبا الدرداء أنه سمع من النبي صلى الله عليه  
وسلم في ذلك مثل هذا فلم يكن ذلك عنده على المأموم انتهى قوله  
أبا الدرداء أنه قال أرى أن الإمام إذا أمر القوم فقد كفاهم على ما  
نقلناه سابقاً في الفصل الأول من الباب الأول وهذا خبر لطيف  
لكن يرد عليه أن أبا هريرة الذي روى حديث الخلاج قد حمل على ما  
يشمل المأموم أيضاً وحكمه أبا السائب الراوي عنه بقوله اقتربوا في  
أفارسى في حالة الاقتداء خصوصاً من المعلوم أن فهم الصحابة ليسوا  
الراوي أقوى من فهم غيره وقوله الحق بالاعتبار في تفسيره روى الجوزي  
عن أن الاستناد أن كان بنفسه المرفوع فهو مرفوع بما ذكرنا أنه محمول  
على المنفرد والإمام محمد بن قيس قراءة الإمام لم يثبت أن يثبتان وتنفرد  
الراويان وإن كان بفهم الراوي فهو احتجاج بفهم الصحابة وهو ليس  
بما نؤمنه مع كونه معارفاً بفهم أبي الدرداء وجوابه حيث روي كما يدل  
على العموم وخصهما المأموم كما مر فيما مر ومن ذلك وهو  
دلتم وأصح حججهم حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه  
عليه وسلم الصبر فقلت عليه القراءة قلنا انصرف قال لا أكثروا  
رأوا ما كنتم قلنا يا رسول الله أي والله قال لا تفعلوا إلا بأمر القرآن  
والله لأصلوة لمن لم يقرأ بها أخرجه الترمذي من طريق محمد بن أسحق

۱۸۸۸  
 ۱۸۸۹  
 ۱۸۹۰  
 ۱۸۹۱  
 ۱۸۹۲  
 ۱۸۹۳  
 ۱۸۹۴  
 ۱۸۹۵  
 ۱۸۹۶  
 ۱۸۹۷  
 ۱۸۹۸  
 ۱۸۹۹  
 ۱۹۰۰  
 ۱۹۰۱  
 ۱۹۰۲  
 ۱۹۰۳  
 ۱۹۰۴  
 ۱۹۰۵  
 ۱۹۰۶  
 ۱۹۰۷  
 ۱۹۰۸  
 ۱۹۰۹  
 ۱۹۱۰  
 ۱۹۱۱  
 ۱۹۱۲  
 ۱۹۱۳  
 ۱۹۱۴  
 ۱۹۱۵  
 ۱۹۱۶  
 ۱۹۱۷  
 ۱۹۱۸  
 ۱۹۱۹  
 ۱۹۲۰  
 ۱۹۲۱  
 ۱۹۲۲  
 ۱۹۲۳  
 ۱۹۲۴  
 ۱۹۲۵  
 ۱۹۲۶  
 ۱۹۲۷  
 ۱۹۲۸  
 ۱۹۲۹  
 ۱۹۳۰  
 ۱۹۳۱  
 ۱۹۳۲  
 ۱۹۳۳  
 ۱۹۳۴  
 ۱۹۳۵  
 ۱۹۳۶  
 ۱۹۳۷  
 ۱۹۳۸  
 ۱۹۳۹  
 ۱۹۴۰  
 ۱۹۴۱  
 ۱۹۴۲  
 ۱۹۴۳  
 ۱۹۴۴  
 ۱۹۴۵  
 ۱۹۴۶  
 ۱۹۴۷  
 ۱۹۴۸  
 ۱۹۴۹  
 ۱۹۵۰  
 ۱۹۵۱  
 ۱۹۵۲  
 ۱۹۵۳  
 ۱۹۵۴  
 ۱۹۵۵  
 ۱۹۵۶  
 ۱۹۵۷  
 ۱۹۵۸  
 ۱۹۵۹  
 ۱۹۶۰  
 ۱۹۶۱  
 ۱۹۶۲  
 ۱۹۶۳  
 ۱۹۶۴  
 ۱۹۶۵  
 ۱۹۶۶  
 ۱۹۶۷  
 ۱۹۶۸  
 ۱۹۶۹  
 ۱۹۷۰  
 ۱۹۷۱  
 ۱۹۷۲  
 ۱۹۷۳  
 ۱۹۷۴  
 ۱۹۷۵  
 ۱۹۷۶  
 ۱۹۷۷  
 ۱۹۷۸  
 ۱۹۷۹  
 ۱۹۸۰  
 ۱۹۸۱  
 ۱۹۸۲  
 ۱۹۸۳  
 ۱۹۸۴  
 ۱۹۸۵  
 ۱۹۸۶  
 ۱۹۸۷  
 ۱۹۸۸  
 ۱۹۸۹  
 ۱۹۹۰  
 ۱۹۹۱  
 ۱۹۹۲  
 ۱۹۹۳  
 ۱۹۹۴  
 ۱۹۹۵  
 ۱۹۹۶  
 ۱۹۹۷  
 ۱۹۹۸  
 ۱۹۹۹  
 ۲۰۰۰  
 ۲۰۰۱  
 ۲۰۰۲  
 ۲۰۰۳  
 ۲۰۰۴  
 ۲۰۰۵  
 ۲۰۰۶  
 ۲۰۰۷  
 ۲۰۰۸  
 ۲۰۰۹  
 ۲۰۱۰  
 ۲۰۱۱  
 ۲۰۱۲  
 ۲۰۱۳  
 ۲۰۱۴  
 ۲۰۱۵  
 ۲۰۱۶  
 ۲۰۱۷  
 ۲۰۱۸  
 ۲۰۱۹  
 ۲۰۲۰  
 ۲۰۲۱  
 ۲۰۲۲  
 ۲۰۲۳  
 ۲۰۲۴  
 ۲۰۲۵  
 ۲۰۲۶  
 ۲۰۲۷  
 ۲۰۲۸  
 ۲۰۲۹  
 ۲۰۳۰  
 ۲۰۳۱  
 ۲۰۳۲  
 ۲۰۳۳  
 ۲۰۳۴  
 ۲۰۳۵  
 ۲۰۳۶  
 ۲۰۳۷  
 ۲۰۳۸  
 ۲۰۳۹  
 ۲۰۴۰  
 ۲۰۴۱  
 ۲۰۴۲  
 ۲۰۴۳  
 ۲۰۴۴  
 ۲۰۴۵  
 ۲۰۴۶  
 ۲۰۴۷  
 ۲۰۴۸  
 ۲۰۴۹  
 ۲۰۵۰  
 ۲۰۵۱  
 ۲۰۵۲  
 ۲۰۵۳  
 ۲۰۵۴  
 ۲۰۵۵  
 ۲۰۵۶  
 ۲۰۵۷  
 ۲۰۵۸  
 ۲۰۵۹  
 ۲۰۶۰  
 ۲۰۶۱  
 ۲۰۶۲  
 ۲۰۶۳  
 ۲۰۶۴  
 ۲۰۶۵  
 ۲۰۶۶  
 ۲۰۶۷  
 ۲۰۶۸  
 ۲۰۶۹  
 ۲۰۷۰  
 ۲۰۷۱  
 ۲۰۷۲  
 ۲۰۷۳  
 ۲۰۷۴  
 ۲۰۷۵  
 ۲۰۷۶  
 ۲۰۷۷  
 ۲۰۷۸  
 ۲۰۷۹  
 ۲۰۸۰  
 ۲۰۸۱  
 ۲۰۸۲  
 ۲۰۸۳  
 ۲۰۸۴  
 ۲۰۸۵  
 ۲۰۸۶  
 ۲۰۸۷  
 ۲۰۸۸  
 ۲۰۸۹  
 ۲۰۹۰  
 ۲۰۹۱  
 ۲۰۹۲  
 ۲۰۹۳  
 ۲۰۹۴  
 ۲۰۹۵  
 ۲۰۹۶  
 ۲۰۹۷  
 ۲۰۹۸  
 ۲۰۹۹  
 ۲۱۰۰  
 ۲۱۰۱  
 ۲۱۰۲  
 ۲۱۰۳  
 ۲۱۰۴  
 ۲۱۰۵  
 ۲۱۰۶  
 ۲۱۰۷  
 ۲۱۰۸  
 ۲۱۰۹  
 ۲۱۱۰  
 ۲۱۱۱  
 ۲۱۱۲  
 ۲۱۱۳  
 ۲۱۱۴  
 ۲۱۱۵  
 ۲۱۱۶  
 ۲۱۱۷  
 ۲۱۱۸  
 ۲۱۱۹  
 ۲۱۲۰  
 ۲۱۲۱  
 ۲۱۲۲  
 ۲۱۲۳  
 ۲۱۲۴  
 ۲۱۲۵  
 ۲۱۲۶  
 ۲۱۲۷  
 ۲۱۲۸  
 ۲۱۲۹  
 ۲۱۳۰  
 ۲۱۳۱  
 ۲۱۳۲  
 ۲۱۳۳  
 ۲۱۳۴  
 ۲۱۳۵  
 ۲۱۳۶  
 ۲۱۳۷  
 ۲۱۳۸  
 ۲۱۳۹  
 ۲۱۴۰  
 ۲۱۴۱  
 ۲۱۴۲  
 ۲۱۴۳  
 ۲۱۴۴  
 ۲۱۴۵  
 ۲۱۴۶  
 ۲۱۴۷  
 ۲۱۴۸  
 ۲۱۴۹  
 ۲۱۵۰  
 ۲۱۵۱  
 ۲۱۵۲  
 ۲۱۵۳  
 ۲۱۵۴  
 ۲۱۵۵  
 ۲۱۵۶  
 ۲۱۵۷  
 ۲۱۵۸  
 ۲۱۵۹  
 ۲۱۶۰  
 ۲۱۶۱  
 ۲۱۶۲  
 ۲۱۶۳  
 ۲۱۶۴  
 ۲۱۶۵  
 ۲۱۶۶  
 ۲۱۶۷  
 ۲۱۶۸  
 ۲۱۶۹  
 ۲۱۷۰  
 ۲۱۷۱  
 ۲۱۷۲  
 ۲۱۷۳  
 ۲۱۷۴  
 ۲۱۷۵  
 ۲۱۷۶  
 ۲۱۷۷  
 ۲۱۷۸  
 ۲۱۷۹  
 ۲۱۸۰  
 ۲۱۸۱  
 ۲۱۸۲  
 ۲۱۸۳  
 ۲۱۸۴  
 ۲۱۸۵  
 ۲۱۸۶  
 ۲۱۸۷  
 ۲۱۸۸  
 ۲۱۸۹  
 ۲۱۹۰  
 ۲۱۹۱  
 ۲۱۹۲  
 ۲۱۹۳  
 ۲۱۹۴  
 ۲۱۹۵  
 ۲۱۹۶  
 ۲۱۹۷  
 ۲۱۹۸  
 ۲۱۹۹  
 ۲۲۰۰  
 ۲۲۰۱  
 ۲۲۰۲

ومن ذلك حدثنا عبد الله بن

نصیبی الخاکیا الدور استوان فی السور فی السور دریا کما بود دریا صحرای مستطال

## أقسام الكلام

مع غيث الزمان

عن مكحول عن محمد بن الربيع عنه وقال حديث حسن **وأخرجه**  
النسائي من طريق حرام بن حكيم عن نافع بن محمد بن ربيعة عن  
بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم يعض الصلوات التي يشجر فيها بالقراءة  
فقال لا يقرأ أحد كما إذا جهرت الأبا بالقرآن **وأخرجه** أبو داود  
من طريق محمد بن اسحق المذكور عنه كذا خلفت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في صلوة الفجر فقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرؤون  
خلفت ما مكم قلنا نعم قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فأنزل صلوة  
لمن لم يقرأ بها **وأخرجه** الطبراني في معجمه الصغير من طريق عبد الله  
ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن اسحق عن مكحول عن  
محمد بن عباد عن عباد بن عباد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة جهرا  
بما القراءة ثم انصرفنا لينا وقال لا اراكم تقرؤون مع ما مكم قلنا نعم قال  
فاني اقول ما لي ناذر القرآن لا تفعلوا اذا جهرا الا ما بالقرآن فلا يقرأ  
الا بأمر القرآن فأنزل صلوة لمن لم يقرأ بأمر القرآن **وأخرجه** أبو نعيم  
في حلية الأولياء في ترجمة علي بن بكار نا محمد نا علي بن بكار نا أبو اسحق  
الفزاري عن الأوزاعي عن عمرو بن سعد عن رجاء بن حيوة عن عباد  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقروا القرآن اذا كنتم في  
في الصلوة قلنا نعم قال فلا تفعلوا الا بأمر القرآن **ومن شواهد**  
ما رواه أحمد من طريق خالد الخزاز عن أبي قلابة عن محمد بن أبي  
عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول  
صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرؤون والامام يقرأ قالوا انا نفعل قال  
لا الا ان يقرأ أحدكم فاتحة الكتاب قال لما فظان حجر في تلخيص الحديث

[illegible]

اسناد حسن و رواه ابن حبان من طريق ايوب عن ابي قلابة عن  
انس و زعم ان الطريقين محفوظان و خالفه البيهقي فقال لا  
طريق ابي قلابة عن انس ليست بحفوظة انتهى و قال ايضا حديث  
عبادة بن ابي رباح احمد و البخاري في جزء القراءة و صحيحه و ابوداؤد و الترمذي  
و الدارقطني و ابن حبان و الحاكم و البيهقي من طريق ابن اسحق حديثي  
مثول عن محمود بن ربيعة عن عبادة و تابعه زيد بن واقد و غيره عن  
مثول انتهى و قال ابن حجر ايضا في نتائج الافكار لتخريج احاديث الزكاة  
اخبرني الامام ابو الفضل قال اخبرني محمد بن اريك ان ابا محمد بن عبد الله  
انا ابو البركات بن ملاحب انا القاضي ابو الفضل الاسدي انا ابو الغناء  
محمد بن المأمون انا ابو نصر محمد بن احمد بن محمد بن موسى انا ابو اسحق  
ابن اسحق بن محمد بن مضعب نا محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن المغيرة  
نا احمد بن خالد حم و بالسند الماضى قريبا الى الامام احمد نا محمد بن سليمان  
قالا نا محمد بن اسحق عن مثول حم و به الى احمد نا يعقوب بن ابراهيم  
سعد نا ابي نا ابن اسحق قال حدثني مثول عن محمود بن ربيعة ان ابا  
عن عبادة بن الصامت قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح  
فقلت عليه القراءة فبكنا انصرف من الصلوة اقبل علينا بوجهه  
فقال لا في لارا كثر قرؤن خلفنا ما كرم اذا جئوا انا لنفعل ذلك  
فقال لا تفعلوا الا بأمر القرآن فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها هلك حديث  
حسن اخرجه ابوداؤد عن عبد الله بن محمد بن النخيل عن محمد بن سلمة  
فوقع لنا بدلا عاليا و اخرجه الترمذي من رواية عبد بن سليمان  
واخرجه ابن خزيمة في صحيحه من رواية عبد الاعلى و الدارقطني



من رواية اسمعيل بن علية ثلثتهم عن محمد بن اسحق ولم يتقدم  
 محمد بن اسحق بل تابعه عليه نريد بن واقد احد الثقات من  
 اهل الشام وهذا السند الى محمد بن اسمعيل ناهشام بن عمارنا صله  
 ابن خالد نازيد بن واقد عن مثحول وجرار بن حكيم كلاهما عن ابن  
 الانصارى عن عباد بن فزارة الحديث وفيه قصة لعبادة وفي آخره  
 لا يقرآن احد منكم اذ جهرت بالقراءة الا بأمر القرآن اخرجه النسا  
 عن هشام بن عمار على الموافقة وكشاهد من حديث انس اخرجه  
 ابن حبان في صحيحه عن ابي يعلى وهو في مسنده من رواية ايوب  
 عن ابي قلابة عنه وهو في مسند احمد وجزء القراءة خلفت امام  
 البيهقي من رواية خالد الحذاء عن ابي قلابة عن محمد بن ابي ايشة  
 عن من شهد النبي صلى الله عليه وسلم قد كرر ابن حبان ان الطرفين  
 محفوظان وقال البيهقي رواية خالد الحذاء هي المحفوظة وهكذا  
 قال غيره انتهى كلامه وقال ابن حجر ايضا في الدراية في تحريم احاديث  
 الهداية بعد ذكر حديث قراءة الامام قراءة بالطريقة وشواهد لجل  
 البيهقي هذه الاحاديث على ما عدا الفاتحة واستدل بحديث عباد  
 اخرجه ابوداود باسناد رجاله ثقات وبهذا يجمع بين الادلة المشبهة  
 للقراءة والنافية انتهى في طريقة شرح المشكوة لعلى القارى قال  
 نقلا عن ابن الملقن حديث عباد بن الصامت رواه ابوداود والترمذي  
 والدارقطني وابن حبان والبيهقي والحاكم وقال الترمذي حسن وقال  
 الدارقطني اسناده حسن ورجال ثقات وقال الخطابي اسناده جيد  
 لا مطعن فيه وقال الحاكم اسناده مستقيم وقال البيهقي صحيح انتهى

ثقولان بن حجر المكي صححه الدارقطني والحاكم والبيهقي والخطابي  
وغيرهم غير صحيح في اصطلاح الحديثين انتهى الجواب عن هذا  
الحديث من جانب الحنفية والمالكية من وجوه الزها لا تخلو

[illegible][illegible][illegible]

عن كونه محلاً لى وروحاً الروح الاول ان من رواية هذا الحديث محمد بن اسحق صاحب المغازى والسير وهو متكلم فيه وروايته غير معتبرة والجواب عنه انه وان كان متكلماً فيه من جانب كثير من الامة لكن جرحهم لها محامل صحيحة وقد عارضتها تعديل جمع من ثقاة الامة وكذا صرح جمع من النقاد بان حديثه لا ينحط عن درجة الحسن بل صحيح بعض اهل الاستناد فقد قال الذهبي في الكاشف محمد بن اسحق بن يسار ابو بكر وبقا ابو عبد الله المطبلي المدنى الامام صاحب المغازى راى انساب وروى عن عطاء بن طهفة وعنه شعبة والحامدان والسفيان كان ويونس بن بكار وخلق وكان من بحور العلم صدوق وكثير ثب في سعة ما روى واختلف في الاحتجاج وحديثه فوق الحسن وقد صححه جماعة مات سنة احدى وخمسين ومائة وقيل اثنين وخمسين انتهى كلامه وذكر كرام الحافظ فتح الدين محمد الشهير بابن سيد الناس في كتابه حيولى الاثر في تلخيص المغازى السير في ترجمته كلاماً طويلاً واجاب عن جرح الائمة تفصيلاً فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع اليه وتذكر منه كلاماً ملخصاً يقدر الحاجة ليعلم ان عدم قبول حديثه الذي نحن فيه في باب لقراءة يعني حديث عبادة ولكن عدم قبول حديثه في القلتين المخرجه في سندن ابى داود و الترمذى وابن ماجه وغيرهم كما صدر عن الحنفية والمالكية مما لا يخفى عن خمد شامة وقد بسطت ما في حديث القلتين وما عليه مع ذكر المذاهب المختلفة الواقعة في طوارة الماء ونجاسته في بحث الماء من شرح شرح الوكاية السمي بالسعاية ووقفنا الله لاقامه كما وقفنا لبداه

عن كونه محلاً لى وروحاً الروح الاول ان من رواية هذا الحديث محمد بن اسحق صاحب المغازى والسير وهو متكلم فيه وروايته غير معتبرة والجواب عنه انه وان كان متكلماً فيه من جانب كثير من الامة لكن جرحهم لها محامل صحيحة وقد عارضتها تعديل جمع من ثقاة الامة وكذا صرح جمع من النقاد بان حديثه لا ينحط عن درجة الحسن بل صحيح بعض اهل الاستناد فقد قال الذهبي في الكاشف محمد بن اسحق بن يسار ابو بكر وبقا ابو عبد الله المطبلي المدنى الامام صاحب المغازى راى انساب وروى عن عطاء بن طهفة وعنه شعبة والحامدان والسفيان كان ويونس بن بكار وخلق وكان من بحور العلم صدوق وكثير ثب في سعة ما روى واختلف في الاحتجاج وحديثه فوق الحسن وقد صححه جماعة مات سنة احدى وخمسين ومائة وقيل اثنين وخمسين انتهى كلامه وذكر كرام الحافظ فتح الدين محمد الشهير بابن سيد الناس في كتابه حيولى الاثر في تلخيص المغازى السير في ترجمته كلاماً طويلاً واجاب عن جرح الائمة تفصيلاً فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع اليه وتذكر منه كلاماً ملخصاً يقدر الحاجة ليعلم ان عدم قبول حديثه الذي نحن فيه في باب لقراءة يعني حديث عبادة ولكن عدم قبول حديثه في القلتين المخرجه في سندن ابى داود و الترمذى وابن ماجه وغيرهم كما صدر عن الحنفية والمالكية مما لا يخفى عن خمد شامة وقد بسطت ما في حديث القلتين وما عليه مع ذكر المذاهب المختلفة الواقعة في طوارة الماء ونجاسته في بحث الماء من شرح شرح الوكاية السمي بالسعاية ووقفنا الله لاقامه كما وقفنا لبداه

عن كونه محلاً لى وروحاً الروح الاول ان من رواية هذا الحديث محمد بن اسحق صاحب المغازى والسير وهو متكلم فيه وروايته غير معتبرة والجواب عنه انه وان كان متكلماً فيه من جانب كثير من الامة لكن جرحهم لها محامل صحيحة وقد عارضتها تعديل جمع من ثقاة الامة وكذا صرح جمع من النقاد بان حديثه لا ينحط عن درجة الحسن بل صحيح بعض اهل الاستناد فقد قال الذهبي في الكاشف محمد بن اسحق بن يسار ابو بكر وبقا ابو عبد الله المطبلي المدنى الامام صاحب المغازى راى انساب وروى عن عطاء بن طهفة وعنه شعبة والحامدان والسفيان كان ويونس بن بكار وخلق وكان من بحور العلم صدوق وكثير ثب في سعة ما روى واختلف في الاحتجاج وحديثه فوق الحسن وقد صححه جماعة مات سنة احدى وخمسين ومائة وقيل اثنين وخمسين انتهى كلامه وذكر كرام الحافظ فتح الدين محمد الشهير بابن سيد الناس في كتابه حيولى الاثر في تلخيص المغازى السير في ترجمته كلاماً طويلاً واجاب عن جرح الائمة تفصيلاً فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع اليه وتذكر منه كلاماً ملخصاً يقدر الحاجة ليعلم ان عدم قبول حديثه الذي نحن فيه في باب لقراءة يعني حديث عبادة ولكن عدم قبول حديثه في القلتين المخرجه في سندن ابى داود و الترمذى وابن ماجه وغيرهم كما صدر عن الحنفية والمالكية مما لا يخفى عن خمد شامة وقد بسطت ما في حديث القلتين وما عليه مع ذكر المذاهب المختلفة الواقعة في طوارة الماء ونجاسته في بحث الماء من شرح شرح الوكاية السمي بالسعاية ووقفنا الله لاقامه كما وقفنا لبداه

عن كونه محلاً لى وروحاً الروح الاول ان من رواية هذا الحديث محمد بن اسحق صاحب المغازى والسير وهو متكلم فيه وروايته غير معتبرة والجواب عنه انه وان كان متكلماً فيه من جانب كثير من الامة لكن جرحهم لها محامل صحيحة وقد عارضتها تعديل جمع من ثقاة الامة وكذا صرح جمع من النقاد بان حديثه لا ينحط عن درجة الحسن بل صحيح بعض اهل الاستناد فقد قال الذهبي في الكاشف محمد بن اسحق بن يسار ابو بكر وبقا ابو عبد الله المطبلي المدنى الامام صاحب المغازى راى انساب وروى عن عطاء بن طهفة وعنه شعبة والحامدان والسفيان كان ويونس بن بكار وخلق وكان من بحور العلم صدوق وكثير ثب في سعة ما روى واختلف في الاحتجاج وحديثه فوق الحسن وقد صححه جماعة مات سنة احدى وخمسين ومائة وقيل اثنين وخمسين انتهى كلامه وذكر كرام الحافظ فتح الدين محمد الشهير بابن سيد الناس في كتابه حيولى الاثر في تلخيص المغازى السير في ترجمته كلاماً طويلاً واجاب عن جرح الائمة تفصيلاً فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع اليه وتذكر منه كلاماً ملخصاً يقدر الحاجة ليعلم ان عدم قبول حديثه الذي نحن فيه في باب لقراءة يعني حديث عبادة ولكن عدم قبول حديثه في القلتين المخرجه في سندن ابى داود و الترمذى وابن ماجه وغيرهم كما صدر عن الحنفية والمالكية مما لا يخفى عن خمد شامة وقد بسطت ما في حديث القلتين وما عليه مع ذكر المذاهب المختلفة الواقعة في طوارة الماء ونجاسته في بحث الماء من شرح شرح الوكاية السمي بالسعاية ووقفنا الله لاقامه كما وقفنا لبداه

قال بن سيّد الناس هو محمد بن اسحق بن يسار المديني مولى قيس بن  
 مخزومة بن المطلب بن عبد مناف ابويكر قليل ابو عبد الله رأى انسا وسعيد  
 ابن المسيّب وسمع القاسم بن محمد بن ابي بكر وابان بن عثمان ومحمد بن علي  
 ابن الحسين واباسم بن عبد الرحمن بن عوف وناقصا مولى ابن عمر  
 والزهرى وغيرهم وحدث عنه ائمة العلماء منهم يحيى بن سعيد  
 الانصارى وسفيان الثوري وابن جريح وشعبة والحمادان وابراهيم  
 ابن سعد وشريك بن عبد الله النخعي وسفيان بن عيينة ومن بعدهم  
 ذكر ابن المديني عن سفيان بن عيينة انه سمع ابن شهاب يقول لا يزال  
 بالمدينة علما يبقّى هذا يعني ابن اسحق وروى ابن ابي ذئب عن الزهرى  
 انه رآه مقبلا فقال لا يزال بالبحر اعلم كثيرا من هذا الاحول بين  
 اظهرهم وقال ابن علية سمعت شعبة يقول محمد بن اسحق صدوق في  
 الحديث ومن رواية يونس بن بكير عن شعبة محمد بن اسحق امير  
 الحمد ثين فليل لم قال لحفظه وقال ابن ابي خيثمة نا ابن المنذر عن  
 ابن عيينة انه قال ما يقول اصحابي في محمد بن اسحق قلت يقولون  
 انه كذاب فقال لا تقل لك وقال ابن المديني سمعت سفيان بن  
 عيينة سئل عن محمد بن اسحق فليل له ولم يرو اهل المدينة عنه  
 فقال جالسته منذ بضع وسبعين سنة وما يتهم احد من  
 اهل المدينة ولا يقولون فيه شيئا وسئل ابو زرعة عنه فقال من  
 تكلم في محمد بن اسحق هو صدوق وقال ابو حاتم يكتب حديثه قال  
 ابن ابي خيثمة نا هارون بن معروف قال سمعت ابا معاوية يقول  
 كان ابن اسحق من احفظ الناس وقال ابو زرعة قد اجمع الكبراء

من اهل العلم على الاخذ عنه منهم شعبة وسفيان والحمادان وابراهيم  
وابراهيم بن سعد وروى عنه من الاكابر يزيد بن جبيب وقل اختبه  
اهل الحديث فرواه صدوقا خيرا مع مدح ابن شهاب له وقال  
ابراهيم بن يعقوب الناس يشتهرون حديثه وكان يرمى بغير نوع من  
البدع وقال ابن عمير كان يرمى بالتدريج وكان ابعدا للناس وقال  
البخاري ينبغي ان يكون له الف حديث ينفر بها لا يشا ركه فيها احد  
وقال عن ابن المديني عن سفيان ما رأيت احدا منهم محمد بن اسحق  
وقال ابراهيم الحارثي قال مصعب بن نويرة يطعنون عليه بشئ من غير حجة  
الحديث وقال شعبة هو امير المؤمنين في الحديث وروى يحيى بن آدم  
قال نا ابو شهاب قال قال لي شعبة بن الحجاج عليك بالحق ابن طاهر  
ومحمد بن اسحق وقال يعقوب بن شيبة سألت ابن المديني كيف حدث  
محمد بن اسحق أصحح فقال نعم عندي صحيح قلت له فكلام مالك قال  
لم يحج الساء ولم يعرفه ثم قال علي بن المديني ابن اسحق اى شئ حدث  
عنه بالمدينة قلت له فهاشام بن عروة قد تكلم فيه فقال الذي قال  
هاشام ليس بحجة له دخل على امرأته وهو غلام فسمه منها وسمه  
علي بن المديني يقول ان حديث اسحق ليتبين فيه الصدق وقال  
البخاري ما رأيت علي بن المديني يحكي حديثه وقال نظرت في كتابه فوجدت  
عليه الاحاديث منكرين وقال العجلي محمد بن اسحق ثقة وروى الفضل  
ابن غسان عن يحيى بن معين انه ثبت في الحديث وقال يعقوب بن  
شاذان سألت ابن معين عنه افى نفسك شئ من صدقه قال لا هو  
صدوق وروى ابن ابي خيثمة عن يحيى بن اسحق قال لا اثر

سألت أحمد بن حنبل عنه فقال هو حسن الحديث وقال ابن المديني  
قلت لسفيان كان ابن اسحق جالساً فاطمة بنت المنذر فقال اخبرني  
انها حدثته وانه دخل عليها وفاطمة هذا زوج هشام بن عروة وكان  
هشام ينكر على ابن اسحق روايته عنها ويقول لقد دخلت بها وهي  
بنت تسع سنين وماراها مخلوق حتى لحقت بالله انهم ملخصاً  
ثم ذكر ابن سيلا الناس الجرح والواقعة واجاب عن جميعها بالاجوبة  
شافعية فقال رويناه عن يعقوب بن شيبه قال سمعت محمد بن عبد الله بن  
ثوير ذكر ابن اسحق فقال اذا حدث عن سماع منه من المعروفين  
فهو حسن الحديث صدوق ويحدث عن الجمهورين احاديث باطلة  
وقال ابو موسى محمد بن المثنى سمعت يحيى القطان يحدث عن ابن اسحق  
فقلت يا ابا عبد الله ما احسن هذا القصص الذي يروي بها محمد بن  
اسحق فتبسم الي متعجباً وروى ابن معين عن يحيى القطان انه كان  
لا يرضى محمد بن اسحق ولا يحدث عنه وقال عبد الله بن احمد كان ابى  
يتنبه حديثه ويكتبه كثيراً بالعلو والنزول يخرجاه في السند وما رأيت  
يتقى حديثه فقليل له يحتج به قال لم يكن يحتج به في السنن وقيل لاحد  
يا ابا عبد الله اذا تفرع بحديث تقبله قال لا والله اني رأيت يحدث عن  
جماعة بالحدِيث الواحد ولا يفصل بين كلام ذا من كلام ذا وقال  
ابن المديني مرة صاحباً لم يسمه وروى الميموني عن ابن معين ضعيف  
وروى عنه غيره ليس بذلك وروى الدوري عنه ثقة لكنه ليس بحجة  
وقال ابو زرعة عبد الرحمن بن عمر قلت ليحيى بن معين وذكرت له الحجة  
فقلت محمد بن اسحق منهم فقال انما كان ثقة وانما الحجة عبيد الله بن عمر

وما لك بن انس وذكر قومًا آخرين وقال احمد بن الزهير مثل يحيى بن  
معين عنه مرة فقال ليس بذلك ضعيفًا وسهت مرة اخرى يقول هو  
عندي ستقيم ليس بالقوى وقال لنسائي ليس بالقوى وقال البرقاني  
سألت الدارقطني عن محمد بن اسحق بن يسار وعن ابيه فقال لا يحتج بهما  
وانما يعتبر بهما وروى ابوداؤد عن حماد بن سلمة قال لولا الاضطراب ما  
حدثت عن محمد بن اسحق وقال احمد قال مالك وذكره فقال دجال  
من الدجاجلة وروى الهيثم بن خلف الدوسي حدثنا احمد بن ابراهيم  
نا ابوداؤد صاحب الطيالسة حدثني من سمع هشام بن عروة وقيل له  
ان ابن اسحق يحدث بكذا وكذا عن فاطمة فقال كذب الخبيث وروى  
القطان عن هشام انه ذكره فقال عدوا له الكذاب يروى من امرأتي  
اين رآها وقال مالك كذاب وقال ابن ادريس قلت لما لك وذكر المخاز  
فقلت قال محمد بن اسحق انا بيطارها فقال نحن نفيناها عن المدينة  
وقال مكي بن ابراهيم جلست الى محمد بن اسحق فكان يخضب بالسواد  
فذكر احاديث في الصفة فلم اعد اليه وقال تركت حديثه وقد سمعت  
منه بالروى عشرين مجلسًا وروى الساجي عن المفضل بن غسان حضر  
يزيد بن هارون وهو يحدث بالبقيع وعنده ناس من اهل المدينة <sup>يسمون</sup>  
منه حتى حدثهم عن محمد بن اسحق فامسكوا وقالوا لا نتحدثنا عنه نحن  
به فذهب يزيد يما وبهم فلم يقبلوا وقال ابوداؤد سمعت اسد بن حنبل  
ذكره فقال كان رجلاً يشتم الحديث فيأخذ كسباً للناس فيضعها في ثوبه  
وقال احمد كان يدلس وقال ابو عبد الله قدم محمد بن اسحق الى بغداد فكا  
لا يبالى بمحكي عن الكلب في غيره وقال ليس بحجة وقال لفراس كنا عند <sup>هيب</sup>

بن جرير قال تصرفنا من عنده في رواية يحيى القطان فقال بن كنتم فقال كتبنا  
عند وهب بن جرير يعني نقرأ عليه كتاب المغازي عن ابيه عن ابن اسحق  
فقال تنصرفون من عنده بكذا بكثير وقال عباس الدوري سمعت  
احمد بن حنبل وذكر بن اسحق فقال ما في المغازي واشباهه فيكتب  
واما في المحال والسيرام فيحتاج الى مثل هذا او مديده وضم اصابعه  
وروى الاثر عن احمد كان كثيرا للتدليس جدا الحسن حديثه عنده  
ما قال اخبرني وسمعت وعن ابن معين ما احب ان احته به في الفرائض  
وقال ابن ابي حاتم ليس بالقوى ضعيف الحديث وهو احيى الى من افهم  
ابن سعيد يكتب حديثه وقال سليمان التيمي كذاب وقال يحيى القطان  
ما تركت حديثه الا انه اشهد انه كذاب وقال يحيى بن سعيد قال لي  
وهيب بن خالد انه كذاب قلت لوهيب ما يدريك قال قال لي مالك  
اشهد انه كذاب قلت لمالك ما يدريك انه كذاب قال قال لي هشام بن  
عروة اشهد انه كذاب قلت له هشام ما يدريك قال حدث عن امرأتى  
فاطمة بنت محمد بن النضر قال يحيى عن هذا المخرج اما ما روي  
من التدليس القدر والتشيع فلا يوجب رد روايته ولا يوقع فيها  
كثير وهن واما التدليس فمنه القادر في العدالة وغيره ولا يعمل  
ما وقع ههنا من مطلق التدليس على التدليس المقيد وكذلك القدر  
والتشيع لا يوجب الرد الا بضميمة اخرى ولم نجد هاهنا واما قول بن  
ابن ابراهيم انه ترك حديثه فقد علق ذلك بانه سمعه يحدث باحاديث  
في الصفات فنفر منه وليس في ذلك كبير امر فقد ترخص قوم من  
السلف في رواية المشكل من ذلك وما يحتاج الى تأويله واما المنحصر



عن يزيد بن هارون اظم اسكو احين حدث عنه فليس فيه ذكر  
 لمقتضى الامساك واذا لم يذكر لم يبق الا ان يحول الظن فيه وليس لنا  
 ان نعارض عدالة منقولة بما قد ينظر جرحا واما ترك يحيى القطان  
 حديثه فقد ذكرنا السبب في ذلك وتكذيبه اياه ورايته من وهيب  
 ابن خالد عن مالك عن هشام فهو ومن فوفه في هذا الاسناد تبع هشام  
 وليس بعيد من ان يكون ذلك هو المنفرد بالمدنية عنه في الخبر  
 السابق عن يزيد بن هارون وقد تقدم الجواب عن قول هشام في عن  
 احمد وعلى المدنى بما فيه معنى واما قول ابن غير انه يحدث على الجرح  
 الخ فالويل ينقل وثيقه وتعديله لتردد الامر في التهمة بهابيه وبين  
 من نقلها عنه واما مع التوثيق والتعديل فالجرح فيها على الجمهورين  
 لا عليه واما الطعن على المعالم بروايته عن الجمهورين فقريب قد حل ذلك  
 عن سفيان الثوري وغيره واكثر ما فيه التفريق بين بعض حديثه وبعض  
 حديثه فيروى ما رواه عن الجمهورين ويقبل ما حمله عن المعروفين واما قول  
 احمد يحدث عن جماعة بالحديث الواحد لا يفصل كلامه من كلام  
 ذا فقد تتحل لفاظ الجماعة وعلى تقدير عدم الاتحاد فقد يتحل المعنى  
 رويناه عن وثلة بن الاسقع قال اذا حدثتكم على المعنى فحسبكم واما قوله  
 كان يشتم الحديث الخ فلا يتم الجرح بذلك حتى ينتفى ان يكون مستمرا  
 وثبت ان يكون حدث بها ثم نظر بعد ذلك في كيفية الاخبار فان كان  
 بالفاظ لا تقتضى السماع تصريحا فحكمه حكم المدلسين وان كان يروى  
 ذلك عنهم مصرحا فهذا كذب صراح لا يحسن الحمل عليه الا اذا لم نجد  
 للاسلام مخرجا واما قوله لا يباين من يحكى عن الكلبي وغيره فهو ايضا

[illegible][illegible]

قاله ليس مما يخرج به الانسان وذلك ان التابعين كالاسود وعلقمة  
 سبهوا من عايشة من غير ان ينظروا اليها بل سبهوا صوتها وكذلك  
 ابن اسحق يسهم من فاطمة والسترينها مسبل فاما مالك فان كان  
 ذلك منه مرة واحدة ثم عاد له الى ما يجب وذلك لانه لم يكن ليحيا  
 احدا علم بانساب الناس ايامهم من ابن اسحق وكان يزعم ان مالك  
 من مواليه واصبح وكان مالك يزعم انه من انفسها فوقهم بينه وبين  
 مغاوضة فلما صنعت مالك الموطا قال ابن اسحق اشقوني به فانا بيطا  
 فقتل ذلك مالكا فقال هذا دجال من الدجاجلة يروى عن اليهود  
 وكان بينهما ما يكون بين الناس حتى عزم ابن اسحق الخروج الى العراق  
 فتصالحا واعطاه عند الوداع خمسين دينارا ولم يكن ينكر مالك  
 عليه من اجل الحديث انما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي صلى  
 الله عليه وسلم من اولاد اليهود الذين اسلموا وحفظوا قصة الجياد  
 قريظة وتقصير وما اشبه ذلك من الغرائب عن اسلافهم كان يتشبه  
 هذا منهم ليعلم ذلك من غير ان يجهل بهم كان مالك لا يري الرواية الا  
 عن متفقين ضد وقا انتهى قد استشهد يا ابن اسحق البخاري واخرج له  
 مسلم متابعة واختار ابو الحسن بن القطان في كلامه له ان يكون حديثا  
 من بابي الحسن لاختلاف الناس فيه واما روايته عن فاطمة فالحديث  
 الذي من اجله وقع الكلام في ابن اسحق روايته عن فاطمة حتى قال  
 هشام انه كذابي وتبعه في ذلك مالك وتبعه يحيى بن سعيد وتابعوا  
 بعدهم تقليدا لهم حديثا فلتقصه ولتضم ما لم ترو لتصل فيه وقد  
 روينا من حديثه عنها غير ذلك انتهى ملتقطا وفي كتاب الترغيب والترهيب



في المرقاة تحت هذا الحديث قال ابن مالك ذهب لشافعي الى ان  
 الماموم يقرأ الفاتحة خلف الامام قلنا هذا محمول على الابتداء  
 قلت تمام محتاج الى معرفة تاريخ بعد المنع من قراءة الفاتحة  
 بخصوصها انتهى **الوجه الثالث** انه منسوخ بحديث ابي هريرة  
 الذي فيه ان الصحابة تركوا القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في ما يحرم فيه وقد مر ذكره كما قال علي القاري في المرقاة تحت حديث  
 ابي هريرة عند قوله فاتحة الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انه ظاهرة الاطلاق الشامل للسرا والجمهور والفاخرة وغيرها  
 ولعل هذا هو الناسخ لما تقدم لان ابا هريرة متأخر الاسلام انتهى  
 وفيه ومن ظاهرهما **أو** لان النسوخ لا يثبت باحتمال ومجرد  
 احتمال النسوخ لا يبطل الاستدلال على ما هو مبسوط في موضعه وتكون  
 حديث عباد منسوخا بخبر ابي هريرة مجرد احتمال ليس له سند  
 يستند به فيحتمل ان يكون هو الناسخ ويكون خبر الترك منسوخا  
 به واما الاستشهاد بان ابا هريرة متأخر الاسلام فباطل عند اعلام  
 لما تقر في مداركهم وثبت في اصولهم ان تأخر اسلام الراوي لا يدل  
 على تأخر خبره المروي يجوز ان يكون سماع الواقعة المتقدمة من صحابي  
 مقدم فراه من غير ذكره الا ان يوجد ما يدل على حضوره وشركته  
 ومشاهدته ونظيره حديث طلحة بن علي ان رجلا سأل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن رجل من ذكره أيتوضأ فقتل هل هو الا  
 بضعة منك المروي في سنن ابن ماجه والنسائي والترمذي في ابواب  
 وغيرهم بالفاظ متقاربة مع حديث ابي هريرة مرفوعا اذا فضل احدكم

والتواضع واللين في القول والخلق الحسن

[illegible]

الاتفاق لامل التضاد انتهى والمسئلة مبسوطه في رسالتنا الجويه  
 الفاضلة للرسالة العشرة الكاملة **فان قلت** هذا انما يستقيم  
 على مسلك المحذنين والشافعية الذين يقدمون الجهم على النسخ  
 لا على مسلك الخفية فافهم كراهة المتعارضين ان علم المتأخر المتقدم  
 منها صير الى النسخ والا فالترجيح ان امكن والا فالجهم بقدر الامكان  
 فقد مو النسخ على الجهم لا الجهم على النسخ **قلت** هب ولكنهم انما  
 يصيرون الى نسخ اذا علم المتأخر المتقدم وعلم ذلك فيما نحن  
 فيه غير مسلم **واما** ثالثا فلا نليس في خبر ابي هريرة ما يفيد ترك  
 فاتحة الكتاب ايضا نصا مرفوعا بل هو موقوف على ابي هريرة او على  
 من بعده وترك الفاتحة ليس الا ما يدل عليه ظاهره واطلاقه وقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة في صلوة الصبح لا تفعلوا  
 الا بفاتحة الكتاب الخ مرفوع نص قد سبق لا جازة قراءة الفاتحة خلف الامام في  
 الجهر فيجب تقديمه والعمل به لكون المرفوع اقوى من غير المرفوع والنص  
 اقوى من الظاهر الذي هو دون النص كما هو مفصل في كتب الاصول  
 فكيف يمكن دعوى نسخ الاقوى بالادنى من غير حجة مثبتة **واما**  
 رابعا فلا ن خبر ابي هريرة لو كان ناسخا لحديث عبادة لكان  
 ابو هريرة اعلم به ولم يفتم بخلافه مع انه ائتم بقوله اقرا بها في  
 نفسك بخلافه كما مر كراهة الوجه الرابع ان حديث عبادة  
 ليس لا خبر الاحاد وخبر الاحاد اذا خالف الالة القطعية يجرى بوثقه  
 بالقطعية وههنا وقع هذا الخبر مخالفا لقوله تعالى واذا قرأ القرآن  
 فاستمعوا له وانصتوا فيرد ويؤخذ بالآية وفيه ان هذا الاسناد

الحقاني



امام الکلام

معر غيث الغمام

احدهما بمنزلة التابع اولاً ففي الصورة الاولى معارضة ولا ترجيح في الثانية  
 معارضة مع ترجيح في الثالثة لا معارضة حقيقة وحكم الصوتين الاختصاص  
 بالاقوى ويتراءى بالاضحة لكونه في حكم العدم بالنسبة الى الاقوى  
 واما الصورة الاولى اعني تعارض الدليلين المتساويين في القوس سواء  
 تساوى في العدد كالتعارض بين آية وآية او كالتعارض بين آية و  
 آيتين او سنة وسنتين فان ذلك ايضاً من قبيل المتساويين  
 اذ لا ترجيح ولا قوة لكثرة الادلة فحلها انه ان كان التعارض بين قسيتين  
 يعمل بآيةها شاء وان كان بين آيتين او قراآتين او سنتين قوليتين  
 او فعليتين او مختلفين او آية وسنة في قوتها كالمشهور المتواتر فان  
 علم المتأخر منها فناسخ اذ لو يصلح المتأخرنا نسخاً كخبر الواحد المتأخر  
 عن الثاني والسنة المشهورة فهو ليس من قبيل تعارض لتساوي بل  
 المتقدم راجح والا فان امكن الجمع بينهما باعتبار خلاص من الحكم او  
 الزمان فذاك والا يترك العمل بالدليلين انتهى في تحرير الاصول حكمه  
 للنسخ ان علم المتأخر والا ترجيح ثم الجمع انتهى اذا عرفت هذا فنقول  
 لوجوب الرابع المذكور ان لم يستقر على اصول الشافعية فلا يكون حجماً  
 لازماً لكون العام عندهم ظنياً يجب تخصيصه بالخبر وان كان ظنياً  
 لكنه يستقيم على طريق الخفية قطعاً فيكون وجوهاً تحقيقاً دافعاً  
 لانهم يقدّمون الترجيح على الجمع فيجسمون بترك الضعيف في مقابلة  
 لقوى ولا يقبلون خبر الاحاد المخالف للقطعي سواء امكن الجمع بينهما  
 ولم يكتن قلت كون الترجيح مقدماً على الجمع عندهم ليس متفقاً  
 فان منهم من ذهب الى عكسه وهو الاوجه الموجه ثم ذهب الى تقدّم

[illegible]

لا يقول بترك المرحوم بالكلية بل يحمله حتى الواسع على المحامل  
الصحيحة **قال البخاري** في شرح المنتهى الجسام خبر الواحدان ورد  
فقال انصر الكتاب ان امكن تاويله من غير تعسف يقبل علم التأويل  
الصحيح وان لم يمكن تاويله لا يتعسف لم يقبل الاطلا لانه لا يمكن قبوله  
من غير تاويل لان النص قطع وخبر الواحد ظني فان خالف خبر الواحد فهو  
الكتاب وظاهره فكذا لك عندنا حتى لا يجزئ تخصيص العموم وسما الظاهر  
على المجاز وعندنا الشافعي عامة الاصوليين يجزئ تخصيص العموم ويروى  
يثبت التعارض بينه وبين ظاهر الكتاب في عموماته واما عند من جعلها  
ظنية من مشائخنا مثل الشيخ ابى منصور ومن تابعه من مشائخ  
سمرقند فيحتال ان يجزئ تخصيصها به والاحمر انه لا يجوز عندهم ايضا  
لان الاحتمال في خبر الواحد فوق الاحتمال في العام والظاهر انهم  
**وقال صاحب التحرير** وقد يقال يقدم الجمع لان الاعمال اول من الاهداء  
لكن الاستقراء على خلافه وكيف وفي تقديمه مخالفة ما اطلق عليه القول  
من تقديم الراجح وتأويل الاحاد عند تقديم الكتاب ليس منه بل هو  
استحسان حثما للتقديم انتهى **قال محمدا علوي الكنوي** في شرحه **فقال**  
انه يقدم الجمع على الترجيح عندنا معشر الحنفية واختاره الشيخ الهادي  
وهو مذهب الشافعية لقولهم الاعمال اول من الاهداء لكن استقر  
اقوال الحنفية بخلافه فافهم يقدمون الراجح فان قلت فما بالهم  
ياولون الاحاد عند معارضة الكتاب مع ان التأويل من الجمع اجاب  
بان تاويل الاحاد عند تقديم الكتاب ليس من تقديم الجمع على الترجيح  
بل هو استحسان منهم يحسن الظن يا راوي حكمه بالتقديم الراجح

ففي الخبرين  
انما هو الجواز  
مؤلف شرح  
البرهان  
بمقتضى الاستدلال  
في المتن  
الاحكام  
في التحقيق  
في القواعد  
غيب الغمام  
امام الكلام

فان تقديم الكتاب حتم ولما كان راوى الخبر بعد لا ياول مرويه ولا يكتفي  
 في الرواية انتهى **اذ عرفت** هذا فتقول تعارض حديث عبادة بالآية  
 يتضمن ان تقدم الآية لكن لا يقتضي ان يهجر الخبر بالكلية مع قوة سنده  
 ووجود شاهد لا فلا بد ان يحتمل على محتمل صحيح لا يكون مخالفا للكتاب  
 والسنة وهو ان يحتمل على قراءة تها في حال السكنة فما بالهم تركوا هذا الخبر  
 بالكلية ولم يحجوا بقراءة الفاتحة ولو في حال السكنة **الا ان يقال**  
 انهم لم يحجوا على هذا المحمل لانهم لم يعرفوا السكتات على الوجه الاكمل لانهم  
 لم تبلغ اليهم تلك الاحاديث الواردة في السكنة او بلغت ولم يحملوها على ما  
 لا يصلح للحجية لكن لا يخفى ان هذا العذر وان امكن من جانبهم لكنه  
 لا يستغنى عنه لانهم لا ينقص من بداهة ثبوت السكنة ترك الخبر المذكور  
 بالكلية **الوجه الخامس** ان حديث عبادة يعارض حديث من  
 كان له امام فقرأه الامام له قراءة وحديث النعمي عن القراءة خلف الامام  
 وغير ذلك مما مر عند ذكر استدلال الحنفية وفيه انه ليس هناك  
 حديث ينصر على النعمي عن قراءة الفاتحة خصوصا حتى يعارض حديث  
 قراءة خاصا بل منها ما هو ادة بالانهم مطلقا وليس سند بذلك  
 فيكون مرجوحا ومنها ما هو ادة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارض  
 حديث عبادة اذ حصل على اجازة القراءة خلف الامام **وايضاً** حديث  
 عبادة نص في قراءة الفاتحة خلف الامام واحاديث الترك والنهي لا تدل  
 على تركها نظراً بل ظاهراً وتقدم النص على الظاهر عند تعارضهما  
 منصوص في كتب الاعلام **الوجه السادس** هو اقوى الوجوه  
 الملزمة لمن تمسك بحديث عبادة لفرضية الفاتحة خلف الامة

٨٠٨  
 في  
 بيان  
 ما  
 مر

في  
 بيان  
 ما  
 مر

ان المستدل على كون قراءة الفاتحة ركعة لا يكمل صلته حتى يكمل مؤتمرا  
 بهذا الحديث لا ينبغي انما ان يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا  
 الا بفاتحة الكتاب بقوله فان لا صلوة لمن لم يقرأ بها وكل منها لا يخرج عن شيء  
 اما الثاني فلان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بها نظير قوله لا صلوة الا  
 بفاتحة الكتاب وقوله لا صلوة لمن لم يقرأ بأمر القرآن وغير ذلك من  
 الاخبار التي استند بها الشافعية على ركنية الفاتحة وتستطلع على الله  
 لا يصححها اثبات ما ادعوه بل غاية ما ثبت بها الوجوب بالمعنى المصطلح  
 لا الركنية واما الاول فلانه قد تقر في كتب الاصول ان الاستثناء عن  
 حكم يدل على نقيضه فحسب لادلالة له على زيادة حكمه وقوله صلى الله  
 عليه وسلم لا تفعلوا فهو عن القراءة خلف الامة في الجهرية واستثناء  
 قراءة الفاتحة يدل على عدم النهي عن قراءة الفاتحة يعني عدم كراهتها  
 ووجوبها ولا دلالة له بوجه من الوجوه على ركنية الفاتحة او وجوبها فان  
 ثبت بدليل آخر ذلك امر آخر فلا دلالة لهذا الحديث على ما راموا منه  
 من اثبات الركنية فان قالوا قل تعليقه بقوله فانه لا صلوة الا  
 على ذلك قلنا له فيه ما سبق ذكره الوجه السابع لو سلمت لالت  
 حديث عبادة على الفرضية لعارضها حديث قراءة الامام قراءة له  
 الدال على كفاية مطلق القراءة وادعاءنا متساقطا وكذا الاحاديث الكثيرة  
 ان سلمت لالتها على الفرضية فلا تثبت شيء منها الركنية فان قيل  
 هذه الاحاديث قوية وطرق ذلك الحديث معلولة قلنا الكلام في  
 بعض هذه الاحاديث كحديث عبادة ليس بدون من الكلام في حديث  
 الكفاية مع ان بعض طرقها على ما يصحح للحجية فلا ينحط عن درجة

المعارضة فان قيل نحن نحل ذلك الحديث على ما عدا الفاتحة  
 بين الاخبار المتعارضة قلنا الجهم غير متعين بهذا بل يمكن ان يحيل  
 على اطلاقه وتثبت به الكفاية وحديث عبادة على اجازة قراءة الفاتحة  
 لا على الركنية كما هو حاصل جميع الآثار المتخالفة فلا بد من بيان مرجح يرجح  
 الذي ذكره على الاحتمال الذي ذكرناه فان قيل هو دلالة هذه الآثار  
 على الغرضية مطلقا لكل مصطلح ولو موثقا قلنا هذا عين المتنازع فيه  
 وليس له سند يعتد به فان قيل هو ان حديث عبادة نقص في الزام  
 قراءة الفاتحة وذلك الحديث ليس ينص بل ظاهرة كفاية الفاتحة  
 والنص مقدم على الظاهر قلنا هذا غير ظاهر فان كون حديث عبادة  
 نشأ في اجازة قراءة الفاتحة وسلم واما كونه نصا في الزام فغير مسلم  
**الوجه الثامن** ان حديث عبادة قد عارضه غيره فلا بد ان ينسب  
 كل منهما ويرجع الى آثار الصحابة الموافقة لاحدهما كما هو المقرر في الاصول  
 انه اذا تعارضت الايتان يصار الى السنة واذا تعارض الحديثان يصار  
 الى قول الصحابة فوجدنا ان جميعا عظيمهما منهم كان يترك القراءة خلف  
 الامام ويفتي بكفاية قراءة الامام من دون وجوب الفاتحة او الركنية  
 وهذا ابن عمر وشدة اتباعه لآثار النبي صلى الله عليه وسلم واقواله و  
 افعاله وعاداته كان ممن يترك القراءة وفيه آثار اولها ان التماقط و  
 الرجوع الى آثار الصحابة انما يختار عند تعذر الرجوع وهو مظهرنا في خبر  
 جابر وغيره وثانيها ان آثار الصحابة ايضا مختلفة فلو كانا وجه  
 ترجيح آثار التاركين على آثار المجوزين **الوجه التاسع** انه قد تقر  
 في الاصول ان الحديثين اذا تخالفا ولم يمكن المصير الى آثار الصحابة

الوجه الثامن من عدم ما عليه

الوجه التاسع من عدم ما عليه

[illegible][illegible]



بآمر القرآن فلا صلوة له وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير حديث  
 عبادة لا صلوة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب متفق عليه وفي رواية لمسلم ابن ابي  
 وابن حبان بن ياقف صاعدا قال ابن حبان تقدم بها معمر بن الزهري واعلمها  
 البخاري في جزء القراءة ورواه الدارقطني بلغظ لا يجزى صلوة الا ان يقرأ  
 الرجل فيها بآمر القرآن وصححه ابن القطان ورواه ابن خزيمة وابن حبان بهذا  
 اللفظ من حديث ابي هريرة وفيه قلت ان كنت خلفا لا ما قال فاخذ بيدي  
 وقال قرأها في نفسي وروى الحاكم من طريق شبيب عن ابن عيينة عن الزهري  
 عن شمعون عن عبادة مرفوعا أم القرآن غرض عن غيرها وليس غيبها عوضا منها  
 قال وله شواهد فسادها انتهى وفيه أيضا حديث ابي سعيد امرنا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة ذكره ابن الجوزي  
 في التحقيق فقال روى صحيحنا من حديث عبادة وابي سعيد قال لا ذكره  
 قال وما عرفت هذا الحديث وعزاه غيري الى رواية اسمعيل بن سعيد الشافعي  
 قال ابن عبد الحكم في رواة اسمعيل هذا وهو صاحب الامام احمد من حديثهما  
 بهذا اللفظ وفي سنن ابن ماجه معناه من حديث ابي سعيد اسناد ضعيف  
 ولا يداو من طريق همام عن قتادة عن ابي نصر عن ابي سعيد عن النبي  
 اسناد صحيح انتهى وذكر الحافظ ابن حجر في نتائج الافكار لتخيرهم احاديثا ذكرها  
 بسند الى ابن خزيمة فاحمد بن يحيى لذهلي واوس بن جريثا شعبة عن العلاء  
 ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 لا تجزى صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب قلت فان كنت خلفا لا ما قال  
 بيدي قال قرأها في نفسي فافسح قال هكذا اخبره ابن حبان عن  
 ابن خزيمة بهذا الاسناد وقال لم يقل احد عن العلاء في هذا الحديث



لا تجزى صلوة الاشعبة ولا عنه الا وهب بن جريح قلت رواه عن العلاء  
مالك ابن جريح ورع بن القاسم وابن عيينة والداود بن عيسى وعبد العزيز  
ابن ابي حازم واسماعيل بن جعفر ابواويس في اختلافوا في شيخهم العلاء فقال  
مالك ابن جريح عن العلاء عن ابيه السائب عن ابي هريرة وقال الساقون عن  
العلاء عن ابي هريرة وجمعه بينهما ابواويس فقال عن العلاء حدثني ابوالشفا  
مولى مشام بن زهرة وكان جليسين لابي هريرة عن ابي هريرة وانفقوا  
كلهم على سياق المتن بلفظ كل صلوة لا يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خارجة  
فهي خارجة قلت فاني حيانا اكون وراي الامام فاخذ بيدي قال قربوا في  
نفسك يا فارسي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال  
الله قسمت الصلوة بيني وبين عبد علي الحديث ومنهم من اختصر آخره  
مسلم والبخاري في خلق افعال العباد وابوداود والنسائي كلهم من طريق  
مالك ومسلم ايضا وابن ماجة من طريق ابن عيينة ومسلم ايضا  
والترمذي من طريق ابي اويس وذكر الترمذي عنه  
فصح انه عند العلاء عن ابيه وعن ابيه السائب فاود تارة وجمعه اخرى  
وتبين بهذا ان شعبة خالف الجميع في سياق المتن وان القائل فاخذ بيدي  
هو الراوي عن ابي هريرة والاخذوا ابو هريرة بخلاف ما يقتضيه ظاهر  
رواية شعبة انتهى قال ايضا فيه عند قول النور في لادكار في الصحيحين  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوات الا بفاتحة الكتاب الخ قلت  
لما هذا اللفظ في الصحيحين لا في احدهما والذي فيها حديث عبادة  
لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب انتهى ثم استدل بسندنا الى الحافظ ابي بكر  
ابن ابراهيم الاسمعيلى ناظران بن موسى من اصل كتابه ناظر العباس بن الوليد

الذي روىنا عن ابن عيينة عن ابن هري عن محمود عن عباد قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلوة من لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب هكذا أخرجه  
 الاسماعيل في مستخرجيه على صحيح البخاري في شيوخه من الحفاظ الثقات وشيخ  
 شيخنا العباس بن النسي من شيوخ البخاري وقد تابعه على هذا اللفظ زياد بن  
 الطوسي من شيوخ البخاري ايضا أخرجه الدارقطني عن يحيى بن محمد بن صالح  
 هو من ثبات الحفاظ ناسوا بن عبد الله الغنوي وزياد بن ايوب سعيد بن  
 عبد الرحمن قالوا لنا سفيان بن عيينة وذكره باللفظ الاول ثم قال في رواية  
 زياد بن ايوب لا تجزى صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ثم كمله وفي رواية  
 في تخريج احاديث الهداية لابن حجر عن عباد سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة الكتاب آيتين من القرآن أخرجه الطبراني  
 وأخرجه ابن عدي من حديث عمران بن حصين مثله لكنه باللفظ لا يجزى  
 وزاد آيتين فصاعدا وعن ابن عمر رفعه لا تجزى المكتوبة الا بفاتحة الكتاب  
 وثلاث آيات فصاعدا أخرجه ابن عدي وعن ابن مسعود رفعه لا تجزى صلوة  
 لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب شيء منها أخرجه ابو نعيم في ترجمة ابراهيم بن ايوب  
 من تاريخ اصبهان وعن ابى هريرة ان لم ترد على القرآن اجزأت وان زدت  
 فهو خير أخرجه البخاري وهو موقوف انتم ملخص وقال العيني في البداية والنهاية  
 وابن ماجه من حديث ابى سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مفتاح الصلوة الطهور وتحميمها والتكبير وتحليلها التسليم والصلوة لمن  
 لا يقرأ بأحمد لله وسورة في فريضة وغيرها هذا لفظ الترمذي واقتصر ابن  
 علي قول لا صلوة وسكت عنه الترمذي وهو معلول بابي سفيان فتال  
 عبد الحق في احكامه لا يصح هذا الحديث من اجله ورواه ابن ابي شيبة

واسحق بن راهويه في مسندهما والطبراني في مسند الشاميين من حديث  
 ابي نصر عن ابي سعيد لا صلوة الا بآء القرآن ومعها غيرهما وقرأه ابن حبان  
 بلفظ امر ناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرأ بفاتحة الكتاب ما تيسر  
 وقرأه اسحق بن ابي يعلى في مسندهما قال الدارقطني في علله هذا يرويه قتادة و  
 ابوسفيان مرفوعا ووقفه ابو نصر هكذا قال صاحب شعبة عنه ورواه  
 عن عثمان بن عمر عن شعبة عن ابي سلمة مرفوعا ولا يصح رفعه من شعبة  
 وقرأه الطبراني في مسند الشاميين من حديث عباد بن سميت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة الكتاب آيتين من القرآن وقرأه  
 ابن عدي من حديث عمران لا تجزى صلوة الا يقرأ فيها فاتحة الكتاب  
 وآيتين فصاعدا وفيه عمر بن يزيد قال ابن عدي ضعيف منكر الحديث  
 وقرأه ابو نعيم في تاريخ اصبهان من حديث ابي مسعود الانصاري مرفوعا  
 لا تجزى صلوة الا يقرأ فيها فاتحة الكتاب شيئا منها انتهى ملخصا هذه  
 مستندات الشافعية ومن وافقهم في الركنية وهي منقسمة الى ثلاثة  
 اقسام احدها ما يحكم بفعل الصلوة بدون الفاتحة باذخالا لا يخرج عن  
 على الصلوة كخير لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب لا صلوة لمن لم يقرأ بآء القرآن  
 وغير ذلك وثانيها ما يحكم بعدم اجزاء الصلوة بدون الفاتحة كحديث  
 لا يجزى من لم يقرأ بفاتحة الكتاب في خوفك وثالثها ما ينبت امر النبي  
 صلى الله عليه وسلم بقرآن الحديث ابي سعيد الخدري ونحو ذلك  
 وقد تنازعت الشافعية بين الشفعية في هذه الاحاديث في مبحثين  
**المبحث الاول** ركنية انشاء التهمة وعدم ركيتها مع قطع النظر عن  
 قراءة المؤتم وعدم قراءته فحتمنا ذاهوليس يمكن تبطل بتركه الصلوة بل هو

٢١٩  
 كتاب الاحاديث المذكورة

ببحث ركنية الشافعية وعدم ركيتها

واجب في السورة يجب بتركها سجد السهو ونقص تركه عمدا فيجب إعادة  
 الصلوة والركن انما هو مقدار آية او ثلث آيات سواء كانت منها او من غيرها  
 وعندهم متعينة للركنية **وهذه** مسألة على جهة مختلف فيها من  
 السلف ان خلف قد ذهب الشافعي مالك واسحق وابو ثور وداود  
 وغيرهم الى ان الفاتحة متعينة للركنية ولا تصح صلاته حتى يقرأ بفاتحة <sup>الركنية</sup>  
 في كل ركعة الا ان الشافعي ذهب الى انه لو ترك من يحسن الفاتحة حرفا واحدا  
 منها بطلت صلاته عمدا كان او نسيها كان لم يحسنها ويحسن غيرها  
 قرأ بعد ما سبع آيات واختله بقول مالك فيمن نسيها في ركعة من صلوة  
 ثلاثية او رباعية فقال مرة لا يعتد بتلك الركعة ويأتي بركعة اخرى  
 بدلها وقال مرة يسجد تسجد السهو وفي صلوة ركعتين تبطل بتركها  
 في ركعة واحدة الا ان يضيف ركعة اخرى وقال الطبري يقرأ بأمر القرآن في  
 كل ركعة فان لم يقرأ بها لم يجز الا مثلها من القرآن عدد آياتها وحروفها  
 وقال ابو حنيفة الفرض اقل ما تيسر هو مقدار آية وقال صاحباه اقله  
 ثلث آيات قصار او آية طويلة كذا ذكره ابن عبد البر في الاستدكار مع  
 بسط بسيط في بيان اختلاف المذاهب في افتراض الفاتحة في كل ركعة  
 او في الاولين فقط وعدم افتراضها من شاء الاطلاع فليرجع اليه  
 المبحث الثاني في قراءة المقتدى الفاتحة وعدم قراءتها فعند الشافعية  
 ومن وافقهم هي فرض وركن له ايضا وعند الحنفية ليس بركن بل  
 ولا واجب ايضا ومن القائلين بالركنية في حق الامام والمنفرد من القليل  
 بها للمؤثر كما حد بن حبل الا انه استحس قراءته المؤثر كما ذكره كل ذلك  
 فيما مر اما النزاع في المبحث الاول فاستدللت الشافعية ومن وافقهم





٢٢٠  
فما بها عجيب جليل  
موجود موجود الاحتمالات  
لا يوجد جليل القابل  
لما هو كذا كذا  
والموجود في قوله الف  
الواردة في قوله الف  
ايضا مشاهد الجليل  
ففي كذا في قوله الف  
الواردة في قوله الف  
الواردة في قوله الف  
الواردة في قوله الف





والثبوت وبه لا يثبت الركن لأن لازمه نسخ الإطلاق بخبر الواحد  
وهو يستلزم تقديراً الظني على القاطع وهو لا يحل فيثبت به  
الوجوب فيما يتركه الفاتحة ولا تفسد وأعلم أن الشافعية  
يشتقون ركنية الفاتحة على معنى الوجوب عندنا فإنهم لا يقولون  
بوجوبها قطعاً بل ظناً غير أنهم لا يخصصون الفرضية والركنية  
بالقطعي فلهذا إن يقولوا بوجوب الوجه المذكور أنا وإن جوزنا  
الزيادة بخبر الواحد لكنها ليست بالركنية فافهمنا فافهمنا قلنا بركنية  
وافترضنا بالمعنى الذي سمي قبح وجوباً فلا زيادة وإنما محل الخلاف  
في التحقيق أن ما تركه مفسد وهو الركن لا يكون إلا باقاً طم قفاً لو  
لأن الصلوة بمحمل مشكك فكل خبرين فيها أمر ولم يقدّر دليل  
على أن مقتضاه ليس من نفس الحقيقة يوجب الركنية وقلنا  
بل يلزم في كل ما أصله قطعي وذلك لأن العبادة ليست سوى  
جملة الأركان فإذا كانت قطعية يلزم في كل أركان قطعية لأنها  
ليست إلا أياها مع الآخر بخلاف ما أصله ظني فإن ثبوت أركانها  
التي هو هو يكون بظني بلا اشكال ولأن الوجوب لما لم يقطع به  
فالفساد بتركه مضمون والصحة القائمة بالمشعر <sup>الصحيح</sup> قطعية فلا يرد  
اليقين إلا بمثله ولا بإبطال الظني القطعي انتهى **ومحالة الصلاة المرام**  
في هذا المقام أنه لا ريب في ثبوت مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم  
وجوه الصلاة على قراءة الفاتحة في الصلوة مع ورود أخبار الأحاد  
بتأكد قراءتها لكن شيء من ذلك لا يوجب الافتراض بالمعنى الذي ذكره  
بل لما ثبت بحجج الأحاديث وضم الآية هو كون مطلق القراءة أدناً

آية او ثلث آيات كنكا وما زاد عليه واجبا وعلك تقننت من  
ههنا جواب استدلال من استدلال ببعض الاحاديث المذكورة  
على تركية ضم السورة وقد نسبها صاحب الهداية الى مالك  
وخداشه العيني بانه غير صحيح لان صاحب الجواهر قال وضم السورة  
الى الفاتحة سنة عند مالك وقال غير المشهور عن مالك جعل القرآن  
كنكا ولم يقل احدا من ضم السورة الى الفاتحة ترك فيما علمته انتهى وقال  
صاحب المحل شرح الموطا قال الجمهور ان ضم السورة بعد الفاتحة سنة  
وبه قال الشافعي مالك احمد واذا عن ابن حبان والقطراني الاجماع على عدم  
وجوب قدر زاد منها وفيه نظر فقد قال ابو حنيفة وصاحبا له انه  
يجب ضم السورة وحده ابن المنذر عن عثمان بن ابي العاصم الهيثمي عن ابن  
قال ابن كنانة المالكى وهو رواية عن احمد وغيره ما فى الصحيحين عن  
ابى هريرة وان لم يزد على أم القرآن اجزاك ومن زاد فهو افضل ولا يخرجه  
عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قام فصلين كعتين يقرأ الفاتحة الكتاب  
واحتج بالحنفية بما رواه النسائى عن عباد بن مرفوعا لاصوات من لم يقرأ  
بفاتحة الكتاب فصاعدا وروى ابن ابى شيبة عن ابن سعيد مرفوعا  
لاصوات من لم يقرأ فى كل ركعة بالحمد لله وسورة فى فريضة وغيرها انتهى  
واما النزاع فى البحث الثانى فالجواب من الحنفية ومن وافقهم  
ان هذه الروايات ليس فيها ما يدل صريحا على لزوم الفاتحة على المؤتم  
بل غاية ما استندوا به هو الاطلاق والامر فيه سهل من غير اغلاط  
فحصلوا على ما عدل المؤتم والقدر فى ذلك هو جابر بن عبد الله حيث قال  
من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن لم يصل الا وراعا الامام محمد بن ابي القاسم الاول

آية اول ثلث آيات ركنا وما زاد عليه واجبا وعلك تقننت من  
 همنا جواب استدلال من استدلال ببعض الاحاديث المذكورة  
 على ركنية ضم السورة وقد نسبها صاحب الهداية الى مالك  
 وخدشها العيني بانه غير صحيح لان صاحب الجواهر قال وضم السورة  
 الى الفاتحة سنة عند مالك وقال غير المشهور عن مالك جعل القرآن  
 ركنا ولم يقل احدان ضم السورة الى الفاتحة ترك فيها علمته انتم وقال  
 صاحب المحلى شرح الموطا قال الجمهور ان ضم السورة بعد الفاتحة سنة  
 وبه قال الشافعي ومالك احمد واذا عن ابن حبان والقرطبي الاجماع على عدم  
 وجوب قدر زاد منها وفيه نظر فقد قال ابو حنيفة وصاحبا له انه  
 يجب ضم السورة وحده ابن المنذر عن عثمان بن ابي العاصم الصماني وبه  
 قال ابن كنانة المالكى وهو رواية عن احمد وبه ما فى الصحيحين عن  
 ابي هريرة وان لم يزد على اقر القرآن اجزاك ومن زاد فهو افضل ولا يخرجه  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم قام فصل ركعتين لم يقرأ الفاتحة الكتاب  
 واحتج بحنفية بما رواه النسائي عن عباد مرفوعا لاصلوا لمن لم يقرأ  
 بفاتحة الكتاب فصاعدا وروى ابن ابى شيبه عن ابن سعيد مرفوعا  
 لاصلوا لمن لم يقرأ فى كل ركعة بالحمد لله وسورة فى فريضة وغيرها انتهى  
 واما النزاع فى البحث الثانى فالجواب من الحنفية ومن وافقهم  
 ان هذه الروايات ليس فيها ما يدل صريحا على الزام الفاتحة على المؤتم  
 بل غاية ما استدلوا به هو الاطلاق والامرفيه سهل من غير اخلاوت  
 يحصلوا على ما عدا المؤتم والقدر في ذلك هو جابرين عبد الله حيث قال  
 من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن لم يصل الا وراء الامام كما فى الفصل الاول

من الباب الاول وكذلك حمله سفيان بن عيينة في حكم نقله عن سنن  
 ابن داود في هذا الفصل فان قلت لا يثبت للعامة من مخصصات  
 قلت مع حديث قراءة الامام قراءة له غيره من الاحاديث السابقة  
 فان قيل تلك احاديث ساقطة غير كافية قلنا القول به ليس لا  
 من الاقوال السابقة لما مر من ان كثيرًا منها صحيحة او حسنة  
 فان قيل هي ليست في درجة هذه الاحاديث في القوة قلنا بعد تسليم  
 ذلك ليس التخصيص بما يأسوء حالًا من تخصيص اطلاق الكتاب  
 بهذه الروايات فاذا جوز ذلك فما بال عدم جواز التخصيص بها فان  
 قيل قد حمل بعض هذه الاحاديث على امور بعض رواياتها من الصحابة  
 كابي هريرة وعبادة وفهم اقوى من فهم غيره قلنا كذلك قد خصها  
 بعض رواياتها من الصحابة فان كان الاستدلال بفهم الصحابة في الكلام  
 مشترك في الزام وان كان بنفس الروايات فهو غير تام فان قيل حدثنا  
 عبادة لا تفعلوا الايام القرآن فانه لاصولة لمن لم يقرأ بها صريح في الزام  
 الفاتحة على المؤثر قلنا نعم هو واضح الروايات التي ذكرتم لكن دلالة  
 على ما هو مطلوبكم غير مسلم لان الاستدلال على الزام ان كان  
 بقوله لا تفعلوا الايام القرآن فهو غير تام لما تقرر في مقعر ان الاستثناء عن  
 النهي لا يدل الا على خروج المستثنى عن حيز المنهي لا على الزامه وركنيته  
 او وجوبه وان كان بقوله فانه لاصولة اخر فهو لا يدل على تركية كذا  
 من الاحاديث السابقة فان قيل فما بال الحنفية استدلوها بنظائر  
 على وجوب الفاتحة ولم يستدلوا به على وجوب خلف الائمة قلنا  
 لما ظهر لهم من الكلام في روايته ووجود معارضاته ولو لا ذلك لقالوا به

اصل الحنفية في الاجابة  
 لعدم جواز تخصيص النكاح  
 فلا يجوز عندنا ان يشترط  
 في تزويجه من غير ان يشترط  
 الا في حالات واما في  
 اصله فلا خلاف  
 او من اجل ان النكاح  
 حديث عاقله وانما في  
 القدر في حال الكسوة  
 والآن على وجه الاستحسان  
 حال الفرض

اللائي قارنوا  
الاجب اللان  
فانها ترو  
فقط من ال  
وال في الس  
من ا ح  
ووجه كل  
الاستدرا  
عن القاب  
فضلا

امام الكلام

مع غيب الغلام

**الفصل الثالث** في استدلال المالكية ومن حدى حدى وهو  
اعلم ان قد وقع بعد عصر الصحابة واجل من اشتهر به منذ هجرته  
هو الامام مالك بن انس على احسن المسالك **وقد** اشار الى ما خذنا  
في موطاه حيث ترجم الباب او كباب القراءة خلف الامام في ما  
لا يجهر فيه الامام وروى فيه حديث ابن هزيمة وقوله اقرأوا في  
نفسك يا فارسي فاشار الى حمله على مؤنة السرية ثم روى فيه اثر  
هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقرأ خلف الامام في ما لا يجهر فيه  
الامام بالقراءة واثرا للقاسم بن محمد بن ابي بكر انه كان يقرأ خلف  
الامام في ما لا يجهر فيه بالامام بالقراءة واثرا لقاسم بن مجيد بن مطعنه كان  
يقرأ خلف الامام في ما لا يجهر فيه الامام بالقراءة ثم ترجم الباب  
باب تراخي القراءة خلف الامام في ما يجهر فيه وروى فيه قول ابن عمر  
اذا صل احدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام واذا صلى وحده  
فليقرأ وحديث ابن هزيمة فانتهى الناس عن القراءة خلف رسول الله  
صل الله عليه وسلم في ما يجهر فيه **وذكر** ابن عبد البر في الاستدلال  
من دلائل مذهبه قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
وحديث واذا قرأ فانصتوا وقال فاين المهرب عن سنة رسول الله  
صل الله عليه وسلم وظاهر كتاب الله انتهى **قد** مر منذ ذكر كل ذلك  
مع ماله وما عليه فلا حاجة الى اعادته **ومر** ايضا كثير من الاحاديث  
والاثر موافقة له وبها الجملة فكل دليل احتجبت به الخفية  
فهو دليل المالكية بجملة على مؤنة الجهرية وما هو صريح منه في مؤنة  
السرية دليل له على عدم وجوب الفاتحة على مؤنة السرية وكل

احتجنت به الشافعية فهو دليل لهم بحمله على مؤثر السرية الا حديث عباد  
فانصرم في الجهرية وهو مشترك للمرد على الفرقين وقد اختلفوا في الجاهل  
**الباب الثالث** في ضبط المذهب الواقعة في هذا البحث المذكور  
في الفصول السابقة اجمالا والاشارة الى دليل كل منها تفصيلا مع  
ترجيح رايه يقبله اصحاب النظر الصحيح على ما اختلفوا في ان قراءة  
الفتا تحت هل هو من الاركان المفروضة كالركوع والسجود والقبلة  
ام ليس له حظ الركنية وعلى تقدير كونه ركنا تبطل بتركه الصلوة هل  
تسقط عند الضرورة كالنسيان وادراك قد من ركوع الامام  
محيث يخاف عند قراءتها فوات الشركة في ركوع الامام وايا ما كان  
هل هو ركن لكل من الامام والمنفرد والمؤتمرا على التواتر فذهب  
مالك واحمد والشافعية وغيرهم الى افتراضها وركنتها لكن الجمهور منهم  
اجموا على انها ساقطة عند الضرورة وتشد بعضهم فقال بعد سقوطها  
عند الضرورة وقد مر دلائل الجمهور وتزيف قول من خالف الجمهور  
ومر ايضا بحديث سقوطها عند النسيان وعدمه وعند الاقتدار عليها  
وعدمه ثم الشافعية منهم ذهب الى كونها ركنا في حق كل من الامام  
والمقتدى والمنفرد ومالك ذهب الى خصوصيته بكلام المنفرد  
وكذا احمد وذهب ابو داود الى الفرق بين مؤثر السرية ومؤثر الجهرية  
وذهب اصحابنا الى انه ليس له حظ من الركنية بل هو واجب للمؤتمرا  
واما في حقه فليس بواجب ايضا بل هو مكروه له في السرية والجهرية  
كلهما اوحرام او مفسد للصلاة او مستحسن في السرية لا في الجهرية  
واما دلائلهم فاستدلوا اصحاب الركنية لكل متصل بهم

الباب الثالث في ضبط المذهب وترجيح بعضها على بعض

الاحاديث الواردة في نفى الصلوة بدونه لكن الجمهور منهم لما وضحت  
لهم دلائل تشهد بسقوطه عند الضرورة قالوا به وانما خصوص  
لما وضحت لهم اخبار رواها شاهدة على كفاية قراءة الامام واختاروا  
تخصيص الموثق مطلقا ومقيدا واستندت اصحاب عدم الكنية  
باحاديث الترك وغيرها من الدلائل الواضحة ثم تفرقوا شيعة  
بحسب ما لاحت لهم الدلائل فثبوت وضعفا وقد ذكرنا كل ذلك  
هنا لاية لكل سالك والذي ظهر بعد الغوص في بحار هذه  
الاختلافات وطرح النظر عن التعسفات والتعصبات هو ان  
شيئا من هذه المشارب ليس بحيث لم يوجد له سند بل وجد  
لكل منها مستند لان بعض الاستناد غير معتمد  
واوهنها واضعفها هو مذهب فساد الصلوة بقراءة الفاتحة  
فاني لم اجد له سنداً صحيحاً قابلاً للاعتماد ودونه طرقنا قد ان غاية  
ما استدل به اصحابه هو التشديدات الواردة من بعض الصحابة  
وهو ليس بهذا الكفاية ما ثبت منه على تقدير صحته وعدم  
جملها على قراءة ماء الفاتحة او القراءة في الجهرية مع قراءة الائمة  
او القراءة بحيث يفوت الانصات ويوجب التشويش على الائمة  
هو كونه مكروهاً ومحرمًا او خلاف سنة وشئ من ذلك لا يجب  
فساداً فليس ارتكاب كل محرم ومكروه او بدعة في الصلوة مبطلاً  
ووجهه صاحب تصدير التنوير في سنة النشر المذكور الذي صنفه  
في الرد على تنوير العينين في رفع اليدين بقوله ليس المأمور داخلا  
في هذا الحكم اى وجوب القاء يده لانه ممنوع عن القراءة فالحال

قراءة القاري في الركوع والسجود فان قراءته في الركوع والسجود لا تكفي له  
فذلك قراءة المأموم لا تكفيه في اداء الواجب عنه فان قرا صار  
عاصيا بقراءته وتاركاً لقراءة امامه لا اعتقاده انتها لا تكفيه  
فبطلت صلاته لترك الواجب قصداً عندنا كما قال زبيد بن ثابت  
من قرأ خلف الامام فلا صلوة له انتهى **هذا** كما ترى متعقب عليه  
بوجهين اما اولها فبان قوله ممنوع عن القراءة ممنوع فان غاية ما ثبت هو  
النهي عن القراءة عند القراءة بحيث يفوت الاستماع والتدبر عن القراءة بحيث  
يشوش على القاري لا عن مطلق القراءة ولا عن قراءة الفاتحة الغير المشروطة  
والمفروطة واما ثانياً فقوله فحاله الخ غير صحيح لان القراءة في الركوع  
والسجود منهي عنها صراحة نهياً عاماً ولا كذلك قراءة الفاتحة فالتقيا  
غير صحيح واما ثالثاً فبان قوله لا تكفي له وان كان صحيحاً لكن ليس  
بمخل لان عدم كفاية القراءة في الركوع والسجود لكونها في غير محلها  
ولا كذلك القراءة في القومة واما رابعاً فبان قوله لا تكفي عنه  
في اداء الواجب موقوف على اثبات ان الواجب مطلقاً في حق المقتضى  
هو السكوت مطلقاً وقد مر ما فيه نقضاً ومنعاً واما خامساً  
فلان قوله فان قرا صار عاصياً الخ مبني على ثبوت لزوم العصيان  
من القراءة مطلقاً ولو في السرية او السكينة وهو في حيز الاما  
نقطة  
واما سادساً فلان قوله وتاركاً الخ غير صحيح لانه لما اخبر النبي  
صلى الله عليه وسلم واصحابه ان قراءة الامام كافية لا يفت  
كونها كافية على اعتقاد المؤتمركم الكفاية فان قرأ بنفسه واعتقد  
عدم الكفاية غاية ما يلزم منه انه زاد ما لم يجب عليه ولم يـ



بما شرع الكفاية له وأما ما سألنا من قوله فطلعت صلاته لتراش  
 الواجب قصداً عندنا لا يخلو أمّا أن يراد به بطلانها من أصلها  
 كيطلانها بترك أركانها أو يراد فسادها أو نقصانها فسادها بترك  
 واجباتها أو كل منها فاسد أمّا الأول فلكونه مسبباً على كون ترك الواجب  
 الغير الركن عمداً مبطلاً للصلاة عندنا وهو غير صحيح عندنا ولم يظهر له  
 أثر في ثبوت فقهاً ثنائياً فان ظهر ذلك يوجب ما عليه ويطلب الاستدلال  
 عليه وأما الثاني فلأنه لو كان كذلك للزم من سجدة السهو وترك  
 الانصات سهواً ولم يقل به أحد فيما علمنا وأما ثنائياً فلان استدلاله  
 باثر يزيد بن ثابت يحتاج إلى تقوية هذا الاثر وثبات ثقة روايته  
 وروايته وقد مر ما فيه وبما لحجة القول بفساد الصلاة بالقرأة  
 ليس مما يلتفت اليه اهل البصيرة وتظيرة في جانب الخلاف هو القول  
 بالركنية العامة بحيث لا تسقط عند الضرورة وأما سائر المذاهب  
 المأقية فدلائلها بحسب اختلاف اصولهم وملازماتهم قوية  
 والقول الفصيل فيها ان الخلاف في الركنية وعدمها متفرع حقيقة  
 على مسألة اصولية وهي ان الركنية هل تثبت بخبر الأحكام الظنية  
 ام لا بد لها من الدلائل القطعية فمن ذهب الى الاول اثبت الركنية  
 ومن انكره لم يثبت الركنية وان سلم دلالتها عليها وعدم وجوبها  
 والخلاف في ركبتها للمؤمنين على خلاف آرائنا وهو الظن  
 هل يجوز به الزيادة على القطعي وتخصيصه به او نسخ به ام لا يجوز  
 فمن قال يجوزها قال بها ومن لا فلا ولعل النظر الدقيق يحكم بكون القولين  
 الاخيرين قوين في الخلافين وأما الخلاف في نفس قرأة المؤتمرة

ومع قطع النظر عن الركنية فالآية الشرائعية وكثير من الاحاديث المرفوعة  
والاثر الموقوفه تشهد بالملح عنها بحيث يفوت الانصاف الواجب  
او يورث التشويش والمنازعة ومن انكر ذلك اجاز قراءة المقدّم  
مع قراءة الامام فهو صحيح به كل ذلك ولا يخلص عند النزاع  
الا الكتاب والسنة واثار سلف الامة وكلية اشاهد وكثير  
من الاحاديث واثار الصحابة دالة على ثبوتها في السرية واثار  
السكينة وهو المستفاد من ظاهر الآية ومن انكر ذلك وحكم بها  
مطلق القراءة مطلقا ولو في السرية والسكينة او جرحتها او يورثها  
بدعة او خلاف سنة او مفسدة فهو مطالب باثباته بالادلة  
الواضحة والجواب عن تلك الادلة بجوابات شافية وتعليل الساقط  
المنصفت الغير المتعسف يتيقن بكون ارجح الاقوال الاربعة هو الاول  
بعد ما افترض القراءة على ما تم مطلقا واستحباب قراءة الفاتحة  
او سنيتها في السرية وهو ارجح بنظر الدقة وهذا هو الذي  
به جماعة من اصحابنا وجماعة من المالكية وهو ان كان ضعيفا في مذهب  
اصحابنا رواية لكنه قوي في رواية ولا يمدل عن الداربية اذا  
وافقتها رواية ولكما استحسنا القراءة في السرية لا بد ان  
يستحسنوا القراءة في الجهرية حال السكينة لعدم الفارق  
بينها وبينها الا انهم لما لم يثبت عندهم استحباب سككات  
الامام واستئذانها وشيخهم كون الاحاديث الواردة فيها  
معلولة لم يصرحوا بها ولو لا ذلك لقالوا به كما ذهب اليه جمع  
من المحدّثين كثرهم الله الى يوم الدين هذا هو الكلام

الفصل الذي لا تحيطه ظلمة ولا تعرضه سفسطة عند ذكر  
 ترجيح المذهب وبه يجهز بين الكتاب والسنن والآثار  
 القياسات المختلفة الموجبة لتفرق المشارب والافالمذاهب  
 المذكورة كلها ما دلائل مروية وكل منها مستند الى ادلة  
 اربعة لا يمكن الجزم بطلان واحد منها ولا الحكم بخطا احدها  
 وما ابطال قول المتعصبين الذين لاصناعة لهم في امر الدين  
 الا الطعن على ائمة المسلمين وتخطية الائمة المجتهدين  
 ان مذهب ابى حنيفة واصحابه من المذاهب المذكورة  
 ضعيف جداً ليس له سند ودليل صحيح قطعاً والى الله المشتكى  
 من امثال هؤلاء الطاعنين الجاهل المفتين ليس غرضهم  
 الا الطعن على من تقدم وتاخر جل صناعتهم التكلم  
 بكلام منكر وما احسن قول صاحب تنوير العيون في  
 رفع اليد عن بحث القراءة خلف الامام دلائل الجانبيين  
 فيه قوية لكن يظهر بعد التامل في الدلائل ان القراءة اولي  
 من تركها فقد عولنا فيه على قول محمد كما نقل عنه صاحب الهدى  
 انتهى واحسن منه قول صاحب حجة الله البالغة ان كان  
 مأموراً وجب عليه الانصات والاستماع فان جهر الامام  
 لم يقرأ الا عند الاسكاة وان خافت فله الخيرة فان قرأ  
 فليقرأ الفاتحة قراءة لا يشوش على الامام وهذا اول الاقوال  
 عندى وبه يجهز بين احاديث الباب والسرفيه ما نص عليه من  
 ان القراءة مع الامام تشوش عليه وتفتوت التدبر وتخالف



الصحابي من السنة كذا حديث مرفوع عند الأكثر  
انتهى وقال ايضا هي من اركانها لم يورد حديث لاصلوة  
لمن لم يقرب أبحاثها الكتاب وبه قال الشافعي واحمد  
وقال مالك والكوفيون ليس فيها قراءة قال البدر الدماميني  
من المالكية ولنا قول في المذهب باستحباب الفاتحة  
فيها واختاره بعض الشيوخ انتهى واخرج الترمذي  
من طريق ابراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنزة بفاتحة الكتاب  
وقال حديث ابن عباس حديث ليس اسناده بذلك  
القوي ابراهيم بن عثمان هو ابو شيبة الواسطي منكر الحديث  
والصحيح عن ابن عباس قوله من السنة القراءة على الجنزة  
بفاتحة الكتاب انتهى ثم اخبر من طريق سفيان  
عن سعد بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف ان  
ابن عباس صلى الله عليه وسلم قرأ بفاتحة الكتاب فقلت  
له انه من السنة فقال انه من السنة او من تمام السنة  
وقال هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند  
بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم  
يختارون ان يقرب أبحاثها الكتاب بعد التكبيرة الاولى  
وهو قول الشافعي واحمد واسحق وقال بعض اهل العلم  
لا يقرب في صلوة الجنزة انها هو الثناء على الله والصلوة  
على نبيه والدعاء للميت وهو قول الثوري وعنبيه

من اهل الكوفة انتهى واخرج النسائي عن طلحة  
 قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فسمعتهم يقرأون  
 بفاتحة الكتاب فلما انصرف اخذت بيده فقلت تقرأون  
 فقال نعم انه حق وسنة وعنه ايضا صليت خلف ابن عباس  
 في الجنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى  
 اسمعنا فلما فرغ اخذت بيده فسألته فقال بسنة  
 وحق وعن ابي امامة انه قال السنة في الصلوة على الجنازة  
 ان تقرأ في التكبيرة الاولى بأم القرآن مخافة شتمتك  
 ثلثا والتسليم عند الآخرة واخرج ابن ماجه عن  
 ابن عباس مثل رواية الترمذي سنداً او متناً وعن  
 ام شريك الانصارية قالت سألت ابا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب واخرج  
 ابوداود عن طلحة بن عبد الله صليت مع ابن عباس على  
 جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب فقال انها من السنة  
 وذكر الحافظ ابن حجر في تخریج احاديث الانكاد  
 بسنده الى الربيع بن سليمان قال انا الشافعي انا مطرف  
 ابن مازن عن معمر عن الزهري قال اخبرني ابو امامة  
 ابن سهل بن حنيف انه اخبره رجل من اصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم السنة في الصلوة على الجنازة ان يكبر  
 الامام ثم يقرأ فاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى  
 يسرها في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم

ويخلص الدعاء في التوسعات المشددة لا يقرأ في شيء  
منه بشيء سأل وقال هذا حديث غريب آخر حجة  
اليهم في من هذا الوجه ومطرف ضعيف قال البيهقي  
تابعه عبيد الله بن أبي زياد عن الزهري ثم ساقه من رواية  
يونس عن الزهري ولم يذكر فيه الفاتحة وثبت ذكرها  
في صحيح البخاري انتهى ثم استدل بسند إلى الشافعي  
أما سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري  
قال سمعت ابن عباس يجهز بفاتحة الكتاب في الصلاة  
على الجنائز وقال لتعلموا أنها سنة وقال هذا السناد  
قوي وفيه اشعار بأنه كان هناك من لا يقرأ الفاتحة فيها  
فأراد تعليمهم وصلاته بهم على أنه كان ذلك ليلاً  
وهو بعيد من السياق انتهى وأخرج مالك في الموطأ  
عن نافع عن ابن عمر أن كان لا يقرأ في الصلاة على  
الجنائز وقال الزرقاني في شرحه به قال أبو هريرة  
وجماعة من التابعين وأبو حنيفة ومالك وعن ابن عباس  
وابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن  
مخرمة مشروعيتهما وبه قال الشافعي وأحمد انتهى  
وأخرج مالك في الموطأ عن أبي سعيد الخدري أنه سأل  
أبا هريرة كيف فعل على الجنائز فقال اتبعها من  
أهلها فإذا وضعت كبرت وسجدت لله وصدقت على نبيه  
ثم اقرأ اللهم أنت عبدك وابن عبدك وابن أمك

كان يشهد ان لا اله الا انت وانت ارحم الراحمين اعبدك ورسولك  
وانت اعلم به اللهم ان كان حسننا فزد في احسانه  
وان كان مسيئنا فتنجنا وذر من سيئاته اللهم لا تحرمنا  
اجرة ولا تفتنا بعده قال الزرقاني في شرحه فيه  
ان ابا هريرة لم يكن يرمى القراءة في صلاتها انتهى  
وقبل صنف الشرنبلالي في هذه المسألة رسالة  
سميها بالنظر المستطاب لحكم القراءة في صلوة الجنائز  
بأمر الكتاب وحقق فيه ان القراءة اول من ترك  
القراءة ولا دليل على الكراهة قال فيها قال الشافعي  
واحمد تفرض الفاتحة والصلوة على النبي صلى الله  
عليه وسلم والله عام ودار الامر من ايمتنا في النص على  
عدم جواز القراءة والنص على كراهتها وقد نصوا على  
استحباب مراعاة الخلاف في كثير من المسائل ولما رافضا  
قاطعاً للنعم مقتضياً لعدم جواز قراءة الفاتحة في  
صلوة الجنائز انتهى شهر نفل بين الاختيار لو قرأ  
الفاتحة بخية الدعاء لا بأس به وان قرأ ما بنى القراءة  
لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة انتهى وعن  
معراج الدراية لا يقرأ الفاتحة قرب قال مالك  
وهي واجبة عند الشافعي وب قال احمد وكنا قول  
ابن مسعود لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا  
في الصلوة على الجنائز دعاء ولا قراءة فكانت الاسماء



ان هذا الحديث  
 رواه ابن ماجه  
 في سننه  
 ورواه  
 ابن جرير  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن خزيمة  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن حبان  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن يونس  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن ماجة  
 في سننه  
 ورواه  
 ابن عساکر  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن قتيبة  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن السكيت  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن الأثير  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن الجوزي  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن القيم  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن حجر  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن رجب  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن عساکر  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن قتيبة  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن السكيت  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن الأثير  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن الجوزي  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن القيم  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن حجر  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن رجب  
 في مسنده

فان اختلفت الرواية  
 في الخبرين  
 فليكن  
 ما رواه  
 ابن جرير  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن حبان  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن يونس  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن ماجة  
 في سننه  
 ورواه  
 ابن عساکر  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن قتيبة  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن السكيت  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن الأثير  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن الجوزي  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن القيم  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن حجر  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن رجب  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن عساکر  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن قتيبة  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن السكيت  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن الأثير  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن الجوزي  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن القيم  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن حجر  
 في مسنده  
 ورواه  
 ابن رجب  
 في مسنده

واحترم من الدعاء اطيعه وهكذا روى عن عبد الرحمن  
 ابن عوف وابن عمر فانهما قال لا ليس فيها قراءة وتأويل  
 حديث جابر انه عليه السلام كان يقرأ بأمر القرآن  
 انه قرأ على سبيل الشناء لا على وجه القراءة وكان هذا  
 ليست بصلوة حقيقة وانما هي دعاء واستغفار  
 للميت ولهذا ليس فيه اركان الصلوة انتهى **وقال**  
 جميع ما استدلال به انما يفيد نفى افتراض قراءة الفاتحة  
 وما كراهته فليس فيه افادتها واما الاستدلال  
 بقول ابن مسعود فلا يفيد لانه نفى التوقيت وسند ذكر  
 ابن ابن مسعود قراءتها والراوى اذا فصل بخلاف ما روى  
 بيقين سقط العمل به واما ما رواه عن عبد الرحمن  
 فليس فيه نفى جواز القراءة فيحتمل ان يكون المنفى للزوم  
 لا الجواز واما تأويل حديث جابر فغير مسلم لانه  
 دعوى لا دليل عليها لان نيت الشاء امر مبطن لا يعلم  
 الا من المناهل والمسلوم منه حقيقة قرآن لا يعدل عنها  
 بدون صارف فيها ثبت سنية القراءة بالفاتحة  
 لانفى القراءة انتهى **شعر** نقل الشربل الى كثير من  
 عبارات الثبب الفقهية وخدشها بخدشات قوية  
 وذكر دلائل جواز قراءة الفاتحة يدل السنية  
 ان شئت الاطلاع فلنرجع اليها فانها رسالة جامعة في  
 بابها وكولا خوف التطويل لفصلت الكلام ولكن ما قلناه

خيرا الكلام وليكن هذا آخر هذه الرسالة  
 والحمد لله على تمام هذه الجمالة والصلوة على نبيه  
 منبع الهداية وعلى آله وصحبه ذوى الداراية  
 وكان ذلك في ليلة السبت العشرين من شهر  
 ربيع الآخر من شهر السنة الرابعة والتسعين  
 بعد الالف والمائتين من هجرة خير البشر عليه  
 وعلى آله صلوة صاحب القوى والقدر حين اقامتى  
 بالوطن حفظ عن شرور الزمن ومن الله اسأل متضرعا  
 ان يقبلها وسائر تصانيفي وتجعلها نافعة في حياتي  
 وخيرة بعد مماتي وارجو من الكملة والطلبة  
 ان ينظروا فيها بنظر الانصاف ولا يضيعوا وقتهم  
 في الاعتساف لتجبل لهم حقيقة المثال وتفيهم  
 صدق الحال فاني سعت بتوفيقه تعالى في هذه  
 الرسالة سعيا وافرا واتيت بتحقيقات خلت عنها  
 الزبريا طنا وظاهرا وكل ما اوردته فيه من  
 ايراد او جواب او لطيفة او تحقيق او انصاف ووجدت  
 في كلام غيري نسبه اليه وكل ما انسبه الي  
 احد فهو من افكارى فان وجد ذلك في كلام  
 احد فالحمد لله عليه وآخذه عوانا ان الحمد لله رب  
 العالمين والصلوة على رسوله محمد  
 وآله وصحبه اجمعين

احمدك اللهم على انك ارسلت الينا رسولاً هو سيدنا محمد وآتيت عليه  
 الكتاب الذي هو امام الخلافة قد بيت بكلامه وكرامته ولما سئل السائل  
 واشكره على ان اسلمت اليك سبيل الانعام وافضيت اليها غيبات الغمام واسلم  
 واسلم على رسولك وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين بالعتبة الحية وسأله  
 وبعد فلما كانت مسألة قراءة الشاتية خلف الامام  
 مختلفين بين الكبار الكرام صدقت فيها فتشريفية والفتت مسائل كثيرة  
 فمنهم من جوزهها ومنهم من منعه او احسن التاليفات فيها ما صدقت العالم  
 التتقام والفاضل المصطفي الفطير في الالهي والالهي والالهي واقعت  
 الاسرار المحسنية بجامع الانوار القدسية حافظه ملك السلام  
 وجامع بيت الله الحرام استاذنا الاعظم وعمنا الافخافا مع البركات  
 المكنى بابي المحسنات والمعروف بالمولوي محمد عبد الحفيصاته  
 الله من كل غي وعن جسيم البليات والاسقام فانه قد حقق فيها الحق  
 رازق الباطل لكل عالم وجاهل لم يؤلف احد من العظماء وشيها ولم يصف  
 واحدا من الكبراء عليها وقد طبع ذلك في المطبع المصطفي في سائر انحاء علق عليها  
 المولى استاذ تعليقا مسمى في الفهم اندفعت بشركات الفواصر و  
 العوافا شار بطبعها الجنايا المولوي محمد خادم حسين العظيم ابادي الله  
 ذوالقادر الفاضل اللوحي السيد محمد مشوق على فاهتم بطبعها في المطبع المصطفي  
 وكان ذلك في الحرم الحرام سنة اربع وثلاثمائة بعد الف من هجرة خير الانام عليه السلام  
 والسلام في ان الشرفاء من جينات التلوي محمد يوسف في الله هذا التاسف ابن  
 المولوي الحافظ محمد فاهم مدخله ابن المولوي بابي محمد في هذا المرحوم ابن صاحب  
 التصانيف الكثيرة في شرح السلام والاشمن واللقاضي وحواشي  
 شمس البازغة وغيرها مالا لنا المفق محمد يوسف في الله في المطبع المصطفي

٢٣٠



ع ١٢

ع

ع ١٢

ع

٢٩٤٥٣٤١

٦٦٢٤

امام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلفه

DATE

NO.

DATE

NO.